جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
IBN KHALDON FOR HUMANITIES & SOCIAL STUDIES CENTER

استدراكات على النموذج الخلدوني

تطبيق على الحالتين اليمنية والتونسية

إعداد
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

تحرير وتقديم
أ. د. التجاني عبدالقادر حامد

استدراكات
على النموذج الخلدوني

تطبيق على الحالتين اليمنية والتونسية

الباحثون المشاركون

أ. د. التجاني عبد القادر — د. بدران بن لحسن

د. سارة الصلابي — أ. حسين نعيم الحق

أ. عبد العزيز الخال — أ. سارة ناصر

تحرير وتقديم

أ. د. التجاني عبد القادر

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
IBN KHALDON FOR HUMANITIES & SOCIAL STUDIES CENTER

العنوان: استدراكات على النموذج الخلدوني:
تطبيق على الحالتين اليمنية والتونسية

المؤلف: مجموعة باحثين

الطبعة: الأولى

السنة: 2024

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

كلمة مركز ابن خلدون 10

تقديم 11

استدراكات على النموذج الخلدوني: الثورات العربية وانهيار الدولة (2010–2020)..18

المبحث الأول: مفهوم العصبية الخلدوني 23

المبحث الثاني: ألبرت حوراني: نظرية التماسك والهشاشة 29

المبحث الثالث: نظرية «الفجوة» عند هانتنقتون 36

المبحث الرابع: العلاقة مع النظام الرأسمالي العالمي عند ثيدا سكوشبول 41

خاتمة البحث: النموذج الخلدوني المعدل 48

المراجع 52

استدراكات على النموذج الخلدوني: حالة الدولة الزيدية في اليمن 56

المقدمة 57

الفصل الأول: الأدبيات السابقة 64

1.1. أصول المذهب الزيدي وتمدده في اليمن 64

1.2. أطروحة ليون غولد سميث 69

1.3. اعتراضات عزمي بشارة (الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة) 71

1.4. فريد العطاس (تطبيقات على النموذج الخلدوني) 74

1.5. محمد عابد الجابري (خلفيات النموذج الخلدوني) 77

الفصل الثاني: الدولة الزيدية في اليمن: مراحل التأسيس وأنماط السقوط 81

2.1. صعود الدولة الزيدية الأولى (النموذج الهادوي) 81

2.2. تحالف القبيلة والمذهب 84

2.3. انهيار الدولة الهادوية 86

2.4. صعود الدولة الزيدية الثانية (النموذج القاسمي) 88

2.5. انهيار الدولة القاسمية 90

2.6. صعود الدولة الزيدية الثالثة (النموذج المتوكلي) 92

2.7. صراعات الإمام مع القوى الدولية 94

2.8. انهيار الدولة المتوكلية 100

الفصل الثالث: الإمامة الزيدية والنموذج الخلدوني: توافق واختلاف 103

3.1. نمط التأسيس 103

3.2. نمط السقوط 105

3.3. الصراعات مع شيوخ القبائل 107

3.4. الإمامة والمؤسسة العسكرية 109
3.5. الثورة ضد نظام الإمامة 111
3.6. الإمامة الزيدية والحركة الحوثية 116
الفصل الرابع: خاتمة واستدراكات على النموذج 119
نبذة ببلوغرافية عن المراجع 122
المراجع 123

استدراكات على النموذج الخلدوني: تطبيق على الحالة التونسية 127
المقدمة 127
الفصل الأول: عصبية الحكم في تونس قبل الاستقلال 129
1.1. عصبية الحكم قبل فترة الاستعمار الفرنسي 129
1.2. تحوّل عصبية الحكم في فترة الاستعمار الفرنسي 132
1.3. الحزب الحر الدستوري الجديد باعتباره العصبية الجديدة للحكم 138
1.4. صعود بورقيبة وتشكل عصبيته السياسية 141
الفصل الثاني: عصبية الحكم في تونس بعد الاستقلال: العهد البورقيبي 150
2.1. بورقيبة: الزعيم الأوحد والمجاهد الأكبر كما يُلقّب 151
2.2. الإرث البورقيبي وصراعه مع الهوية العربية الإسلامية 155

2.3. بداية تفكك عصبية الحكم البورقيبي 157
الفصل الثالث: عصبية الحكم في تونس: فترة بن علي 162
3.1. بن علي وعوامل تشكل عصبته 162
3.2. مسار تشكل وانهيار عصبية بن علي 170
3.3. ثورة الجهة الغربية المهمشة وملامح تشكل العصبية الجديدة 175
3.4. صعود «الأكاديمي المستقل» قيس سعيّد للحكم 181
خاتمة البحث 188
المراجع 192

كلمة مركز ابن خلدون

يُعدُّ توطين المعرفة الإنسانية أحد الركائز الأربع التي يرتكز عليها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في بناء مشاريعه وفعالياته، ونعني بالتوطين هنا جعل المعرفة الإنسانية أكثر ملاءمة لمعطيات الواقع المعاصر بما يؤهلها للتفاعل العلمي معها.

ولا شك أن هذه المهمة لا تتحقق إلا باستمرار المساءلات المنهجية للبنى النظرية التي أنتجتها العقول الإنسانية بمختلف مشاربها وسياقاتها، وقد عمل مركز ابن خلدون _ من خلال ندواته ومؤتمراته وإصداراته_ على مساءلة العديد من النظريات من حيث كفاءاتها التفسيرية، وكان من آخر ذلك المؤتمر الدولي الذي سيعقده مركز ابن خلدون في نوفمبر 2024 تحت عنوان ''مدى كفاءة النظريات الغربية في تفسير الواقع العربي''، والذي يتضمن نحو عشرين ورقة علمية من مختلف حقول المعرفة، وسيستمر المؤتمر في الانعقاد سنويًا تحت لواء التوطين، رغبةً في نحت هذا المسار وتأطيره في المشهد العلمي العربي.

واستمرارًا لهذا المسار الطويل، تأتي هذه الدراسة العلمية المحكّمة التي أنجزها مجموعة من الباحثين العاملين في مركز ابن خلدون، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور التيجاني عبد القادر رئيس قسم العلوم الاجتماعية في مركز ابن خلدون، إذ تتمحور هذه الدراسة المهمة حول اختبار الكفاءة التفسيرية للنموذج الخلدوني من خلال جعله في مواجهة مباشرة مع حالتين مهمتين في السياق العربي، الحالة التونسية والحالة اليمنية.

وكأي عمل بشري، فقد وجدت هذه الدراسة أن النموذج الخلدوني بكل مخزونه ومعطياته وأدواته لا يستطيع الاكتفاء بذاته في تفسير حالات مختلفة غير التي لاحظها ابن خلدون، ولذا سعى القائمون على هذه الدراسة لبيان الاستدراكات التي يرونها ضرورية لضمان استمرار الكفاءة التفسيرية للنموذج الخلدوني.

تقديم

لقد صار الاهتمام الأكبر لكثير من الباحثين–منذ اندلا ع الثورة التونسية (2011)– ينصب على دراسة ظاهرة الثورات العربية التي نتج عنها– بصوة مفاجئة– سقوط العديد من أنظمة الدول العربية– ابتداء بتونس ومصر، ومرورًا بليبيا وانتهاء باليمن والجزائر والسودان، إضافة إلى خلخلة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في أنظمة الدول الأخرى التي لم تسقط. لقد كان لزامًا على الباحثين –خاصة علماء الاجتماعيات المهتمون بمجتمعات الشرق الأوسط– أن ينشغلوا بمعرفة أسباب هذا الحراك الاجتماعي–السياسي الكبير، وتحديد القوى المحركة له، وتقدير اتجاهاته المستقبلية. لكن، بسبب السرعة الفائقة التي تعاقبت بها الأحداث، وكثرة العوامل التي تداخلت فيها، والآثار المتضاربة التي ترتبت عليها، ما يزال الباحثون يتداولون طبيعة تلك الثورات، وما إذا كانت ثورات اجتماعية شاملة (على غرار الثورات الفرنسية والأمريكية والصينية)، أم هي حركات احتجاجية لا تتخطى السطح السياسي. كما ظلت الأسئلة البحثية تترا حول طبيعة وأهداف الشرائح الشبابية التي أشعلت تلك الحركات، وما إذا كانت صادرة عن رؤية ثورية واضحة، تقوم عليها زعامات قائدة، وتؤطرها أحزاب سياسية معلومة، أم أن مجمل حراكها يعود إلى الفاقة والبطالة واليأس والإحساس بالتهميش، مع التمكن من وسائل التكنلوجيا الإعلامية الحديثة، إلى غير ذلك من التساؤلات التي لم تنقطع.

يتضح من هذا أن ما سُمِّيَ «ثورات الربيع العربي» مثّل مفاجأة لكثير من الباحثين الأكاديميين في شؤون المجتمع العربي المعاصر. إذ لم يتوقع أحدهم أن نظامًا بوليسيًا شديد البطش سيسقط في تونس، وسيسقط في إثره النظام المصري، وهي أنظمة ذات مؤسسات راسخة وارتباطات قوية بالدول الرأسمالية الكبرى في الغرب. كما لم يتوقع الباحثون أن فئات من الشباب الذين لا تجمعهم أيديولوجية واحدة، ولا ينتظمون في حزب سياسي، يستطيعون أن يتضامنوا عبر أوساط الإعلام الجديد، فيتضامن معهم شعب بأكمله ويُحدثوا ثورة تطيح بدول قوية في غضون أسابيع قليلة.

فإذا صح هذا فإنه يؤشر على أحد احتمالين، الأول: وجود «فجوة» هائلة في المعلومات لم يتمكن الباحثون بسببها من النفاذ إلى طبيعة الدولة العربية، وإلى هشاشة القاعدة الاجتماعية التي تستند عليها، ولهذا لم يدركوا أن الدولة العربية الحديثة آخذة في التآكل، وأن هناك حراكًا ثوريًا متعاظمًا يهدد بقاءها في السلطة. والاحتمال الثاني: وجود وفرة في المعلومات والإحصاءات والتقارير، لكن دون وجود إطار نظري مناسب يُمكّن الباحثين من الإحاطة الكاملة بالظواهر وتفسيرها، ناهيك عن توقع مآلاتها البعيدة. وبالطبع فإن كلا الاحتمالين يُمثّل مشكلة معرفية هائلة، وتترتب على أي منهما نتائج عملية خطيرة على المستوى الاجتماعي والسياسي.

لقد انشغل الفريق البحثي الذي شارك في هذه الدراسة بمثل هذه القضايا التي انشغل بها آخرون، وأَحَسَّ بالصعوبات المعرفية والمنهجية التي أحسوا بها. ولكنه مال إلى الاحتمال الثاني المشار إليه آنفًا؛ أي أن الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية المطروحة ربما لا تكون ميسورةً دون الرجوع إلى إطار نظري واضح تُرَدُّ إليه الوقائع، وتُفَسَّرُ من خلاله الظواهر. ولذلك رأى أعضاء الفريق- بعد طول تأمل- أن يستأنسوا بالنموذج الخلدوني، ليس لمجرد أن الحزام الجغرافي الذي وقعت فيه الثورات العربية يكاد يتطابق مع الحزام الذي كان يتحرك فيه ابن خلدون (تونس/مصر/اليمن)، ولكن لأن العصبيات العشائرية والتكوينات الاجتماعية الأهلية التي بحثها ابن خلدون لم تزل لها بقايا فاعلة، ولأن المفاهيم التي طورها لدراسة قيام الدول وسقوطها لم تزل تختزن الكثير من الإيحاءات المعرفية والموجّهات المنهجية.

وعليه، رأى الفريق أن يستعيد النموذج الخلدوني، وأن يتفحّص بعض مقولاته التي أراد من خلالها أن يفسر قيام الدول وتطورها وسقوطها. ولا تكتفي الدراسة بمجرد تفحّص المقولات الخلدونية وإنما تحاول إعادة صياغتها- دون إخلال بمضامينها الأساسية- لتستنبط منها إطارًا تصوريًا متناسقًا يمكن النظر من خلاله إلى حالات أخرى لم يتطرق لها ابن خلدون ولكنها تندرج بصورة ما تحت الإطار التصوري العام الذي وضعه. ومن هنا جاء مفهوم «الاستدراك» الذي سار عليه الفريق في هذا الكتاب. ويقصد بالاستدراك أن

ما طرأ-في الفترة التي تفصل بيننا وبين ابن خلدون- من حالات وحركات ومؤسسات جديدة-على المستوى الاجتماعي المحلي والعالمي لا بد من أن تُراعى. ولابد أيضًا- إزاء هذه العوامل الجديدة- من النظر فيما إذا كان الإطار الذي وضعه ابن خلدون يتسع للإحاطة بها أم أنه يحتاج إلى إضافة وتعديل. وهذا يعني أن الفريق لا يتخذ النموذج الخلدوني أيديولوجية مغلقة، وإنما ينظر إليه كإطار نظري مفتوح، يخضعه للاختبار، فيستدرك عليه أحيانًا ويتخلى عن بعض مقولاته أحيانًا أخرى إذا ثبت أنها تتناقض مع الواقع المحسوس، أو تعجز عن الإحاطة به.

والجدير بالذكر أن الرجوع إلى النموذج الخلدوني لتفسير بعض الظواهر في المجتمعات العربية المعاصرة لم يأت اعتباطًا بقدر ما جاء نتيجة اختيار منهجي مقصود، فالمجتمعات العربية والإسلامية- القديمة والمعاصرة- ظلت تُدرَس بأدوات بحثية ومفاهيم نظرية طُورت في مجتمعات مغايرة (أوربية وأمريكية)، وفي سياقات خاصة بها، علمًا بأن تلك الأدوات والمفاهيم ظلت موضع أخذ ورد في مجتمعاتها، وعجزت في أحيان كثيرة عن تفسير الظواهر التي نشأت فيها، كما عجزت عن التنبؤ بما تؤول إليه، فإذا كان هذا حالها في مكان نشأتها، فليس من الكياسة أن نعتمد عليها بصورة كلية في دراسة مجتمعات أخرى ذات ثقافات مغايرة وتجارب تاريخية وتراتيب اجتماعية مختلفة. مما يعني أنه قد يكون من المناسب منهجيًا - والحالة هذه- أن تُدرَسَ هذه المجتمعات العربية من خلال مفهومات ونماذج مستولدة من أنظمتها الفكرية الداخلية، قبل الهرولة نحو النماذج الغربية الحديثة، خاصة وأن النماذج الغربية الحديثة لا تسير- بالضرورة- على هدى أو كتاب منير.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في منهجها، إذ أنها تسعى- في ضوء المقولات الخلدونية- إلى تطوير إطار نظري يساعد على فهم نشأة الدولة العربية الحديثة وأسباب انهيارها، وذلك من خلال تفسير أو إعادة تفسير المعلومات المتوفرة عن نشأة الدولة في الحالتين اليمنية والتونسية، كما تسعى إلى تطبيق النموذج الخلدوني على هاتين الحالتين ثم اختباره والكشف عن إمكاناته التفسيرية، وجوانب القصور فيه.

هذا، وقد يتساءل البعض ما إذا كان البحث يسعى لإجراء مقارنة بين الثورة اليمنية والتونسية، فنسارع إلى القول بأنه ليس كذلك، وإنما يسعى فقط لاتخاذ الحالتين اليمنية والتونسية حقلًا دراسيًا لاختبار القدرة التفسيرية للنموذج الخلدوني. وقد جاء اختيار الحالة اليمنية- إبان حكم الأئمة الزيديين- كحالة نموذجية لمجتمع عربي في مرحلة ما قبل التحديث. أما الحالة التونسية- إبان حكم الرئيس أبورقيبة ومن تبعه- فقد اختيرَتْ لتمثل مجتمعًا عربيًا آخر أُخضِعَ لعمليات التحديث والتغريب المتعمد. فالغرض ليس المقارنة بين الحالتين، وإنما تعريض النموذج الخلدوني للاختبار من خلال تطبيقه عليهما. فقد نجد- مثلًا- أن الدولة اليمنية تحت حكم الأئمة الزيديين قد توفرت لها كل شروط النموذج الخلدوني لنشأة الدول ولكنها لم تسقط كما توقع النموذج، وقد نجد أن الحالة اليمنية تتطابق تمامًا مع النموذج. كما قد نجد- في الجانب الآخر- أن مفهوم العصبية ذات الشوكة قد اتسع في حالة الدولة التونسية ليضم عناصر لم يشملها النموذج، أو قد نجد غير ذلك. ومن خلال الكشف عن هذه الحالات المتسقة مع النموذج والأخرى المخالفة له نستطيع أن نلاحظ الجوانب المضيئة في النموذج إضافة إلى جوانب القصور فيه؛ كما نستطيع في الوقت ذاته أن ندخل عليه بعض الاستدراكات الضرورية التي تعزز من قدرته التفسيرية، أو أن نتخلى عنه تمامًا إذا كانت الوقائع كلها تقف ضده.

هذا من حيث المنهج، أما من حيث الهيكل العام للكتاب، فإنه يتكون من ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول بالعرض والتحليل واحدة من المحاولات الرائدة في تطوير النموذج الخلدوني وتوظيفه لدراسة النظم السياسية العربية المعاصرة، وهي المحاولة التي قام بها الباحث والمؤرخ المشهور ألبرت حوراني. ولكن هذا القسم من البحث لا يقف عندما انتهى إليه حوراني من خلاصات تتعلق بنجاعة النموذج الخلدوني، وإنما تقترن تلك الخلاصات بما انتهى إليه باحثون آخرون عن أسباب انهيار الدولة المعاصرة في العالم الثالث من فجوة بين تلك الدول ومجتمعاتها، ومن هيمنة الرأسمالية العالمية عليها؛ وهي العوامل ذاتها التي ستلاحظها في الحالات الأخرى التي يتضمنها هذا الكتاب.

أما القسم الثاني فيختص بحالة الدولة الزيدية في اليمن، بينما يختص القسم الثالث بالحالة التونسية، وقد قام على دراسة كل من هاتين الحالتين فريق بحثي من الأساتذة الباحثين في مركز ابن خلدون. ورغم أن كل فريق كان يعمل بصورة مستقلة إلا أن الفريقين اتفقا على الانطلاق من جذع نظري مشترك يتمثل في بلورة بعض المقولات الأساسية للنموذج الخلدوني، ومحاولة تطبيقها على الحالة موضع الدراسة، مع تسليط الضوء على النواحي التي يقصر النموذج عن تفسيرها، واقتراح الاستدراكات التي يمكن أن تعزز من قدرته التفسيرية.

ففي الحالة اليمنية سعى الفريق إلى اختبار بعض مقولات النموذج الخلدوني في نشأة الدول وسقوطها، وذلك من خلال دراسة حالة الدولة الزيدية في اليمن، في ثلاث مراحل تأسيسية متباعدة زمانيًا، ولكنها متحدة الأهداف؛ والنظر فيما إذا كانت كيفية تأسيس الدولة الزيدية في اليمن أولًا، وكيفية سقوطها ثانيًا، تتطابقان إلى حدٍ ما مع مقولات النموذج الخلدوني في الكيفيات التي تقوم بها الدول وتسقط؛ واختبار مقولات النموذج، وإثبات نجاحها، أو عجزها في تفسير الحالة اليمنية، ومحاولة تحديد بعض جوانب الضعف في النموذج والتي تستدعي استدراكات تتعلق بنجاعة التفسير الخلدوني للحالة اليمنية، والإشارة إلى المسائل التي يمكن إدخالها؛ لتكتمل بلورةُ إطار نظري تفسيري يستهدي بنموذج ابن خلدون. أما في الحالة التونسية فقد سعى الفريق إلى فهم كيفية تشكل عصبية الحكم في تونس؛ والكشف عن المصادر التي اعتمدتها في بناء شرعيتها؛ وتحليل بنية عصبية الحكم؛ والكشف عن العوامل المتعددة التي تربط عصبية الحكم ببعضها البعض؛ وتحديد كيفية تفكك العصبية الحاكمة والعوامل المؤثرة فيها.

هذا، وقد انتهى أعضاء الفريقين إلى تأكيد قدرة النموذج الخلدوني- بدرجة كبيرة نسبيًا- على تفسير الحالتين: اليمنية والتونسية؛ لكنهم لاحظوا أن هناك بعض المسائل التي قصر النموذج عن الإحاطة بها، ويجب- من ثم- أن توضع في خانة الاستدراكات. ومن أهم تلك المسائل التي يمكن الاستدراك فيها على النموذج: مسألة البداوة، ودور الدين، والانشقاقات الداخلية، والدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الخارجية.

لقد شدد ابن خلدون على مفهوم البداوة وسكنى الريف، وجعل خشونة البداوة وزحفها التلقائي نحو المدن شرطًا ضروريًا لسقوط دولة وقيام أخرى. ولكن رأينا في هذا البحث أن العصبيات التي أسست الدولة في الحالتين اليمنية والتونسية لم يتوفر لديهما هذا الشرط، فالأئمة الزيديون الذين أسسوا دولتهم في اليمن لم يكونوا جماعة بدوية آتية من الأرياف وإنما كانوا من طبقة الأشراف والعلماء. أما في الحالة التونسية فليس من السهل إثبات أو نفي هذا الشرط إلا بنسب تتفاوت بحسب انتماء الحاكم وتأثير العامل الخارجي والترويج الإعلامي له؛ فالعصبية التي تشكلت في عهدي بورقيبة وبن علي هي عصبيات لا تقوم على القبيلة بمعناها التقليدي، بل تقوم على الانتماء إلى جهة الساحل التونسي، وتشترك في تخرجها في دفعات تكوينية عسكرية أو أمنية أو أكاديمية؛ مما دفع إلى تقديم مزيد من الدعم لأبناء هذه الجهة وتهيئة المجال لها، المترافق مع تهميش الجنوب والغرب والجهات الداخلية؛ وهي الجهات ذاتها التي كانت مفصلية في ثورة الياسمين وإسقاط نظام بن علي. وهذا ما يجدد مصداقية نموذج العصبية الخلدوني؛ إذ العصبيات المهمشة سرعان ما تتكتل وتشكل عصبية مقاومة لهيمنة العصبية الحاكمة، وتعمل على الحلول محلها. وفي الحالة التونسية، فإن مناطق الجنوب والداخل والغرب هي التي قامت بالثورة على نظام بن علي، ولكن يبدو أنها لم تحقق التمكين وتتولى الحكم، بل ربما نشهد عودة عصبية الساحل بطريقة جديدة، بفعل عوامل متعددة، ربما هي خارج نطاق.

وكما شدد ابن خلدون على مفهوم البداوة فقد شدد أيضًا على عنصر الدين واعتبره عاملًا ضروريًا لتقوية العصبية القبلية لأنه يزيل عنها مذمومات الأخلاق. وقد لاحظنا أن هذا قد صدق تمامًا في الحالة اليمنية، أما في الحالة التونسية فلم يلعب الدين دورًا ملحوظًا، بل إن الرئيس الحبيب بورقيبة استطاع أن يشكل عصبية يصل بها إلى الحكم دون اعتبار للعامل الديني، فرغم أن بورقيبة كان مسلما وكذلك بن علي، إلا أنهما استعاضا عن الدين بأيديولوجيا حداثية علمانية تنظر للدولة بمنظور الوطنيات القومية الأوروبية. ولكن وكيفما كان الأمر فإن إسقاط دور الدين في هذه الحالة صاحَبَه اعتماد على الولاء الأيديولوجي لإحداث الالتحام الاجتماعي المؤدي إلى السلطة. ومثل هذا

الالتزام بمنظومة من الأفكار الجامعة وما ينتج عنه من التحام، غير بعيد عن المعنى الذي قصده ابن خلدون.

ومن ناحية أخرى لاحظ الفريق أن الحالة التونسية تتطابق تمامًا مع مفهوم العصبية الخلدوني رغم اجتنابها المتعمّد للعامل الديني، فما أن وصل رأس العصبية للحكم- سواء بفعل قوة عصبيته أو بفساد العصبية التي قبلها- إلا وقد بدأ يعمل على التخلص من أقوى رؤوس العصبيات المتفرعة عن عصبيته، لما يمكن أن تشكله من تهديد لرئاسة الدولة. على أن هذه الخطوة ذاتها وما تلتها من إجراءات صارت أول علامة على بداية تفكك وانهيار نظام الحكم، تمامًا كما توقع ابن خلدون.

ويمكن أن يضاف إلى هذه القضايا الاستدراكية قضية ثالثة تتعلق بظاهرة الاستعمار الأجنبي، فرغم أن ابن خلدون تحدث عن ذوي السلطان الأكبر- أي الدول الكبرى- الذين يتسلطون على الدول الصغرى- حينما تبلغ مراحل الشيخوخة- ويستغلونها في خدمة أهدافهم السياسية، إلا أنه لم يتصور ظاهرة الصراع بين الدول الكبرى ذاتها، وما ينجم عنها من صور الاستعمار الأجنبي الذي بدأ بعد وفاته بقليل مع صعود الإمبراطورية البرتغالية الأولى في القرن الخامس عشر الميلادي.

هذا وقد يكون مناسبًا أن نشير في ختام هذه المقدمة إلى أننا نأمل- في مركز ابن خلدون- أن تتواصل البحوث في تطبيقات النموذج الخلدوني على حالات أخرى، أو في الاستدراكات عليه وتطويره، سواء من قبل الباحثين في المركز، أو من قبل علماء الاجتماعيات الراغبين في التعاون مع المركز في هذا المشروع.

أ.د التجاني عبدالقادر حامد
رئيس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون

استدراكات على النموذج الخلدوني:
الثورات العربية وانهيار الدولة
(2010–2020)

استدراكات على النموذج الخلدوني:
الثورات العربية وانهيار الدولة (2010–2020)

التجاني عبد القادر حامد[1]

مقدمة البحث

تتشابه المجتمعات العربية من حيث أنظمتها السياسية المغلقة، ومن حيث حيوية شبابها الذي يود أن يبدأ حقبة جديدة في تاريخ المنطقة. ورغم اختلاف هذه الشعوب في بعض ملامح الحياة الاجتماعية وطرائق التعبير والسلوك، لكنها تمثل في مجموعها أمة واحدة، وتصدر جميعًا عن حمولة ثقافية مشتركة، وتتحرك في «نفق» اجتماعي وسياسي متشابه، مما يجعلنا نميل للاعتقاد بأن كثيراً من «الاختناقات» الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي توجد في تونس وليبيا غرباً يوجد مثيل لها في مصر واليمن شرقًا، وحتى الإجراءات والسياسات التي تتبعها القيادات السياسية في هذه الدول لإبقاء شعوبها في تلك الظروف الخانقة، تتشابه إلى حد كبير. والأمثلة على التشابه كثيرة، ولكن أبرزها «دولنة» القبيلة، و«عسكرة» البلطجية، والاستهانة بالمواطن، والتضحية بالمصالح الوطنية العليا من أجل الحفاظ على السلطة، والتبعية للقوى الخارجية.

لقد ظل السؤال الذي يتردد بين الباحثين في حقل الدراسات السياسية المقارنة ودراسات الشرق الوسط: لماذا تبقى بعض هذه النظم السياسية الفاسدة المستبدة طويلًا في سدة الحكم، بينما ينهار بعضها سريعًا في وجه العاصفة الثورية؟ ولماذا تنجح بعض الشعوب العربية المعاصرة في «الثورة» على الظلم والطغيان والفساد، دون أن تحمل سلاحًا– كما وقع في تونس ومصر والسودان– بينما يثور بعضها الآخر فلا يتحقق له إلا نجاح جزئي وبأنهار من الدماء– كما في الحالة اليمنية والليبية والسورية–؟ وذلك

1) التجاني عبدالقادر حامد (باحث رئيس)، أستاذ العلوم السياسية، رئيس قسم العلوم الاجتماعية، مركز ابن خلدون– جامعة قطر. erahma@qu.edu.qa

رغم تشابه هذه الشعوب في تكويناتها الاجتماعية، وحمولاتها الثقافية، ونخبها السياسية، وتشابهها أيضا في أشكال المعاناة القاسية التي تمرّ بها، من كبت للحريات العامة، وانتهاك لحقوق الإنسان، وفقر وبطالة.

هدف الدراسة:

إن مثل هذه الأسئلة وما تعكسه من حالة «التأزم» الاجتماعي والسياسي، تدعونا لإعادة النظر في تركيبة الدولة العربية الحديثة، وفي طبيعة النخب التي تتحكم فيها، وفي طبيعة النخب «المضادة» التي تقود الحراك الشعبي. كما تدعونا، للبحث بصورة أعمق في المرتكزات الفكرية التي تستند عليها تلك النخب، وفي العوامل الاقتصادية والاستراتيجيات الإقليمية والدولية التي تعزز نفوذ هذه النخب أو تقوضها.

هذا، ونحن ندرك بالطبع أن هناك دراسات كثيرة قد نُشِرت في السنوات التي أعقبت الثورات العربية،[2] وقد تعرفنا من خلالها على جوانب مهمة من الاختناقات التي خيمت على المشهد السياسي في العالم العربي، كما تعرفنا على عمليات الإزاحة الثورية التي غشيت النظم التسلطية، والدور الفعال للإعلام الجديد، والمشاركة الملحوظة للمرأة، وعامل البطالة بين الشباب، إلى غير ذلك من خلفيات الثورة ودور القوى الإقليمية والدولية. ولكن يُلاحَظ أن أغلب هذه الدراسات أجريت «بعد» حدوث الثورات وليس قبلها، مما يجعلنا نتساءل: لماذا لم يستطع الباحثون– العرب منهم على وجه الخصوص– التنبؤ بهذه الثورات الكبرى قبل وقوعها؟ هل هناك خلل في المناهج والأدوات البحثية التي كانوا يستخدمون؟ وكيف يمكن تدارك ذلك؟ وهل في الإمكان تطوير نماذج جديدة ذات قدرات تفسيرية واستشرافية أكبر؟

---

2) لقد نشرت بالطبع دراسات عديدة وكتب عن «الثورات العربية» خلال السنوات العشر الماضية، نذكر فيما يلي أمثلة لها: المديني، توفيق (2011). سقوط الدولة البوليسية في تونس. الدار العربية للعلوم ناشرون. الأحمر، المولدي (2014). الثورة التونسية. المركز العربي للأبحاث. حسين، أحمد عبد الحميد (2011). يوميات الثورة المصرية. مركز الجزيرة للدارسات والدار العربية للعلوم ناشرون. إرليخ، ريز (2015). داخل سورية (رامي طوقان، ترجمة). الدار العربية للعلوم ناشرون. (2014). الصلاحي، فؤاد عبد الجليل، محرر (2012). الثورة اليمنية. المركز العربي للأبحاث.

في ضوء هذه الأسئلة لا نهدف لجمع مزيد من المعلومات عن الثورات العربية، وإنما نتجه في هذا البحث لبلورة إطار نظري يساعد على فهم تلك الثورات، ويؤشر نحو الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تتطور نحوها. أي إن هدفنا هو أولا: أن نبلور «إطارًا نظريا» بديلًا يساعد في فهم بنية الدولة العربية الحديثة، والعوامل (الداخلية) التي أدت وستؤدي لانهيارها ولتولد الثورات، والعوامل (الخارجية) التي يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في التحكم في مسار الدولة والثورة معًا.

منهج الدراسة:

يقتدي الباحث في هذه الدراسة بمنهج التاريخ المقارن وعلم الاجتماع السياسي؛ فيعود بالوقائع التاريخية والمواقف السياسية إلى الإطار الاجتماعي «المحلي» الذي تولدت فيه. ولذلك فهو يتوقف عند مفهوم العصبية الخلدوني، ويتتبع خطوات أحد المفكرين المعاصرين (ألبرت حوراني) الذين استرجعوا ذلك المفهوم، أو أجروا تعديلات عليه ثم اتخذوه مدخلًا لدراسة النظم السياسية العربية المعاصرة. كما تتبع الدراسة منهجًا استدراكيًا، حيث يستصحب الباحث مفهوم العصبية الخلدوني، فيقرأ في ضوئه الوقائع المعاصرة ويعيد القراءة ويحلل وينتقد، ولكن ليس بغرض الرفض الكامل للمفهوم أو القبول المطلق، ولكن بغرض التحرك به نحو الواقع أو الظاهرة المراد تفسيرها، فيُقبَل المفهوم إذا وجدت له قدرة تفسيرية عالية، أما إذا تقاصر المفهوم عن تفسير الواقع فلا يُطرح بصورة نهائية ولكن تُلتمس ما به من ثغرات، ويُستدرك عليه ما فاته من جوانب.

ووفقا لهذه الرؤية يتجه البحث للإجابة على الأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من نموذج ابن خلدون في فهم ظاهرة انهيار الدولة العربية الحديثة؟

- إلى أي مدى نجحت محاولات ألبرت حوراني في تطوير النموذج الخلدوني وتوظيفه لدراسة النظم السياسية العربية المعاصرة؟

› هل يمكن أن تكون لنظرية «الفجوة» بين الدولة والمجتمع (كما صورها صامويل هانتنقتون)، أو لنموذج الرأسمالية العالمية ووكلائها المحليون (كما صورتها ثيدا سكوشبول) قدرة تفسيرية أكبر من النموذج الخلدوني (وفق صياغة ألبرت حوراني)؟

للإجابة على هذه الأسئلة ستُقسَّم مادة البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول– مفهوم العصبية الخلدوني

المبحث الثاني– صياغة ألبرت حوراني: مفاهيم التماسك والهشاشة والانهيار

المبحث الثالث– مفهوم الفجوة (صامويل هانتنقتون)

المبحث الرابع– مفهوم الرأسمالية العالمية (ثيدا سكوشبول)

المبحث الأول: مفهوم العصبية الخلدوني

تتعدد الرؤى المقترحة لتفسير ظاهرة الثورات العربية المعاصرة، وما يهمنا من بينها هو تلك الرؤية التي تركز على طبيعة النخب الحاكمة والهيكل السلطوي الذي تُنشِئه، والآليات التي تستخدمها للاحتفاظ بالسلطة. حيث يتجه النظر إلى تحديد نوعية النخبة أو المجموعة الحاكمة في بلد معين، وإلى فحص قدرتها على خلق «عصبية» قوية تضمن لها القدر الضروري من التماسك الدّاخلي، وإلى التعرف على درجة الضعف والتآكل الداخلي التي تصيب تلك العصبية، وما إذا كان في مقدور قائد العصبية الحاكمة أن يستبدلها بعصبية أخرى أكثر قوة، أم أن النظام برمته قد وصل مرحلة «الشيخوخة» التي تصاحبها هشاشة في العظام، وضبابية في الرؤية، ويترتب عليها سقوطه النهائي لا محالة.

لا يخفى على القارئ أن هذه الفكرة ترجع في أساسها إلى العلامة ابن خلدون(1332-1406)، فهو من صاغ مفهوم العصبية، وجعله أداته التحليلية الرئيسة، وهو من أكّد أن المُلْك والدولة العامة لا يحصلان إلا بها، وهو من فصّل- استناداً على هذا المفهوم- أطوار الدولة واختلاف أحوالها والأسباب التي تؤدي إلى هرمها وزوالها[3]. أما من ناحية واقع السياسة العربية المعاصرة فأول ما يسترعي الانتباه هو أن أقوى الثورات العربية وأبعدها أثرًا قد وقع في دول الشمال الأفريقي (تونس وليبيا ومصر والسودان والجزائر)، وهي دول تقع تماماً في قلب النطاق الجغرافي-الديموغرافي الذي كان يرصده ابن خلدون. يضاف إلى هذا أن أكثر من نصف السكان في هذه الأقاليم ما يزال يعيش في الأرياف، ويمارس الزراعة أو الرعي، ويحتفظ بعادات وتقاليد القبيلة التي لم تبتعد كثيرًا عن عصر ابن خلدون. أما الملاحظة الأكثر أهمية في هذا الصدد فهي أن كثيرا من هذه القبائل والعشائر البدوية ما تزال تمثل أطرًا للهويات، وتلعب أدوارًا سياسية بارزة في هذه المجتمعات، وتؤثر تأثيرًا لا يُنكر في مؤسسات الدولة الحديثة، وتشكل في

3) عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر، 2010.

بعض الحالات مخزونًا بشريًا لقوات الجيش والشرطة والأمن[4]، بل أن بعض قادة الأحزاب والدول يتباهون بأصولهم الريفية البدوية.

يحاول هذا المبحث الاستفادة من مفهوم نظرية العصبية في دراسة ظاهرة انهيار الدولة في البلاد العربية، من خلال اتخاذ بعض عناصره الأساسية «مدخلًا» لدراسة الثورات العربية المعاصرة، وذلك ضمن مداخل نظرية أخرى قد تتكامل مع عناصره أو تتناقض. وقد يرد هنا بالطبع سؤال: لماذا اعتماد نموذج العصبية الخلدوني في معالجة علاقة ظاهرة انهيار الدولة بالثورات العربية؟

إن اعتماد نموذج العصبية الخلدوني في تفسير ظاهرة انهيار الدولة العربية وعلاقة ذلك بثورات الربيع العربي يعود- بتقديرنا- إلى أن هذا النموذج يملك قدرًا من السعة والثراء يُمكّنانه أن يقدم تفسيرًا مناسبًا لأحوال النخب الحاكمة في الدولة العربية المعاصرة، وأطوار صعودها السياسي وعلل انهيارها، بيد أن من الباحثين من يتوجس من هذا الاتجاه؛ فقد أشار الجابري- مثلًا - إلى أن هناك «خطأ منهجيًا» يقع فيه كثير من المعجبين بفكر ابن خلدون، حيث أنهم ينظرون إلى ذلك الفكر بعين الحاضر، وينطلقون من الفكر المعاصر عائدين لما ورد في مقدمة ابن خلدون من آراء في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومنشأ الخطأ يعود- بحسب الجابري- إلى أن الفكر الاجتماعي مرتبط دومًا بالعصر الذي ظهر فيه، وبمشاغل أهله، فإذا حاولنا فهمه في ضوء معطيات عصر آخر فسيفقد هويته ودلالته[5]. ومع تقديرنا لهذه الملاحظة، وأخذها بعين الاعتبار، إلا أن ذلك لا يعني أن نحصر الفكر الخلدوني في العصر الذي ظهر فيه، وذلك لسببين: الأول هو أن

---

4) مثلا حالة السعودية والكويت والأردن وليبيا والعراق. لتفصيل أوفى عن هذه الحالات يُنظر: Crystal, Jill (1992). **Kuwait: The Transformation of an Oil state**. Westview Press:75.، وعن العراق، يُنظر: تريب، شارلس(2005).صفحات من تاريخ العراق المعاصر(زينة جابر إدريس، ترجمة). الدار العربية للعلوم. (2000). وعن السعودية يُنظر: Tachau, Franck, ed., (1975). **Political Elites and Political Development in the Middle East**. Schenkman Publishing Company Inc.

5) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**. مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

ابن خلدون نفسه كان ينظر في قضايا عصره ويعيد تفسيرها في ضوء نظرية عامة تتجاوز انشغالات ذلك العصر؛ والثاني هو ما لاحظه الدكتور محمد عابد الجابري نفسه من أن فكر ابن خلدون لا يعكس قضايا عصره وحسب، «ولكنه يعكس أيضاً جانباً من واقعنا العربي الراهن، الذي توجد فيه جنبًا إلى جنب بنيات القرون الوسطى، والبنيات الجديدة التي خلقها عالم اليوم»[6].

تعتمد نظرية الدولة عند ابن خلدون على فكرة أن «الرياسة إنما تكون بالغلب» ولا يمكن لجماعة أن تتغلب على أخرى وتستحوذ على الملك والدولة العامة إلا «بالعصبية»[7]، وتُعرّف العصبية بأنها نوع من «الالتحام بالنسب أو ما في معناه»[8]، إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام[9]، فالمقصود هو «ثمرة» النسب (وهو العصبية)، فإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد[10]، مما يعني أن مجموعة النسب ليست كيانًا جامدًا مصمدًا، وإنما هي مجموعة ذات ديناميكية متطورة، تنحل بعض مكوناتها من جهة فتكتسب مكونات جديدة من الجهة الأخرى، فينضاف إليها من ليس منها، إما لحلف سياسي–عسكري، أو لمصلحة اقتصادية، فيحدث «التحام» بين قوم، وتنشأ عصبية لهم مع تناسي الأنساب[11]، وهذا الالتحام يكون على أشده في حالة البداوة، ويؤكد ابن خلدون أن غالبية أهل الحضر ذوو أصول بدوية، إذ أن خشونة البداوة تسبق رقة الحضارة[12]، ولكن التمدن يمثل غاية للبدوي يهرع إليه، ولكن متى ما انفتح

---

6) المصدر نفسه، ص10.

7) عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر،2010. ص164.

8) المصدر نفسه، ج1، ص160.

9) المصدر نفسه، ج1، ص161.

10) المصدر نفسه، ج1، ص163.

11) المصدر نفسه.

12) المصدر نفسه، ج1، ص152.

البدوي على الحضر وحصل على الرياش الذي يحصل له بأحوال الترف وعوائده؛ عاج على الدعة وانغمس في الشهوات، فيفقد خشونته وتضعف عرى العصبية لديه.

والهدف الأساس للعصبية هو الملك[13]، فكل عصبية آنست في نفسها قوة تسعى للتغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإما أن تتغلب عليها فتزاد قوة إلى قوتها، وإما أن تعجز عن ذلك فتتبعها وتلتحم بها. وتستمر هذه الدورة من الكفاح المتدرج حتى يصل الأمر مرحلة تهديد الدولة، فإذا أدرك أصحاب العصبية القوية دولة في هرمها ولم يكن لتلك الدولة من يدافع عنها؛ استولت عليها العصبية القوية، وانتزعت الأمر من يدها، وصار الملك أجمع لها[14]، ولكن ما أن يستولي أهل العصبية القوية على الملك وتذعن لهم العصبيات الأخرى إلا ويحدث صراع في داخل العصبية الحاكمة ذاتها، بين المجموعة «الحاملة لسرير الملك» والمجموعات الأخرى المتطاولة أو المنافسة، فيتم استبعاد المنافسين (أو إنفاقهم في وجوه الدولة ومذاهبها)، ثم تنغمس المجموعة الحاكمة في النعيم والترف، فتطبخها الدولة، ويصيبها الهرم، أما المجموعة «المستبعدة» فستنجو من الهرم لبعدها عن الترف وأسبابه، مما يعني أن هذه المجموعة ستظل محتفظة بعصبيتها حتى تجد فرصة مواتية لتقفز إلى السلطة، وقد تتحالف في تلك القفزة مع المجموعات الأخرى التي كانت منبوذة مثلها عن الملك[15].

وهكذا فإن ما كان يهم ابن خلدون هو ما يترتب على العصبية من تحالف سياسي يصل بأصحابه إلى الإمساك بالدولة، فقد عمل على تتبع فاعليتها السياسية من خلال القول بأن نجاعة دفاع قبيلة وبلوغها مرتبة الحكم تشترط أن تتأسس عصبتها على نسب واحد، مع الإشارة إلى أن النسب العام المشكّل للعصبية الكبرى يضم مجموعة من الأنساب الخاصة مثل أهل القبيلة وأهل البيت والإخوة ممن يتشاركون في الدم، إلا

13) المصدر نفسه، ج1، ص174.

14) المصدر نفسه، ج1، ص175.

15) المصدر نفسه.

أن الرئاسة تكون من نصيب النسب الأقوى في العصابة بالغلبة عليهم وإلا فلن تكون الدولة[16]. وهذا لا ينفي دور باقي الأنساب الأقل قوة داخل العصبة الواحدة الكبرى، بل إن هذه العصبة أشد شوكة وأخشى جنابًا، لهم شفقة ونعرة تجاه باقي الأنساب المشَكِّلة لعصابتهم تجعلهم لا يتخاذلون في الحرب، عكس المتفردين في أنسابهم، والذين وإن أخذتهم النعرة على أصحابهم في التناصر لا ينفكون يميلون إلى التفكير في طرق نجاتهم، خاصة وأن الحفاظ على قيام الدولة لا يتم إلا بالقتال، وربح الحرب لا يتحقق إلا بلُحمة العصبية[17]. ولا ضرر في أن يَفتح أهل العصبية عصابتهم ليلتحم بها من طال معشره من الموالي (المصطنعون) وحصل له وعي عصبي من غير ذوي النسب، فيلبسون جلدتها باعتبارها عصبتهم التي لا يزيغون عنها، لكن دون أن يبلغوا مرتبة الشرف إلا بعد أن يَقدُم انتماؤهم وتتعدّد آباؤهم. وفي هذا تأكيد على أن ابن خلدون لا يربط العصبية بعلاقة الدم ربطًا مطلقًا بل يجعلها مفتوحة على من ثبَتت فيه خصال الوفاء للعصبية الكبرى[18].

وهكذا يتبين أن العصبية في نظرية ابن خلدون تنتقل من الأكثر بساطة إلى الأشد تعقيدًا؛ ذلك أنه بفعل ما يتيح وازع العصبية لقائد الدولة من غلبة، يسهر على تنظيم شؤون الدولة الداخلية وتوزيع المهام فيها وفق درجة قوة القرابة للحاكم؛ حيث يتم إسناد المهام وجباية الضرائب والمغارم، وبوازع العصبية أيضًا يدافع عن حماية الدولة ويعمل على تحقيق مطالبها الخارجية المتجلية أساسًا في التغلب على باقي القوى العصبية الخارجية حتى تستتبعها وتلتحم بالعصابة الكبرى، وهكذا تستمر العصبية في النمو وقيادة الدولة، لأن الحكم في نظر ابن خلدون قائم على مدى القدرة على الغلبة والقهر وشدة البأس، الذي بالتخلي عنه ترتخي روابط العصبية وتنحل وتضيع السلطة[19].

---

16) المصدر نفسه، ج 1، ص164.

17) المصدر نفسه، ج1، 160.

18) المصدر نفسه، ج1، 169.

19) المصدر نفسه.

فما لم تتعرض العصبية القبلية لمذلّة الانقياد لسواها؛ تظلّ تشكّل أساسًا للدولة ومنطلقا لها، ولا يمكن ظهور أي دولة إلا عبر العصبية، لكن ما يلفت النظر هو ما يحظى به الجند في نظرية العصبية من أهمية بالغة، فعصب الجند أساس تشكّل عصب الدولة، فبالجند يبلغ الحاكم سلطته، وبالجند تكون للدولة القدرة على مواجهة باقي العصبات إما بالمدافعة أو المقاومة أو الحماية أو المطالبة، بينما انحلال عصبة الجند في الدولة هو ما يؤدي إلى هرمها ويدفع إلى تبدّل عصبيتها بعصبية أخرى منها وجند أكثر خشونة يحلّ محلّها[20]. أما من الناحية الأخرى فإن الاقتصاد يحظى كذلك بأهمية مماثلة في نظرية العصبية، فبالاقتصاد يتعزز ولاء الجند، وبالاقتصاد يُجذَبُ الموالون والصنائع، وبالاقتصاد تنغمس المجموعة الحاكمة في الترف المادي والشهوات وتقليص نفقات الجنود، ومن ثم يبدأ فساد العصبية بحرمان باقي أفرادها من امتيازاتهم المادية وكسر شوكتهم، على عكس نظام المشاركة الذي قامت عليه عصبية الدولة.

وبناء على هذا تمر الدولة بخمسة أطوار متتالية[21]: ١) طور انتزاع السلطة من أيدي الدولة السالفة بما يتضمنه معنى الغلبة من عنف واستبداد في تأسيس الدولة، ٢) طور استبداد الحاكم بعصابته بعد انفراده بالسلطة، ٣) طور تحويل الدولة الكلية إلى دولة شخصية يعمل فيها الحاكم على تحصيل ثمرات السلطة من جمع المال وتخليد الآثار وبُعد الصيت، ٤) طور المسالمة وتقليد الأسلاف، ٥) طور الهرم والاضمحلال الذي يسود فيه الإسراف والتبذير في الملذات وتضييع نفقات الجند، والذي يهوي بالدولة إلى الهرم والمرض لتحلّ محلها دولة جديدة بنفس الطريقة التي حلّت بها هي محل الدولة السالفة. فحركة النخب الحاكمة تنتقل عبر العصبيات المتبدلة باستمرار من البدو إلى الحضر في حركة دورية، تجعل كل عصبية محكومًا عليها بالانحلال بفعل التمدن وبفعل وجود عصبية أخرى أقوى منها بالضرورة، مُشكِّلة بذلك «الدورة العصبية» التي تشكل عقدة النظرية الخلدونية وتفسّر جميع جوانب فكر ابن خلدون.

20) المصدر نفسه.

21) المصدر نفسه، ج1، ص219-221.

المبحث الثاني: ألبرت حوراني: نظرية التماسك والهشاشة

لقد أبدى كثير من الباحثين اهتمامًا كبيرًا بمقدمة ابن خلدون منذ مطلع القرن العشرين[22]، ثم تجدّد الاهتمام بابن خلدون ومقدمته في العقد الثاني من هذا القرن على أثر ما عُرف بثورات الربيع العربي (2011). ولعل أحدث هذه البحوث رسالة الدكتوراه التي أعدها ليون ت. غولدسميث ناظرًا فيها باستفاضة إلى التطوّر السياسي لحالة العلويين السوريين في إطار مفهوم العصبية عند ابن خلدون[23]. وقد خلص في دراسته إلى أن عصبية العلويين قد سمحت بتأسيس وترسيخ واستمرار حكم عائلة الأسد، تمامًا كما هو متوقع في النموذج الخلدوني، إلا أن عصبية العلويين كان ينبغي أن تبدأ بالضعف في المرحلة الثانية من حكمها- بحسب النظرية- غير أن ذلك لم يحدث، مما جعل الباحث يحس بالحاجة إلى «تعديل» نظرية ابن خلدون لأخذ الهوية الطائفية- وبشكل خاص الخوف الطائفي- بعين الاعتبار كعامل هام في المحافظة على عصبية الجماعة[24] ونحن نتفق مع الدراسة في بعض ما انتهت إليه من خلاصات، رغم ما وُجِّه إليها من نقد[25]، ولكنّا نزيحها مؤقتًا عن دائرة اهتمامنا لأنها حاولَت أن تستخدم النموذج الخلدوني لتُفسّر الظاهرة «بعد» حدوثها، بينما نسعى نحن لبلورة نموذج خلدوني يساعد في التنبؤ بحدوث الظواهر قبل وقوعها. ومن بين البحوث المتنوعة التي تناولت أفكار ابن خلدون بالتحليل والنقد؛ لا نجد مَن تناول مفهوم العصبية وأعاد صياغته وأحسن توظيفه للتنبؤ بظاهرة

---

22) أعد عنها طه حسين رسالته للدكتوراه (1925)، وكتب عنها ساطع الحصري (1943)، وحققها علي عبد الواحد وافي (1950)، وأعد عنها علي الوردي رسالة للدكتوراه بالإنجليزية عام (1950)، ونشر عنها محمد عابد الجابري كتابا وافياً عام (1994)، إلى غير ذلك من الكتب والبحوث باللغة العربية واللغات الأوروبية.

23) ليون ت. غولد سميث، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2016.

24) المصدر نفسه.

25) يُنظر مثلا: عزمي بشارة. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 ، 290-295. حيث يرى أن لا علاقة بين نظرية العصبية عند ابن خلدون والعصبية الطائفية.

«الانهيار» الذي ستتعرّض له الدول العربية المعاصرة كما فعل المؤرخ البريطاني (لبناني الأصل) ألبرت حوراني قبل أقل من عقدين من «ثورات الربيع العربي»[26].

إن ما قام به ألبرت حوراني يمثل في تقديرنا «مواصلة» لمنهجية التحليل الخلدوني، مع قدر من التشذيب الذي لا بد منه لاستيعاب التطورات اللاحقة، فإنْ كان ابن خلدون يتحدث عن دولة ما قبل الاستعمار، فإنّ حوراني يوسع من قدرة النموذج الخلدوني ليجعله يستوعب أحوال الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار، وإن كان ابن خلدون ينظر في العصبيات العشائرية في مرحلة ما قبل الحداثة، فإن حوراني ينظر فيما آلت إليه في مرحلة الحداثة، وفي مصادر قوّتها وضعفها وهي تتحكم في دول حديثة. ولذلك نستعرض فيما يلي هذه الصياغة الحديثة لنظرية ابن خلدون، لننظر فيما إذا كانت لها القدرة التفسيرية الكافية، أم تحتاج هي ذاتها لتعديل وإعادة تركيب.

لاحظ الأستاذ حوراني، بعد دراسة استقصائية لتيارات الفكر السياسي والاجتماعي العربي[27]، وبعد متابعة دقيقة للأوضاع السياسية في العالم العربي أنّ النخب الحاكمة فيه تمتّعَتْ)في الستينات من القرن العشرين) باستقرار سياسي طويل نسبيًا، واستمرّتْ في الحكم لمدد طويلة بفضل الترابط بين عوامل ثلاثة: تماسك داخلي شديد بين مجموعة حاكمة؛ قدرة تلك المجموعة على ربط مصالحها بمصالح العناصر النافذة في المجتمع؛ وقدرة «تحالف المصالح» هذا أن يُعبِّر عن نفسه من خلال «فكرة» سياسية تجعل لسلطة المجموعة الحاكمة مشروعية في نظر المجتمع، أو في نظر قطاعات عريضة منه[28].

---

26) يعتبر ألبرت حبيب حوراني (ت: 1993) حجة في مجال الدراسات الشرق أوسطية. له العديد من المقالات والكتب يأتي على رأسها كتابه المشهور «الفكر العربي في العصر الليبرالي»، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على كتابه الآخر عن تاريخ الشعوب العربية في أصله باللغة الإنجليزية بعنوان: Hourani, Albert. (2002). A History of the Arab Peoples. Faber & Faber.) وقد تُرجِمَ إلى العربية بعنوان: حوراني، ألبرت . **تاريخ الشعوب العربية** (أسعد صقر، ترجمة). دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. 2008

27) يُنظر الترجمة العربية لهذه الدراسة: حوراني، ألبرت (2013). **الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939** (كريم عزقول، ترجمة). نوفل.

28) Albert, Hourani. A History of the Arab Peoples. Faber & Faber, 2002.

وبما أن العامل الأول «التماسك الداخلي للمجموعة» هو الركيزة التي يستند عليها هذا البناء، ناقَشَ الأستاذ حوراني كثيرًا من الوسائل التي يمكن أن تؤدي إليه، ولكنه يقرّر في نهاية الأمر، جريا على النموذج الخلدوني، أن القوة الأساسية لأي من هذه النظم تعود إلى قدرتها على خلق ورعاية «عصبيتها» الخاصة، والاعتماد عليها في الحصول على السلطة والاحتفاظ بها[29]. وقد يكون منبع هذه العصبية كيان حزبي (كالحالة في الجزائر وتونس والعراق)، أو تاريخ نضال عسكري/سياسي مشترك (كحالة مصر وسوريا)، أو رباط أسري ومصالح مشتركة، وفي هذا الأخير تلتقي جميع الحالات بصورة أو بأخرى. فالتقليد السائد في الشرق الأوسط هو أن رباط المصلحة يتقوى بالرباط المناطقي، وأنهما معًا يتقويان بقرابة الدم والمصاهرة. وبناء على هذا حينما تتمكّن مجموعة ما من خلق عصبيتها الخاصة، ثم تقفز عبرها إلى جهاز الدولة؛ ستجد بين يديها الكثير من وسائل التحكم والقهر مما لم تكن تحلم به من قبل، مثل مؤسسات الجيش والشرطة والأمن والمخابرات، والتي تستطيع من خلالها أن تصدّ كل طامع في السلطة مهما كان ثمن ذلك الصد، كما تستطيع من خلال تلك الأجهزة أن تُحكِم سيطرتها على المجتمع بأسره، عن طريق التجنيد في الخدمة العسكرية والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية، وعمليات التخطيط الاقتصادي والتوجيه الإعلامي والثقافي[30].

غير أن هذه العوامل يمكن- في تقدير الأستاذ حوراني- أن تنقلب إلى نقائضها، وتتحول إلى عوامل تحلّل وانهيار، كاشفة بوضوح عما يسميه «هشاشة» النظم العربية، ويرجع ذلك بصفة أساسية لعوامل موضوعية تتعلق بالانقسامات الهيكلية والتناقضات التي عادة ما تنشأ في جسم الجهاز الحكومي، فيصبح كل قطاع من قطاعات الحكومة (الحزب والجيش والأمن والخزانة ...إلخ) مركزًا مستقلًا من مراكز السلطة، مما يغري بعض رموز النظام- من ذوي الطموح والنفوذ، والذين لا يجرؤون عادة على الدخول في مواجهة مباشرة مع الرئيس الأعلى- لخلق «مناطق نفوذ» خاصة بهم، وذلك بتوسيع صلاحياتهم

29) Ibid.

30) Ibid.

ونطاق أعمالهم، وبناء الحواجز بينهم وبين الإدارات الحكومية الأخرى، وغرس الموالين لهم في واحد أو أكثر من قطاعات الدولة.

وبالطبع فإن تداخل وتعقّد النّظُم الحكومية ليس أمرًا غريبًا، ولا تنفرد به النظم العربية دون غيرها، ولكن مشكلة النظم العربية تكمن في عجزها عن استيعاب مثل هذه النزاعات الداخلية ضمن إطار مؤسسي مستقر، فتنشأ عن ذلك العجز ظاهرة «الاحتقان المؤسسي»، كما تنشأ عنه ظاهرة الانقسامات التي أشار إليها الأستاذ حوراني آنفًا، والتي تؤدي بدورها إلى صراعات محتدمة حول السلطة، فيسعى كل قائد مجموعة من المجموعات المتنافسة إلى إزاحة المناوئين له، ليبني مجده الشخصي، وليمهّد طريقه للصعود إلى أعلى هرم السلطة، ولا يمكن السيطرة على مثل هذه النزاعات الداخلية إلا من خلال «الرئيس/القائد» الذي تستهويه هذه اللعبة، ويستطيع أن يتحكم وحده بكل خيوطها، فيضرب هذا بذاك ويبقى هو مركز الثقل الذي لا يتحرك النظام بدونه، وبهذه الكيفية يكون الطريق قد تمهّد تمامًا لصناعة «الفرعون العربي» والذي سيكون هو محور النظام وسبب وجوده وبقائه، وسيكون هو المجد وهو الوطن،[31] إذا تكلم صمت الآخرون، وإذا غضب غضبت معه وزارتا الإعلام والدفاع، وإذا أُصيب بمرض اعتُبر الحديث عن ذلك المرض تهديدًا للأمن القومي، يُعاقَب مرتكبه بالسجن والغرامة معًا[32].

31) مثلا خطاب العقيد القذافي الأخير (23 فبراير 2011) وهو يهدد المتظاهرين في بداية التمرد الشعبي ضد نظامه، حيث يصفهم بالجرذان المأجورين، ويمتدح نفسه بأنه هو تاريخ ومجد وثورة، يُنظر: القذافي، معمر.
(2011، فبراير 23) https//:www.youtube.com
استرجعت بتاريخ نوفمبر 3، 2023. أما ظاهرة الرئيس/القائد الذي يتحكم في خيوط اللعب فقد لاحظها باحثون آخرون أيضًا، يُنظر مثلًا:
Goldstone, Jack A. Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies. Foreign Affairs. 2011. 90 (3):9

32) مثلا قضية الصحفي المصري إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور المعارضة، حينما نشر خبرًا عن صحة الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، فتقدم جهاز أمن الدولة ببلاغ ضده «بنشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة للبلاد والاقتصاد القومي»، فحكمت المحكمة عليه (26 مارس 2008) بالسجن ستة أشهر، ودفع غرامة 200 جنيه مصري. عيسى، إبراهيم. **السجن 6 أشهر للصحفي المعارض**. خبر.
https//:www.alarabiya.net/articles.2008/
(2008، مارس 26). استرجع بتاريخ نوفمبر 3، 2023.

أما إذا نظرنا إلى العامل الثاني، فسنجد أن العلاقة بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية التي يستند عليها تعاني هي أيضًا من الهشاشة، فالقيادات التي تهيمن على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في المدن الكبرى وفي الدوائر الريفية المحيطة بها ستؤيد النظام السياسي طالما أن ذلك التأييد يحقق لها قدرًا مناسبًا من الأمن ويضمن لها انسياب الأرباح، لكن إذا أطلت بوادر الخطر فإن هذه القيادات لن تتصدى للدفاع عن النظام، بل قد تسارع إلى مساندة النظام الثوري الجديد لتبقى على مصالحها. فمراعاة المصالح تلعب دورًا أساسيًا في هذه الحالات، ولكن يمكن أيضًا أن تضاف إليها حالة الغبن الذي تحس به نتيجة لاستبعادها المتعمد من الدائرة الداخلية التي تصنع فيها القرارات، وهذا أمر غير مستغرب لأن صنع القرار في مثل هذه النظم يتم في دوائر مغلقة لا يشارك فيها إلا أفراد قلائل يحيطون بالرئيس/القائد، وهم من يشير إليهم ابن خلدون بمفهوم «البطانة». ويزيد الطين بلة أن تلك القرارات تحرسها أجهزة استخبارية متمرسة، إذ أن السرية هي السمة الغالبة على أكثر الرؤساء/القادة في هذه النظم، فما أن يستولي الرئيس على سدة الحكم ويعزز قبضته إلا ويبتعد عن شعبه، مكتفيًا بأعوانه المخلصين وبأجهزته الأمنية، والتي عادة ما تنشط في إغلاق كل منفذ مستقل يمكن التواصل من خلاله مع الرئيس/القائد، ويصير من النادر أن يطل الرئيس على شعبه ليطلب تفويضًا أو ليقدم تفسيرًا لقراراته[33].

وتبقى الإشارة أخيراً إلى مفهوم الفكرة السياسية «القوية» التي تحتاج إليها هذه النظم في مراحل التأسيس الأولى، فمثل هذه الفكرة ستتعرض للضعف والهشاشة، حيث تفقد محتواها وتماسكها المنطقي، وتتقلص من ثم قدرتها على جذب الجمهور، ويعود ذلك إلى أن الكوادر الحزبية الحاكمة والتابعين لها في الأجهزة التنفيذية للدولة يتعلقون بالأشخاص والشعارات أكثر من تعلقهم بالأفكار، وبهذه الطريقة تضمر الفكرة التأسيسية، وتفقد قدرتها على تحريك قوى اجتماعية جديدة أو ترشيد فعل سياسي، وسيترتب على ذلك تعاظم دور المؤسسات العسكرية/الأمنية المجردة التي تتسم بانفصام العلاقة بينها وبين

33) Albert, Hourani. A History of the Arab Peoples. Faber & Faber, 2002.

الفكرة، ويشير حوراني هنا إلى مفهومي العدالة الاجتماعية والقومية العربية اللتين حولهما موظفو الدولة إلى مجرد «إكليشيهات» فارغة وشعارات فاقدة للمعنى.

ولم تفُتْ الأستاذ حوراني ملاحظة أن هذه الأفكار تصلح للاستخدام في ردة الفعل الفورية ضد التهديدات الخارجية- كما وقع في حالة الحرب العراقية-الإيرانية، أو الحرب العربية-الإسرائيلية-، ولكن لا تستطيع النخب الحاكمة أن تحول هذه الأفكار إلى قوة حقيقية للبناء وللعمل الاجتماعي والسياسي الفعال، وذلك بتقديره ليس لضعف الأفكار، ولكن لما قد تمثله من خطر ضد الحكومة ذاتها، فمن الممكن أن تتحول الأفكار عميقة الجذور- مثل الاشتراكية والإسلام- إلى أدوات فكرية فعالة بيد القوى المعارضة تكشف بها زيف الحكومات ونفاقها[34].

وهكذا نلاحظ أن الأستاذ حوراني قد «كيّف» مفهوم العصبية الخلدوني ليفسر به بعض الظواهر السياسية الحديثة، ونلاحظ معه كيف أن عصبية ناتجة عن أصول ريفية- مثل عصبية «الضباط الأحرار» أو عصبية «حزب البعث العربي»[35]- أَسقطت في ستينات القرن العشرين دولًا مركزية في مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان، وكيف أن انتصار العصبية وتمكنها من مؤسسات الدولة قاد إلى صراع داخل العصبية وكسر شوكتها، تماما كما توقع ابن خلدون، على أن حوراني لم يجتر النموذج الخلدوني بحذافيره، وإنما أضاف إليه البعد الأيديولوجي، وهو بُعدٌ لم يغفله ابن خلدون تمامًا، إذ أشار إلى الدور «الديني» في تعزيز العصبية، أما حوراني فقد أفرد حيزًا أوسع لما أسماه «الفكرة السياسية القوية» التي يهتدي بها أصحاب العصبية في مرحلة الإعداد والتأسيس، وقد تُستمد هذه «الفكرة» من الدين أو من الفلسفات الإنسانية.

---

34) Albert, Hourani. A History of the Arab Peoples. Faber & Faber, 2002.

35) كمثال لحالة العصبيات ذات الأصول الريفية يُنظر:

Philip S. Khouri (1991). Continuity and Change in Syrian Political Life, The American Historical Review.96 (5):13741395-

ويُنظر كذلك: الجباعي، جاد الكريم. **البنية التسلطية للنظام السوري**، في: مجموعة مؤلفين. خلفيات الثورة: دراسات سورية، 2013، 216.

ومما يؤخذ على رؤية ألبرت حوراني أنها لم تُبدِ اهتمامًا واضحا بالدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الرأسمالية العالمية، أو القوى الريفية الزاحفة نحو المدن والتمدن؛ سواء من حيث قدرتها على توليد عصبيات جديدة تتغلب من خلالها على الدولة، أو من حيث قدرة الدولة على الانفتاح بإحداث تغييرات جزئية في مؤسساتها لاستيعاب تلك القوى، كما أن «الاستقرار» السياسي الذي تمتعت به النظم العربية في فترة الستينات من القرن الماضي، والذي اعتمد عليه حوراني في بلورة أطروحته، لم يكن سوى استقرار في الظاهر، فحينما نضع في الاعتبار التغيرات الكبيرة التي كانت تحدث حينها في المجتمعات العربية ثم ننظر إلى هشاشة «التوليفة الثلاثية» التي استنبطها حوراني؛ لا نملك إلا التنبؤ بأيلولة كثير من الدول العربية إلى السقوط، ولكن إذا كانت «هشاشة» منظومة العصبية والتحالف والفكرة تؤدي إلى سقوط النظم في العالم العربي كما توقع حوراني، فلماذا يسقط النظام في مصر وفي ليبيا ولا يسقط في غيرها من الأنظمة العربية المستقرّة؟ لقد تُوفِّيَ ألبرت حوراني قبل الإجابة على هذا السؤال، ولكن كان هناك باحث آخر ينظر للظاهرة ذاتها، وفي الوقت والمكان ذاتهما، ويتقدم بإجابات على هذا السؤال، ذلكم هو الأستاذ الأمريكي المشهور صمويل هانتنقتون.

المبحث الثالث: نظرية «الفجوة» عند هانتنقتون

نشر صمويل هنتنغتون كتابه:«النظام السياسي في مجتمعات متغيرة» عام 1968، وقد استهله بفصل مطول عن «النظام السياسي والتآكل السياسي» (political order and political decay)[36]، ولا يفوت القارئ أن يلاحظ كيف أن مفهوم «الهرم» في النموذج الخلدوني قد تحول إلى مفهوم «الهشاشة» عند ألبرت حوراني، وها هو يتحول إلى مفهوم «التآكل» عند هانتنقتون[37].

تتمثل أطروحة هنتنغتون الأساسية في أن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي تعود بصفة أساسية إلى ظهور ما أسماه «الفجوة»، ويقصد بذلك أن ما وقع في تلك الفترة من حراك اجتماعي واتساع في المشاركة السياسية؛ أدى إلى تقويض المؤسسات التقليدية وتقويض مصادر السلطة في تلك المجتمعات، دون أن يقابله تنظيم ومأسسة للفعل السياسي؛ مما أوجد تلك «الفجوة» بين المستوى المتدني للتطور في المؤسسات السياسية والمستوى المتسارع في حركة التغيير الاجتماعي والاقتصادي[38]، ويعرّف هانتنقتون الثورة التي تنشب نتيجة لتلك الفجوة بأنها: عملية تغيير داخلي عنيف وعميق وسريع، يطال قيم المجتمع السائدة وأساطيره، كما يطال مؤسساته السياسية وبنيته الاجتماعية وقيادته وأنشطة الحكومة وسياساتها[39]، ثم يؤكد بناء على هذا التعريف أن «الثورة» ظاهرة نادرة الحدوث، فهي ليست ظاهرة كونية عامة وإنما ظاهرة خاصة بالمجتمعات الغربية في ظروف تاريخية

---

36) Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies: With a new Foreword by Francis Fukuyama. Yale University Press, 2006.

37) الفرق بين حوراني وهانتنقتون هو أن الأول يقر لابن خلدون بالريادة ثم يبني عليه ويضيف، أما الآخر فلا يشير إلى ابن خلدون من قريب أو من بعيد، رغم التقارب في المفاهيم وطرائق التحليل.

38) Ibid.

39) Ibid.

معينة، بل هي سمة من سمات «التحديث»[40]، ولذلك فهي لا تحدث في أي نوع من المجتمعات، أو في أي مرحلة من تاريخها.

وعليه يفرق هانتنقتون بين نمطين من الثورات: ثورات «غربية» وأخرى «شرقية»، ففي الثورات الغربية تُحطَّم المؤسسات السياسية للنظام القديم، وينطلق على إثر ذلك حشد مجموعات اجتماعية جديدة وإدخالها في دائرة الفعل السياسي، ثم يتبع ذلك إنشاء مؤسسات سياسية جديدة، أما في الثورات الشرقية، تكون البداية بحشد مجموعات اجتماعية جديدة وتسليكها في دائرة الفعل السياسي، ثم يتبع ذلك إنشاء مؤسسات سياسية جديدة، ثم ينتهي الأمر بالإزاحة العنيفة للمؤسسات السياسية للنظام القديم[41]، وهذا النمط لا يسعى لتحطيم كامل لبنية المجتمع، ويمثل له بالمرحلة المتأخرة من الثورة الصينية، والثورة الفيتنامية، ونضال الشعوب المستعمرة ضد القوى الإمبريالية، وبالثورة المصرية عام 1952، وثورة العراق عام 1958[42].

والمسار الثوري في كل الأحوال يمر عبر ثلاث عمليات متوالية: الأولى هي عملية «التحديث السياسي» وتعني استيقاظ الوعي السياسي لدى مجموعات اجتماعية جديدة، ودخولها في دائرة الفعل السياسي؛ والثانية هي عملية «التطور السياسي»، وتتضمن إنشاء مؤسسات سياسية مركبة ومستقلة وقادرة على استيعاب وتنظيم تلك المجموعات الجديدة، أما العملية الأخيرة فهي «الثورة»، وتحدث عندما يتسع الوعي السياسي ليشكل المجموعات الاجتماعية الجديدة، فيتسارع حراكها ليصل حدًّا تعجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعابه[43]، فنجاح الثورة يحدث عندما يبلغ النظام حالة من العجز الوظيفي المتنوع (multiple dysfunction)، وتعاني العديد من المجموعات السياسية إقصاء من السلطة[44]، ولكن نجاح الثورة لا يتم تلقائيا وإنما يحتاج

40) Ibid.

41) Ibid.

42) Ibid.

43) Ibid.

44) Ibid.

إلى نوع من التوافق بين مجموعات عديدة لتشكّل «تحالفًا ثوريًا»، على أن يتضمن ذلك التحالف مجموعات حضرية وأخرى ريفية، فإذا استطاعت مجموعة اجتماعية واحدة أن تحدث انقلابًا أو خروجًا على النظام، فإنها لن تستطيع إحداث ثورة- بالمعنى الذي يقصده- إلا بتضامن مجموعات عديدة.

وهذا التحليل قريب من النموذج الخلدوني الذي يركز بقوة على «الأطوار» الخمسة التي تمر بها الدولة: طور الظفر حيث تبلغ العصبية غاية القوة والاندفاع؛ وطور الاستبداد حيث يقع النزاع والإقصاء؛ ثم طور الدعة والقنوع والتبذير حيث يحدث التآكل والانهيار (ابن خلدون،2009)، ولكن ابن خلدون يتحدث عن نوع من الثورة السياسية المحدودة التي يضعها هانتنقتون في خانة الثورات «الشرقية» ولا يقول بالثورة الراديكالية الشاملة التي تغيّر قيم المجتمع أو بنيته الاجتماعية. وكما أن هنتنغتون يرى أن الحراك الفلاحي الريفي لن يتمكن من اقتلاع النظام إلا بتحالف مع المجموعات الحضرية المعارضة التي أُقصيَت من المشاركة السياسية[45]، فإن ابن خلدون قد سبق إلى الرأي نفسه، حيث أكد أن سقوط الدولة يحدث إثر انشقاق في صفوف العصبية الحاكمة، حيث يبقى الجناح الذي أقصى عن السلطة بعيدًا عن الترف، مما يمكّنه من الاحتفاظ بعصبيته ومنعته، ثم ينتهز مرحلة هرم الدولة وفسادها فيستولي عليها، متحالفًا مع المجموعات السياسية الأخرى الساخطة على الدولة.

وتُعدُّ «المدينة»- في تقدير هانتنقتون- هي مركز المعارضة في البلاد، و«الطبقة الوسطى» هي بؤرة المعارضة في داخل المدينة، و«المثقفون» هم المجموعة الأكثر معارضة في داخل الطبقة الوسطى، والطلاب هم الأكثر ثورية «وتماسكًا وفعالية» في داخل شرائح المثقفين[46]، ويرى أن المجموعات الريفية التي تهاجر إلى المدن وتستقر في أحيائها الطرفية وتعاني من سوء السكن وتدهور الخدمات- ويشير إليهم بعبارة slum-dwellers-

45) Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies: With a new Foreword by Francis Fukuyama. Yale University Press, 2006.

46) Ibid.

لا تجنح إلى الثورة، فمن يكون مشغولًا بالبحث عن خبزه اليومي لا يُتوقع أن ينصرف همه إلى الثورة، الثورة لا يصنعها- بتقديره- الجياع وإنما يصنعها مثقفو المدن، وهؤلاء يمكن أن يُحدثوا تغييرًا في داخل النظام دون أن يغيروا النظام نفسه، كما لا يستطيعون إحداث ثورة بمفردهم، إذ يحتاجون إلى حلفاء[47].

ويؤكد هانتنقتون أن «الفجوة» بين الريف والمدينة هي جوهر السياسية في مجتمعات التحديث[48]، وهي فجوة تعجز الحكومات عن تجسيرها، كما يصعب ذلك على الثوار، لاختلاف الأهداف، والخلفيات الاجتماعية، والرؤية للعامة، فبينما ينصب اهتمام المجموعات الريفية على أمور مادية واقتصادية مباشرة، مثل ملكية الأراضي والضرائب والأسعار، فإن اهتمامات قطاع المثقفين تدور حول قضايا نظرية وأيديولوجية تتعلق بالحقوق السياسية والحريات، وتتماهى مع اهتمامات الأوساط الخارجية العالمية[49]، وبينما يُوصف أهل الريف بالفظاظة والتوحش من قبَل مثقفي المدن، فإن أهل الريف ينظرون إلى مثقفي المدن كأجانب[50]، وبسبب هذه القطيعة لا يستطيع مثقفو المدن «تثوير» القوى الريفية، كما أن قوى الريف لا تستطيع «تثوير» المدن، ولا ييأس هانتنقتون من إمكانية حدوث تلاحم أو تحالف ثوري بين الريف والمدينة، لكن مثل هذا التحالف يحتاج إلى ظروف خاصة، مثل ظروف العدوان الأجنبي[51]، حيث تتحرك النوازع القومية والنخوة الوطنية فتؤدي إلى تعبئة القوى الريفية ودخولها بقوة في دائرة الفعل السياسي، ذلك أن «التدخل الخارجي» هو «الوسيط» الضروري الذي يتم فيه التلاحم بين قوى الريف ومثقفي المدن، فالروح القومية هي «إسمنت» التحالف الثوري، وهي ماكينة الحركة الثورية[52].

---

47) Ibid.

48) Ibid.

49) Ibid.

50) Ibid.

51) Ibid.

52) Ibid.

وفق نظرية «الفجوة» قدّم الأستاذ هنتنغتون تفسيرًا مقبولًا لحالة الثورة التي وقعت في إثيوبيا (1974) ضد الإمبراطور هيلا سيلاسي، والأخرى التي وقعت في إيران (1979) ضد الشاه، مؤكدًا أن مصير كل الأنظمة الملكية القليلة المتبقية سيكون قاتمًا. على أن نظرية «الفجوة» تقصُر عن تفسير حدوث ثورة شعبية كبرى في إيران عام 1979(وأخرى قبلها في إثيوبيا)، وعدم حدوث ثورة مماثلة في المملكة السعودية، مع أن الدولتين اتبعتا سياسات «تحديثية» تكاد تكون متطابقة، كالتوسع في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والطرق والمواصلات، كما قاومتا من ناحية أخرى مبدأ سيادة الشعب ومشروعية العمل السياسي، وتداول السلطة. كما تقصُر عن تفسير لماذا سقط الاتحاد السوفيتي عام 1989 ولم يسقط النظامان البريطاني والأمريكي؛ مع أن النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي لم يكن مختلفًا- في نظر هانتنقتون- عن النظامين البريطاني والأمريكي من حيث «القوة والتكيف وتناسق المؤسسات السياسة وفعالية الجهاز البيروقراطي»[53].

لم يتقدم هنتنغتون بإجابة قاطعة في هذا الصدد، مما حدا بالأستاذة ثيدا سكوشبول (Theda Skocpol)- زميلته في جامعة هارفارد الأمريكية، وصاحبة القدح المعلى في دراسة الثورات الكبرى[54]- أن تتصدى للأمر، متخذة مدخلا «بنيويا» لفهم الثورات، فيضطرها ذلك المنهج لإدخال البعد «الرأسمالي الدولي» في تحليلها، وهو بعد لم يعره الأستاذان حوراني أو هانتغتون اهتمامًا يذكر. فماذا كانت النتيجة؟

---

53) Ibid, 1.

54) ثيدا سكوشبول هي أستاذة علم الاجتماع والسياسة المقارنة بجامعة هارفارد، وتعتبر أحد أهم علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين وأكثرهم إنتاجا وتأثيرا، كما تعتبر من أبرز دارسي الثورات الكبرى في تأريخ الفكر السياسي المعاصر (الثورة الفرنسية والروسية والصينية). نشرت في عام 1979 أطروحتها الأساسية عن هذه الثورات، يُنظر:

Theda Skocpol. **States and Social Revolutions**. Cambridge University Press.1979.

المبحث الرابع: العلاقة مع النظام الرأسمالي العالمي عند ثيدا سكوشبول

تُعرّف الأستاذة سكوشبول الثورة بأنها «تحول جذري سريع في البنية الطبقية للمجتمع، وفي مؤسسات الدولة، مصحوبا أو مدفوعا في بعض الأحيان باحتجاجات طبقية من الأسفل»[55]. فحينما نحاول أن نتفهم طبيعة الثورات الاجتماعية ينبغي أن ننظر أولا إلى بنية الدولة وإلى التنظيمات التابعة لها (state organizations)، خاصة التنظيمات العسكرية والإدارية والأمنية التي تشكل النواة الصلبة التي ترتكز عليها الدولة، وأن ننظر ثانيًا إلى العلاقة السياسية بين الدولة وقطاعات المجتمع، فبنية الدولة وعلاقاتها بالمجتمع تمثل المفاتيح التي تفسر الثورات في العالم الثالث[56]. وتتفق سكوشبول مع هانتنقتون في أنه لتفادي الثورة يمكن للنظام السياسي أن يدخل تغيرات محافظة ومحسوبة يستوعب من خلالها المجموعات الجديدة الصاعدة، ولكنها تعتقد أن هانتنقتون لم يوضح بدرجة كافية السبب الذي يجعل بعض النظم السياسية تُدخل مثل هذه التغيرات فتستوعب المجموعات الجديدة الصاعدة وتتفادى الثورة، بينما تعجز عن ذلك نظم أخرى[57].

إذن فالأستاذة سكوشبول تتفق مع هانتنقتون في خطورة «الفجوة» بين الدولة والمجتمع، ولكن الثورة لا تقع في تقديرها لمجرد وجود «فجوة» بين التطور الاقتصادي والتخلف السياسي، وإنما تقع الثورات حينما ترغب دولة من الدول الصغيرة في التحديث والتطوير الاقتصادي والعسكري والأمني اعتمادًا على التكنولوجيا الغربية، أو على رأس المال والخبرة الغربيتين، فتسعى للارتباط بمراكز الرأسمالية الغربية طمعًا في تطوير وتحديث مجتمعها، ولكن سرعان ما تتحول هذه العلاقة إلى تبعية شبه كاملة، تستطيع الدول الرأسمالية الكبرى أن تتحكم من خلالها في معظم قرارات الدولة الصغيرة وخياراتها،

55) Theda Skocpol. States and Social Revolutions. Cambridge University Press. 1979. P. 287.

56) Ibid.

57) Ibid.

واعتمادًا على هذه العلاقة يتوفر للدولة الصغيرة قدر من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يساعدها مؤقتًا في استرضاء شعوبها، أما إذا تفاقمت الأوضاع الداخلية، وتدرجت في اتجاه «وضع ثوري» متفجر، تقوده أو تنضوي تحته قطاعات شعبية واسعة، فإن الدولة الكبرى ستظل تدافع عن الدولة الصغيرة المتحالفة معها، وتوفر لها الحماية إلى أقصى درجة ممكنة، ولكن إذا تأكد أن الوضع الثوري سينفجر لا محالة، فإن الدولة الكبرى سرعان ما تفكّ ارتباطها مع الدولة الصغيرة، وتُوقف عنها الدعم المادي والمعنوي، فيُعجّل ذلك بانهيار القدرات الإدارية والقهرية للنظام، وهذا ما حدث بالفعل في حالة شاه إيران أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك من قبل في المكسيك وكوبا ونيكاراغوا.

غير أن الإشكال لا يرتفع بهذا القول وحده، إذ يمكن أن يرِدَ السؤال التالي: لماذا ومتى تبدأ المؤسسة الإدارية والعسكرية للدولة في «الانهيار» لينفتح الطريق للثورة؟ يعود انهيارها، بحسب ما ترى الأستاذة سكوشبول، إلى عوامل ثلاثة تتعلق بطبيعة هذه النظم، وفاعلية التحالف المعارض لها، ومدى تداخل وترابط هذه النظم مع القوى الرأسمالية العالمية.

فنظام الحاكم الفرد سيُولِّد- بحكم طبيعته الاستبدادية الفاسدة- معارضة تلقائية من النخب الثقافية وشرائح الطبقة الوسطى من المثقفين ورجال الأعمال ورجال الدين والمهنيين. أما العامل الثاني- والذي يتصل بالأول- فهو تكوّن جبهة معارضة عريضة، على أن بلورة القوى المعارضة لتحالف ثوري عريض يتجاوز الأطر الأيديولوجية التقليدية، ويجمع قوى اجتماعية متنوعة المنشأ من الريف والحضر، متنوعة التركيب الطبقي والعرقي، كثيرة العدد، متحدة الهدف؛ ليس بالأمر الهين، فالذي يجعل الثورة تندلع في مكان دون غيره يعود بصورة ما لأوضاع الجبهة المعارضة.

ثم يبرز العامل الثالث في منظومة الأستاذة ثيدا سكوشبول، ممثلا في الدور الذي تلعبه القوى الرأسمالية الدولية، فما أن تتضامن الطبقة الوسطى مع قوى المعارضة الأخرى،

إلا وتبدأ القوى الرأسمالية الدولية في التراجع عن تأييدها لنظام الديكتاتور، مطالبة إياه بالتنحي أو بالتحول نحو المسار الديمقراطي، مع البحث عن «بديل ثالث» تحاول من خلاله إيقاف المد الثوري كما وقع بالفعل في حالة شاه إيران أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وكما حدث من قبل في المكسيك وكوبا ونيكاراغوا[58]، أو كما حدث في حالة الثورة المصرية ضد نظام الرئيس حسني مبارك، ويترتب على هذا أن تبدأ المؤسسة العسكرية التابعة للنظام التسلطي بالتساقط، وهي عادة ما تكون مؤسسة غارقة في الممارسات الفاسدة وعاجزة عن دورها المهني والوطني.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ أن إضافة بعد «الرأسمالية العالمية» للتحليل قد سلط مزيدًا من الضوء على ظاهرة الثورة، فالدولة قد تنهار أو تتماسك ليس فقط بسبب العوامل الداخلية- كما في النموذج الخلدوني- وإنما بسبب السياج الرأسمالي العالمي الذي يوفر لها الحماية الضرورية للبقاء إذا كان ذلك يتلاءم مع مصالحه الاستراتيجية، أو يرفع عنها الحماية ويمارس مزيدا من الضغوط عليها إذا كان سقوطها يتواءم مع مصالحه الاستراتيجية. أما من الناحية الأخرى، فإن الثورة قد تنجح في مكان- ليبيا مثلا- ولا تنجح في مكان آخر-البحرين أو اليمن مثلا- ليس فقط لأنه قد توفرت لدى الثوار قدرات ذاتية ومحلية، أو لم تتوفر لهم، وإنما لأن نجاح الثورة في ذلك المكان أو فشلها سيؤثر بصورة مباشرة في ميزان المصالح للقوى «الرأسمالية العالمية».

إن ما أسماه ألبرت حوراني «الفكرة الكبيرة» هو نفسه ما تقصده سكوشبول حين تتحدث عن «الأيديولوجية الثورية»[59]، غير إنها- على عكس حوراني- لا تضع أهمية كبيرة للدور الأيديولوجي في نموذجها التفسيري. ومع أنها لا تنكر أثر الأيديولوجيا في تعزيز تماسك القيادة السياسية وفي التعبئة الشعبية والنضال العسكري[60]؛ إلا أنها لا تجد

58) Ibid.

59) Ibid, P.169.

60) Ibid.

أساسًا موضوعيًا لإحساس الثوار الأيديولوجيين بأن لها دورًا لا غنى عنه في «صناعة» الثورات، أو التحكم في مساراتها، فالثورات لا تحدث بتقديرها إلا عند حدوث تناقضات بنيوية على المستوى المحلي والدولي، وهذه التناقضات لا تحدث نتيجة تخطيط مسبق من قِبَل طليعة ثورية[61].

يلاحَظ أن الأستاذة سكوشبول لم تتحدث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه (الدين) في الحراك الثوري، كما لم تتحدث عن الهويات القبلية، ولكن ما إن اندلعت ثورة شعبية عارمة في إيران عام 1979، وظهر للعيان الدور الكبير الذي قامت به القيادة الدينية ممثلة في شخص الخميني ومناصريه من الطائفة الشيعية؛ إلا وقد أصيبت الأستاذة سكوشبول بالدهشة وبشيء من خيبة الأمل، وذلك لأن نموذج الثورة الإيرانية مثّل تحديًا كبيرًا للنموذج الذي أمضت عمرها الأكاديمي في بلورته والدفاع عنه، غير أنها تقول- كأنما تعزي نفسها- أنها لحسن الحظ قد احتاطت في كتاباتها السابقة عن الثورات حيث لم تتورط في القول بأنه يوجد قانون عام واحد يمكن تطبيقه على كل الثورات، بقطع النظر عن الزمان والمكان، على أنها أعادت النظر في نموذجها حتى تتمكن من إيجاد تفسير مناسب للثورة الإيرانية يتناسب مع النموذج أو يقود إلى تعديل في بعض جوانبه، فنشرت (بعد عامين من اندلاع الثورة الإيرانية) بحثا بعنوان «الدولة الريعية والإسلام الشيعي في الثورة الإيرانية»[62] أقرّت فيه بأن الثورة الإيرانية قد أجبرتها على تعميق فهمها للدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه النظم الفكرية والثقافية في تشكيل الفعل السياسي[63]، وأقرت بأن المرحلة الأولى من الثورة الإيرانية قد مثّلت تحديًا لنموذجها عن أسباب

61) Ibid.

62) Theda Skocpol. The Rentier State and Shi'a Islam in Iranian Revolution. Theory and Society, 11(3). 1982.

63) Theda Skocpol. Social Revolutions in the Modern World. Cambridge University Press. 1994.

الثورات الاجتماعية من عدة نواح، فمن الناحية الأولى يبدو كأن الثورة الإيرانية جاءت نتيجة لتسارع في عملية التحديث، من تصنيع وانفجار في التعليم؛ قاد إلى تفكك البنية الاجتماعية، ومن ناحية ثانية يبدو أن المؤسسة العسكرية الإيرانية قد أصابها الانهيار دون أن تتعرض لهزيمة عسكرية في حرب خارجية أو نتيجة لضغوط من القوى العالمية، ولكنها مع ذلك انهارت أمام قوى ثورية محلية؛ أما من الناحية الثالثة فيبدو أن الثورة الإيرانية قد «صنعت» من قبل حركة ثورية[64].

ورغم إقرارها بأن برنامج الشاه التحديثي قد فعل ما فعل من خلخلة اجتماعية واستياء[65]؛ إلا أنه من الخطأ أن يقال إن عملية التحديث المتسارع هي التي تُسبّب الثورات؛ وذلك لأن الخلخلة والاستياء وحدهما غير كافيين لتزويد الشعب بقدرات تنظيمية، أو بمصادر مستقلة يعتمد عليها في مقاومة السلطة التي تتحكم في مقاليد السياسة والاقتصاد، والأفضل من ذلك أن يقال إن مجتمع السوق (البازار) الذي ظل يحتفظ بتماسكه واستقلاله النسبي عن الدولة هو ما وفّر مخزونا ضروريا للمعارضة السياسية، ولكن اللغز المحير (mystery) في الحالة الإيرانية هو: لماذا صار عدد هائل من الإيرانيين مستعدًا لمواجهة الموت مرة بعد أخرى في تظاهرات شعبية لا تنقطع، حتى تمكنوا أن يصيبوا الشاه ومؤسسته العسكرية ومستشاريه الأمريكيين بالشلل التام؟ هذا في تقديرها أمر لا يمكن أن يُفسَّر إلا بالتغيير الذي حدث في الاعتقادات والتنظيمات الشيعية، والموقع الذي صارت تحتله في المجتمع الإيراني[66]، وقد بدأ التغيير في اعتقادها بعد أن بدأ الشاه في استخدام مؤسسة الدولة وبرامجه التحديثية لتهديد مصالح علماء الشيعة وإضعاف مؤسساتهم من ناحية الاقتصاد والتعليم والرعاية الاجتماعية[67].

---

64) Ibid, 242.

65) Ibid.

66) Ibid.

67) Ibid.

صار الإسلام الشيعي- بتقديرها- ضروريًا من الناحية التنظيمية والثقافية لصناعة الثورة الإيرانية ضد الشاه[68]، فالأفكار السياسية التي كان يبثها العلماء، وشبكات التواصل الاجتماعي، ونموذج القيادة الأخلاقية التي لا تُساوم (الخميني)، ورمزية الشهيد الحسين؛ كلها أمور ساعدت طوائف من سكان المدن الإيرانية على الالتفاف حول شعارات الثورة- بما فيها العناصر الليبرالية والعلمانية والشبابية- كما ساعدتهم على تنظيم صفوفهم المعارضة للشاه، ومدَّتْهم بالإرادة الأخلاقية التي تجعلها تتحدى بطش النظام، مما يعني أن قطاعًا «تقليديًا» في المجتمع الإيراني استطاع أن يوفر الموارد السياسية الضرورية لبلورة «حركة ثورية» ذات مظهر حديث[69].

ثم تقول إن كثيرًا من علماء الاجتماعيات المشتغلين بالتنظير للثورات جادلوا بأن الأيديولوجيا والتنظيم أدوات لازمة لتعبئة الجماهير في مرحلة ما قبل الثورة، ولكن هذا الشرط لم يتحقق بتقديرها في الثورات التاريخية السابقة والتي قامت بدراستها؛ إذ أن أيًا منها لم يكن «مصنوعًا» كما توقع هؤلاء المنظرون، وإنما جاءت بصورة غير متوقعة. أما الحالة الإيرانية فقد خالفت نمط الثورات السابقة من حيث أنها بالفعل ثورة قد «صُنعت» صناعة، ولكن ينبغي ملاحظة أنه لم يصنعها حزب حديث، أو مجموعة ماركسية مقاتلة، أو حزب «توده» الشيوعي، أو الجبهة القومية الليبرالية العلمانية[70]، إن الثورة الإيرانية قد صنعت من خلال منظومة من الأشكال الثقافية والتنظيمية التي سبق لها أن تبوّأت embedded في كنف الشرائح المجتمعية المدينية والتي صارت تمثل مراكز للمقاومة الشعبية لنظام الشاه[71]، فبتقديرها حتى عندما تكون الثورة «مصنوعة» فإن ذلك يعود أساسًا إلى ثقافة مقاومة للسلطة، وشبكات للتواصل الاجتماعي، وهذه بدورها لا بد

68) Ibid.

69) Ibid, P.249.

70) Ibid, 249.

71) Ibid.

أن تكون قد اندرجت تاريخيًا في نسيج الحياة الاجتماعية[72]، فالثقافة وشبكات التواصل بذاتهما لا يُمليان الفعل الثوري الجماعي، أما إذا أطل منعطف تاريخي معين، وتعرضت فيه دولة هشة (vulnerable) لمعارضة من مجموعات اجتماعية ذات تضامن، واستقلال ذاتي، مع موارد اقتصادية مستقلة، فإن الرموز الأخلاقية وأشكال التواصل التي يوفرها الإسلام الشيعي في إيران يمكن أن تعزز الوعي الذاتي بصناعة الثورة[73]، وهكذا نلاحظ أن هذه الصيغة التي انتهت إليها الأستاذة سكوشبول- صيغة المجموعات المتضامنة ذات الاستقلال الذاتي- ليست شيئًا مختلفًا عن مفهوم «الطائفة الدينية» التي اعتمدها غولدسميث لتفسير الحالة السورية[74]، كما أنها ليست بعيدة عن مفهوم العصبية التي تتعزز بالدين كما بيّن ابن خلدون.

72) Ibid.

73) Ibid.

74) ليون ت. غولد سميث، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2016.

خاتمة البحث: النموذج الخلدوني المعدل

قدمنا في هذا البحث عرضًا موجزًا للجوانب السياسية في النموذج الخلدوني[75]، وأردفنا ذلك بقراءة مطولة تقدم بها ألبرت حوراني مفسرا بها إشكالات الدولة العربية الحديثة، وقد لاحظنا أن هذه المحاولة قد نجحت إلى حد كبير في تكييف النموذج الخلدوني واستخدامه ليكون إطارًا للكشف عن مصادر قوة النخب الحاكمة في الدولة العربية الحديثة، وللكشف عن الكيفية التي تتحول بها تلك القوة إلى نقائضها، حيث تتبدى هشاشة الدولة العربية. ولكنا رأينا–إلى جانب ذلك– أن قراءة ألبرت حوراني على اتساعها لم تبد اهتمامًا بعوامل أخرى توفرت للدولة الحديثة لم يرها ابن خلدون، وذلك مثل القوة البيروقراطية الحديثة– سواء في جوانبها العسكرية والأمنية أو في جوانبها الإدارية والاقتصادية أو في علاقاتها الخارجية– ومثل التطورات التقنية الهائلة التي خلخلت قواعد المجتمعات وثقافاتها، إلى غير ذلك من التطورات التي دخل بها العالم في مرحلة الحداثة.

على أن هذه القضايا رغم جدتها لا تدعونا للتخلي عن أساسيات النموذج الخلدوني أو إغفال التأطير الذي أدخله ألبرت حوراني، بقدر ما تدعونا لتكميل الرؤية الخلدونية. ومن أجل عملية التكميل هذه فقد رأينا أن نتوقف عند عملين أساسيين يحضرُ فيهما ابن خلدون دون أن يشار إليه، أحدهما للمفكر والباحث الأمريكي المشهور صامويل هانتنقتون، والآخر للباحثة ثيدا سكوشبول، الأستاذة بجامعة هارفارد وصاحبة القدح المعلى في دراسة الثورات الاجتماعية الكبرى.

تعرّض هانتنقتون لإشكالية المجتمعات التي تعيش في مرحلة انتقالية بين التقاليد والحداثة، ولمشكلة الدول التي تسير في خط التحديث تعليمًا وتعميرًا، ولكنها تعجز عن الانفتاح السياسي المؤسسي الذي يستوعب الشرائح الاجتماعية الحديثة، وقد اعتمد في تحليل هذه الظواهر على مفهوم «التآكل السياسي–political decay» الذي

---

75) تجدر الإشارة إلى أننا لم نتعرض لكل الجوانب التي تضمنها الفكر الخلدوني– خاصة نظرية «العمران» التي اعتبرها بعض الباحثين نموذجًا فكريًا ثوريًا جديدًا. يُنظر مثلًا: الذوادي، محمود. **فكر ابن خلدون الثوري ضمن مفهوم النموذج عند كون**. مجلة العلوم الاجتماعية.2022، 50(3).

يتطابق تمامًا مع مفهوم «الهرم» عند ابن خلدون، كما اعتمد على مفهوم «الفجوة» الذي أكّده ابن خلدون مرارًا، فابن خلدون يرى أن الدولة حين تبلغ مرحلة الهرم فإن صاحب الدولة يكون متلفًا لكل ما جمع الأولون، فيصنع أكثر من فجوة بينه وبين المجتمع، فهو يعمل من ناحية على إغلاق نفسه في دائرة ضيقة من «أخدان السوء» ويسد الباب دون الجمهور، ويعمل من ناحية ثانية على تولية عظيمات الأمور لمن لا يحسن الإدارة والضبط، ويعمل من ناحية ثالثة على إقصاء قادة المجتمع «حتى يضغنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته»، ويعمل أخيراً على خلق فجوة بينه وبين جنده «بما أنفق من أعطياتهم في شهواته»[76]، أما الفجوة الأكبر- بتقديره- فهي التي تكون بين المركز والأطراف، فإن الدولة إذا أدركها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف[77].

فالنموذج الخلدوني يتسع بلا شك لنظرية الفجوة والتآكل التي أطال في شرحها هانتنقتون، ولكن النموذج الخلدوني سيظل- مع ذلك- في حاجة إلى مزيد من الاستدراكات، إذ لاحظت سكوشبول أن نظرية «التآكل والفجوة»- على دقتها- لا تستطيع وحدها أن تفسر انهيار الدول ونجاح الثورات، مما جعلها تضيف ثلاثة عوامل أخرى تتمثل في: تبعية الدولة إلى مراكز الرأسمالية العالمية طمعًا في التحديث والحماية، تَشَكُّل جبهة عريضة للقوى المعارضة، تَسَاقُط مؤسسات الدولة العسكرية-الأمنية تزامنًا مع فقدان الحماية الخارجية.

هذا باختصار أقصى ما يمكن قوله في الدفاع عن أساسيات الرؤية الخلدونية. أما العوامل الأخرى التي رأينا أن نستدرك بها على النموذج ليتمكن من الإحاطة بالظواهر الحديثة فتتمثل في الآتي: (أ) الإطار الجغرافي للبداوة، (ب) الإصلاح الداخلي، (ج) دور الدين في الثورات، (د) ودور الرأسمالية العالمية.

---

76) عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر، 2010. ج1، ص221.

77) المصدر نفسه.

(أ) **الإطار الجغرافي للبداوة:** يرى ابن خلدون أن العصبية لا تنشأ إلا في البوادي، حيث ينتحل أصحابها الرعي والفلاحة، مما يكسبهم خشونة ويعزز التلاحم بينهم. ولكن هذا الشرط قد لا يكون ضروريًا في كل الأحوال والبيئات، إذ ليس من المستبعد أن تنشأ عصبيات في داخل المدن، وتتمكن من المحافظة على وحدتها وتلاحمها، كما لاحظ هو نفسه عند تعرضه لمكانة قريش وأنها تمثل عصبية مضر، «وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف»[78]، ومن المعلوم أن قريشًا لم تكن قبيلة بدوية، مما يعني أنه من الممكن في هذا العصر أن تتشكّل عصبيات في المدن، وأن يحدث بينها تلاحم بغرض المغالبة حول السلطة، مستفيدة من وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة دون حاجة إلى التوطن في البوادي وامتهان الرعي والفلاحة، فضلًا عن أن وسائل الاتصال الحديث والتمدن قد قلصت الفجوة بين الريف والمدينة، بل إن من الباحثين في طبيعة ثورات الربيع العربي المعاصرة مَن وجد أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة- الانترنت مثلًا- أفرزت ضربًا من الصداقة الإيجابية ونوعًا من التآلف والتعاطف والحميمية انتهى إلى الانخراط في علاقات «تضامنية» يتعزز بها الفعل السياسي-الثوري[79].

(ب) **الإصلاح الداخلي:** يستبعد ابن خلدون إمكانية إصلاح الدولة بعد مرحلة الهرم، ويعتبر أن سقوطها أمر محتوم، على أن «السقوط» الذي يقصده سقوط لا يتجاوز السطح السياسي ليمس قواعد المجتمع وثقافته، بقدر ما هو «انتقال» للسلطة من عصبية إلى عصبية مشاركة لها في النسب ولكنها أكثر منها قوة وأقل انغماسًا في الترف، ومثل هذا الانتقال لا يُحدث تغييرًا جذريا في قاعدة المجتمع أو منظوماته الثقافية، ولذلك فهو يختلف عن نمط الثورات الكبرى. أما في حالات خاصة، يطلق عليها ابن خلدون مصطلح «التبديل الكبير» (أي الثورة الاجتماعية الشاملة)، فقد تنكسر هذه الدورة العصبية وينتقل الملك إلى مجموعات سياسية مغايرة، ويقع مثل هذا التبديل العالمي الكبير-بحسب ابن خلدون- حينما يحدث «تحويل الملة أو ذهاب عمران، أو ما شاء الله من قدرته» [80] ، وهذا لا يختلف كثيرًا عن مفهوم «الثورة الاجتماعية الشاملة» الذي

78) المصدر نفسه، ج1، ص244..

79) هشام خباش، **الربيع العربي وحكاية انكسار أنظمة الرقابة والتحكم تحت وقع شبكات التواصل الاجتماعي**. عمران، 2013، 2(1)، 113.

80) المصدر نفسه، ص116.

يتحدث عنه هنتنغتون وثيدا سكوشبول ويعتبرانه أمرًا نادر الحدوث، ولكنه لا يفيد كثيرًا في تفهم الثورات العربية المعاصرة، وما إذا كانت من نمط «التبديل الكبير» أم من نمط الانتقال السياسي.

(هـ) دور الدين في الثورات: يتحدث ابن خلدون عن دور الدين في الحراك السياسي ولكنه لا ينظر إليه إلا كعامل مساعد لتعزيز العصبية، ولا ينظر إليه كمصدر للاحتجاج، أو كأيديولوجية مستقلة تستخدم لنزع الشرعية عن النظام القديم، أو لتقديم رؤية ثورية بديلة. وهذا قريب مما انتهت إليه سكوشبول من أن الأيديولوجيا بطبعها لا تصلح إلا للتعبئة الشعبية والنضال العسكري وتوفير التماسك في القيادة، ولكنها من بعد ذلك لا تصلح أن تكون مسودة تعكس أنشطة الثوار أو تحدّد مخرجات الثورة، وهي الرؤية التي تراجعت عنها بعدما اتّضحت فعالية العامل الديني في الثورة الإيرانية في أواخر القرن الماضي.

(ح) الرأسمالية العالمية: ولا شك أن ابن خلدون لم يكن يتبع المنهج «البنيوي» الذي تسير عليه اسكوشبول ليتضح له الدور المتعاظم للرأسمالية العالمية وهيمنتها على الدول التي تدور حول فلكها. ولكنه مع ذلك لم يكن غافلًا عن حقيقة أن الدولة يمكن أن تسقط بسبب هجوم خارجي تقوم به الدول المجاورة، ولكنه لم يتوقع- كما توقعت اسكوشبول- أن تكون الدولة ذاتها راغبة في الاستقواء بالخارج، أو أنه من الممكن أن توجد دولة تابعة لدول أكبر منها وأكثر تقدمًا، فهو يرى أن الملك الحقيقي لا يكون إلا لمن لا تكون فوق يده يد قاهرة [81]، سواء كانت يد في الداخل أو في الخارج، وهذه رؤية سديدة ولكن لا بد من توسيعها لتضمين البعد الخارجي المتعاظم لمراكز الرأسمالية العالمية، وتبعية الدولة العربية لتلك المراكز[82].

---

81) المصدر نفسه.

82) مما يجدر ذكره أن ابن خلدون له إسهام أصيل في بلورة كثير من المفاهيم الاقتصادية، فهو مثلًا قد توصل قبل غيره إلى فكرة تقسيم العمل على المستويين المحلي والعالمي، إضافة لما قدم من أفكار حول القيمة والنقود والأسعار وغيرها، مما جعل أنظار بعض الاقتصاديين المعاصرين تتجه إليه، يُنظر مثلًا:

Jean David C. Boulakia. Ibn Khaldun: A Fourteenth-Century Economist, Journal of Political Economy. 1971, 79(5):11051118-

المراجع العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. دار الفكر. بيروت. 2010

2. خباش، هشام. **الربيع العربي وحكاية انكسار أنظمة الرقابة والتحكم تحت وقع شبكات التواصل الاجتماعي**. **مجلة عمران**،2013، 2(1)

3. العطاس، السيد فريد. **تطبيق ابن خلدون: إحياء تقليد مهجور في علم الاجتماع**. (أسامة عباس، ترجمة). مركز نهوض للدراسات والبحوث. (2021/ 2014)

4. غولدسميث، ليون ت. **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**. (عامر شيخوني، ترجمة). الدار العربية للعلوم ناشرون. (2016/ 2015)

الهوامش

1. الأحمر، المولدي. **الثورة التونسية**. المركز العربي للأبحاث. 2014

2. إرليخ، ريز. **داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**. (رامي طوقان، ترجمة). الدار العربية للعلوم ناشرون. (2015/ 2014).

3. بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. المركز العربي للأبحاث. 2018.

4. تريب، شارلز. **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** (زينة جابر ادريس، ترجمة). الدار العربية للعلوم. (2000/2005).

5. الجابري، محمد عابد. **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**. مركز دراسات الوحدة العربية. 1994

6. الجباعي، جاد الكريم. **البنية التسلطية للنظام السوري**. في مجموعة مؤلفين. خلفيات الثورة: دراسات سورية (ص.189-242). المركز العربي للأبحاث. 2013.

7. حسين، أحمد عبد الحميد. **يوميات الثورة المصرية**. مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

8. حسين، طه . **فلسفة ابن خلدون: تحليل ونقد**. (محمد عبد الله عنان، ترجمة). مطبعة الاعتماد. 1925

9. الحصري، ساطع. **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**. دار المعارف. 1953.

10. حوراني، ألبرت. **تاريخ الشعوب العربية** (أسعد صقر، ترجمة). دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. 2008.

5. حوراني، ألبرت. **الفكر العربي في عصر النهضة 1798– 1939**. (كريم عرقول، ترجمة) نوفل. 2013.

6. خباش، هشام. **الربيع العربي وحكاية انكسار أنظمة الرقابة والتحكم تحت وقع شبكات التواصل الاجتماعي**. عمران، 2013. 2(1)، 113.

7. الذوادي، محمود. **فكر ابن خلدون الثوري ضمن مفهوم النموذج عند كون**. مجلة العلوم الاجتماعية، 2022، 50(3).

8. الصلاحي، فؤاد عبد الجليل، محرر. **الثورة اليمنية**. المركز العربي للأبحاث، 2012.

9. عيسى، إبراهيم. **السجن 6 أشهر للصحفي المعارض**. خبر، 2008.

https//:www.alarabiya.net/articles2008/

10. القذافي، معمر. **https://www.youtube.com** ، (2011، فبراير 23).

11. المديني، توفيق. **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. الدار العربية للعلوم ناشرون. 2011.

المراجع الأجنبية

1. Anderson, L. Demystifying the Arab Spring. Foreign Affairs, 2011, 90(2).

2. Hourani, A. A History of the Arab Peoples. Faber & Faber, 2002.

3. Huntington, S. Political Order in Changing Societies: With a new Foreword by Francis Fukuyama. Yale University Press, 2006.

4. Skocpol, T. The Rentier State and Shi'a Islam in Iranian Revolution. Theory and Society, 1982, 11(3).

5. Skocpol, T. Social Revolutions in the Modern World. Cambridge University Press. 1994.

Footnotes

1. Boulakia, J. Ibn Khaldun: A Fourteenth Century Economist. Journal of Political Economy, 1971, 79(5).
2. Crystal, J. Kuwait: The Transformation of an Oil state. Westview Press. 1992.
3. Goldstone, J. Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies. 2011, Foreign Affairs. 90 (3).
4. Philip S. Continuity and Change in Syrian Political Life, the American Historical Review.1991, 96 (5):1374-1395.
5. Skocpol, T. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China. Cambridge University Press, 1979.
6. Tachau, F. ed., Political Elites and Political Development in the Middle East. Schenkman Publishing Company Inc, 1975.

استدراكات على النموذج الخلدوني:
حالة الدولة الزيدية في اليمن

استدراكات على النموذج الخلدوني: حالة الدولة الزيدية في اليمن

التيجاني عبد القادر حامد[1]، وسارة الصلابي[2]، وحسين نعيم الحق[3]، وسارة ناصر[4]

المقدمة:

لا يكاد يوجد خلاف بين المؤرخين أن الضعف الداخلي الذي لازم خلفاء العصر العباسي الثاني منذ نهايات عهد الخليفة أبي الفضل جعفر المتوكل- عاشر الخلفاء العباسيين (205-247هـ/822-861م)- قد أدى تدريجيًا إلى انسلاخ اليمن عن جسم الدولة العباسية، وقد ساعدت على ذلك عوامل كثيرة، منها: بُعد اليمن عن مركز الخلافة، وتعسُّف بعض ولاة العباسيين تجاه أهل اليمن، وتدنِّي الكفاءة والخبرة لدى بعضهم[5].

لكن انسلاخ اليمن عن سلطة العباسيين وظهور دويلات مستقلة فيه؛ لم يؤدِّيَا إلى استقرار سياسي أو نمو اقتصادي بقدر ما عرَّضَا اليمن إلى سلسلة من الحروب الداخلية والصراعات القبلية التي مهَّدتِ الطريق للدعاة العلويين (الإسماعيلية ثم الزيدية)؛ لينشطوا في نشر مذهبهم وإقامة دولتهم التي استمرت بضعة قرون[6].

---

1) التجاني عبدالقادر حامد (باحث رئيس)، أستاذ العلوم السياسية، رئيس قسم العلوم الاجتماعية، مركز ابن خلدون- جامعة قطر. erahma@qu.edu.qa

2) سارة علي الصلابي (باحث رئيس)، مساعد باحث في القانون العام، مركز ابن خلدون- جامعة قطر. s.sallabi@qu.edu.qa

3) حسين محمد نعيم الحق (باحث رئيس)، مساعد باحث في الفقه وأصوله، مركز ابن خلدون-جامعة قطر. hhoque@qu.edu.qa

4) سارة ناصر (باحث رئيس)، مساعد باحث في العلاقات الدوليّة، مركز ابن خلدون- جامعة قطر. s.nasser@qu.edu.qa

5) حسن خضيري أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص36.

6) المصدر نفسه، ص42.

على أنّ تمكُّن الدولة الزيدية في اليمن جعل بعض الباحثين يزعم- وهو بصدد الحديث عن طول بقائها- أنها حافظت على كيانها لأكثر من ألف سنة[7]، وهذا زعمٌ ينطوي على خلطٍ بين الإمامة الزيدية وبلاد اليمن من جهة، وخلطٍ بين الإمامة الزيدية والدولة الزيدية من جهة ثانية، فنظام الإمامة الذي أقامه الزيديون في اليمن وظلوا يتوارثونه جيلًا عن جيل؛ استمر بالفعل لأكثر من ألف سنة، وقد بلغ عدد الأئمة في هذه المدة نحوًا من ثمانية وستين إمامًا، ابتداءً من الإمام الهادي وانتهاءً إلى الإمام أحمد[8].

أما قيام «دولة» زيدية حاكمة على اليمن فمسألة مختلفة؛ إذ لم يتمكن الأئمة الزيديون من إقامة دولة يخضع لسلطتها سائر المشيخات والإمارات اليمنية إلا ثلاث مرات متقطعة، وفيما عدا ذلك فقد كانوا على إحدى ثلاث حالات؛ الأولى: أن تنحصر سلطتهم في الإمامة الدينية على المرتفعات الشمالية من البلاد[9]. الثانية: أن يكونوا في حالة ثورة ضد الحكومات القائمة. والثالثة: أن يخضعوا للدولة القائمة على حكم اليمن؛ ابتداء بالدولة الأيوبية، فالرسولية، فالطاهرية، فالمملوكية، فالعثمانية، وكل

---

7) المصدر نفسه، ص5.

8) للتعرف على أسماء هؤلاء الأئمة وتواريخ إمامتهم، انظر: المركز الوطني للمعلومات-رئاسة الجمهورية اليمنية، على الموقع:

https//:yemen-nic.info/yemen/history/ziedyaa.php

9) وذلك كحالة الدولة الأولى التي أقامها يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عام 280هـ، والتي كانت عبارة عن ولاية على منطقة صعدة في حين كانت هناك ثلاث ولايات (دول) أخرى تقتسم حكم اليمن: دولة بنى زياد (وهي دولة سنية تتبع للخلافة العباسة)، ودولة بنى يعفر في صنعاء، إضافة إلى آل الضحاك وآل طريف والدعام وغيرهم، لتفاصيل أوفى عن هذه الولايات والممالك انظر: أحمد حسين شرف الدين، **اليمن عبر التاريخ**، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1968، ص241-242؛ حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**. القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1987، ص207؛ ويصف يحيى بن الحسين في غاية الأماني في أخبار القطر اليماني أحداث عام 410 من الهجرة: وفي هذه المدة كانت اليمن مشتركة بين أمرائها؛ فالتهائم وجميع أعمال زبيد إلى موالى زياد، وعدن ولحج وأبين وحضرموت والشحر إلى بني معن، وسمدان والدملوه وذخر إلى بني الكرندكى... إلى أن يقول: وأما اليمن الأعلى فانقسم بين آل يعفر وآل الضحاك وبني أبي الفتوح الإمام الداعي يوسف بن يحيى وأولاد الإمام القاسم بن على. انظر: يحيى بن الحسين، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق وتقيم سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968) ص241-242.

هذه كانت دولًا سنية، وقد بلغت مدة حكمها في اليمن نحوًا من أربعمائة سنة[10].

كانت البداية الأولى لتأسيس دولة زيدية في اليمن على يد الإمام يحيى بن الحسين الملقّب بالهادي، فقد أسس الدولة الزيدية في نموذجها الهادوي عام 897م وتوسعت حدود دولته لتشمل شبام وذمار وصنعاء قبل أن تبدأ في طور السقوط بوفاته عام 911م. ثمّ غابت الدولة الزيدية قرونًا عديدة رغم بقاء نظام الإمامة، إلى أن بدأ الصعود الزيدي الفعَّال للاستيلاء على كامل الأراضي اليمنية بتغلّبهم على الدولتين الطاهرية والمملوكية عام 1507م بقيادة الإمام يحيى شرف الدين، ثم تمكنهم بعد سلسلة من المهادنات والمواجهات من التخلص من القوى العثمانية عام 1635م بقيادة الإمام يحيى حميد الدين، ومن ثمَّ طفقوا منذئذ يحكمون اليمن لنحوٍ من أربعمائة سنة تحت مسمى الدولة القاسمية، ثم المتوكلية، مع خروج بعض الأطراف من أيديهم في بعض الحالات[11]، حتى سقطت دولتهم أخيرًا عام 1962م. وعليه فإن جهدنا في هذا البحث سينصب على دراسة ثلاثة نماذج استطاع فيها الأئمة الزيديون أن يتحولوا بطرق شتى من مذهب ديني إلى دولة حاكمة على سائر أجزاء البلاد اليمنية، فنعرض للدولة الزيدية في نماذجها الثلاثة؛ النموذج الهادوي، والنموذج القاسمي، والنموذج المتوكلي.

10) ظلت هذه الدول السنية الثلاث (الأيوبية، والرسولية، والطاهرية) تحكم اليمن لمدة 344 سنة، وكان ديدن الأئمة الزيديين في هذه المدة؛ إما الاعتراف بسيادة تلك الدول مقابل استقلال نسبي على المرتفعات الشمالية، أو التحالف مع القوى الأجنبية السنية ضد الدولة السنية الحاكمة، كما فعل الإمام شرف الدين، حينما ناصَرَ الدولة المملوكية بقيادة الأمير المملوكي حسين الكردي ضد السلطان الرسولي عامر بن عبد الوهاب الطاهري سنة 923هـ؛ فكانت تلك بداية العهد المملوكي في اليمن. انظر: قطب الدين محمد بن أحمد النهرواني، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، دار اليمامة، 1967، ص20.

11) يُلاحظ أن حدود اليمن السياسية لم تكن محدَّدة وفاصلة على مر التاريخ، حيث كانت رقعة الدولة تتسع وتضيق بسعة المناطق التي يستطيع حكامها السيطرة عليها وضيقها، غير أنه يمكن تحديد جغرافية اليمن في عهد الإمام المتوكل حميد الدين يحيى (1286-1367هـ/1869-1948م) بأنه يحدُّها من الشمال بلاد عسير ونجد، ومن الجنوب النواحي التسعة أو محميات عدن التي يسيطر عليها الإنجليز، ومن الغرب البحر الأحمر (بحر قلزوم)، ومن الشرق وادي بيحان وبادية الجوف الممتد إلى الربع الخالي. ويتضح من هذا أن اليمن تقع في موقع استراتيجي هام، حيث يُطلُّ على البحر الأحمر الذي يُعدُّ الطريق الأساسي للسفن التجارية والحربية وغيرها، ما جعلت الدول الاستعمارية تتنافس لوضع قدمها على اليمن. انظر: سيد مصطفى سالم، **تكوين اليمن الحديث**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1993، ص16؛ وصفي زكريا، رحلة جغرافية عمرانية، مجلة المقتطف، ج4، ع91، نوفمبر 1937، ص463.

أهداف البحث

يهدف البحث لاختبار بعض مقولات النموذج الخلدوني في نشوء الدول وسقوطها، وذلك من خلال دراسة حالة الدولة الزيدية في اليمن، في ثلاث مراحل تأسيسية متباعدة زمانيًا، ولكنها متحدة الأهداف؛ أي أن البحث يهدف إلى النظر فيما إذا كانت كيفية تأسيس الدولة الزيدية في اليمن أولًا، وكيفية سقوطها ثانيًا، تتطابقان إلى حدٍ مّا مع مقولات النموذج الخلدوني في الكيفيات التي تقوم بها الدول وتسقط؛ فاختبار مقولات النموذج، وإثبات نجاحها، أو عجزها عن تفسير الحالة اليمنية سيؤدي إلى تحديد بعض جوانب الضعف التي تستدعي استداركات تتعلق بنجاعة التفسير الخلدوني لحالة الدولة الزيدية في اليمن، والإشارة إلى المسائل التي يمكن إدخالها؛ لتكتمل بلورةُ إطار نظري تفسيري يستهدي بنموذج ابن خلدون.

منهجية البحث

يتبع البحث منهجية دراسة الحالة، حيث يتخذ من الدولة الزيدية في اليمن وحدة للتحليل، فيُجري عليها بحثًا تفصيليًا متعمقًا، وذلك لغرضين؛ الأول: فهم ما كان يدور بداخلها من تفاعلات وتطورات، والثاني: قياس تلك التطورات بالمقولات الأساسية في النموذج الخلدوني. كما يعتمد البحث من ناحية أخرى على المنهج التاريخي القائم على المقابلة بين الروايات للتحقق من الوقائع، ولتفسير بعضها، وللتعرف على السياق الذي وُلِدَت فيه بعض المفاهيم الأساسية في البحث، فيستخدم هذا المنهج لينظر أولًا في الكيفية التي تأسست بها الدولة الزيدية في اليمن، ولينظر ثانيًا في العوامل التي أدت إلى سقوطها. ويستفيد البحث- علاوة على هذا- من مناهج تحليل النظم السياسية؛ ليكشف من خلالها عن علاقات القوة في داخل الجماعات، وما يترتب على ذلك من نزاع حول مصادر الثروة، أو حول مواقع القيادة والتوجيه.

إشكالية البحث:

إن المشكلة الأساسية التي يود البحث معالجتها تكمن في مدى المطابقة بين حالة الدولة الزيدية في اليمن، في مرحلتي التأسيس والسقوط، وبين مقولتين تفسيريتين من المقولات الأساسية لابن خلدون.

المقولة الأولى: إذا كانت الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم، كما يقول ابن خلدون[12]، وأنها لا تكون إلا بالغلب، فكيف استطاع بعض الأئمة الزيديين الذين جاءوا من خارج اليمن أن يصعدوا إلى الرئاسة في قبائل يمنية صرفة، لم يكن بينهم وبينها نسب، ومن غير غلب؟ قد يقال إن وجه الإشكال في هذه المقولة سيزول بالرجوع إلى ما أكده ابن خلدون من أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية؛ من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة. ويعود ذلك بتقديره إلى أنهم أصعب الأمم انقيادًا بعضهم لبعض، وأنهم شديدو المنافسة في الرياسة، وأنه قلما تجتمع أهواؤهم.[13] فهذا النص والسياق الذي ورد فيه يبينان تأثير «الصبغة الدينية» على العصبية القبلية، وذلك بتنقيتها من مذمومات الأخلاق، بحسب تعبيره. ولكن النص لا يشير إلى «الكيفية» التي تتحول بها العصبية القبلية المتديّنة إلى رافعة سياسية. هل تتجسد مثلًا في شخصية ولي يبرز لقيادة الجماعة فيخضع له الجميع؟ وهل يأتي مثل هذه الشخصيات الكاريزمية من داخل الجماعة أم من خارجها؟ وكيف ينطبق ذلك على حالة الدولة الزيدية في اليمن؟

المقولة الثانية: أن مبنى الملك لا يكون إلا بتوفّر أساسين؛ الأول: الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني: المال الذي يُمثِّل قوام الجند، وأن الخلل إذا طرق للدولة طرقها من هذين الأساسين[14]. وأنه حينما تضعف شكيمة العصبية الكبرى فإن صاحب الدولة يواجه خيارين؛ أحدهما: أن يتجه إلى البطانة من «موالي النعم وصنائع المعروف والإحسان» ويتخذ منهم عصبية، غير أنها ليست مثل تلك الشدة الشكيمية التي

12) عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر، 2010، ج1، ص165.

13) المصدر نفسه، ج1، ص189.

14) المصدر نفسه، ج1، ص363.

تكون في حالة الرحم والقرابة، وذلك لفقدان هذين الأمرين، فينفرد صاحب الدولة عن العشير والأنصار الطبيعية، ويحس بذلك أهل العصبيات الأخرى، فيتجاسرون عليه وعلى بطانته».[15] أما الخيار الثاني فيتمثل في أن يتحول صاحب الدولة نفسه إلى صنيعة لدى دولة أخرى، من ذوي السلطان الأكبر، فينتظم تحت ولاء تلك الدولة، وتستظهر به على ما يعن من مقاصدها، كما وقع للترك في دولة بني العباس.[16] ووجه الإشكال في هذه المقولة؛ أن الإمامة الزيدية لم تسقط –في بعض صورها– بسبب فقدان الرحم والقرابة، وإنما سقطت –على عكس ذلك– لانغلاقها الشديد على دائرة الرحم والقرابة، حيث تحوَّل نظام الإمامة في بعض الحالات إلى نظام وراثي ضيق. كما أن «البطانة» العسكرية التي صنعها بعضهم (الإمام يحيى مثلًا) –سواء جاءت من بقايا الجيش التركي، أو من الضباط اليمنيين الذين تدربوا في الخارج– كانت أشدّ شكيمة وأقوى على القتال من عصبية الرحم والقرابة، التي عوَّل عليها ابن خلدون.

أسئلة البحث:

(1) كيف عولجت هذه الإشكالية في الأدبيات السابقة؟ وما «الفجوة المعرفية» التي نسعى لسدها؟ (2) إلى أي مدى تنطبق المقولة الأولى لابن خلدون على نماذج الدولة الزيدية في مراحل تأسيسها؟ (3) إلى أي مدى تنطبق المقولة الخلدونية الثانية على نماذج الدولة الزيدية في مراحل سقوطها؟ (4) ما الاستدراكات التي يمكن أن تضاف للنموذج الخلدوني وفق ما تدل عليه دراسة حالة الدولة الزيدية في اليمن؟

الهيكل العام للبحث

للإجابة على الأسئلة البحثية التي أشرنا اليها آنفًا،ستُوزَّع مادة البحث على أربعة فصول؛ بحيث يتضمن الفصل الأول مراجعة نقدية للأدبيات السابقة، ويتضمن الفصل

15) المصدر نفسه، ج1، ص364.

16) المصدر نفسه، ج1، ص175.

الثاني عرضًا لنماذج تأسيس وسقوط الدولة الزيدية في اليمن، ويخصص الفصل الثالث لاختبار مدى انطباق النموذج الخلدوني على كيفية تأسيس نماذج الدولة الزيدية وانهيارها، أما الفصل الأخير فيتضمن خاتمة واستدراكات يمكن أن تضاف إلى النموذج الخلدوني في ضوء النتائج التي يقود إليها البحث.

عادة ما يوصف نظام الإمامة الزيدية من قبل بعض الكتاب المعاصرين- خاصة بعد ثورة 1962م[17]- بعبارة «الحكم البغيض»[18] وبأنه «حكم رجعي انعزالي... ومتخلف ومظلم» وذلك في مقابل عبارات المديح للثورة التي أطاحت به، والتي عادة ما توصف بأنها فجر ساطع ونور ونار[19]. أما في الجانب الآخر المؤيد لنظام الإمامة فتكثر الدراسات التي تهدف إلى تمجيد الأئمة، وإظهار مناقبهم وعلمهم وورعهم، دون إشارة لما ارتكبوا من أخطاء، أو أحدثوا من ضرر. وسنتعامل في هذا البحث مع كلا الصنفين ببالغ الحذر، خاصة وأننا لا نهدف إلى تبرئة نظام الإمامة أو تجريمه، بقدر ما نسعى لفهم الآليات التي كان يعمل من خلالها، والمحركات التي كانت تدفعه للعمل، والمسالك السياسية والعسكرية التي كان يختارها. وعليه فإن استعراضنا للأدبيات السابقة يأتي محكومًا بالإشكاليات التي طرحنا في مقدمة البحث؛ لنرى كيف جاء تناولها، ولنرى ما إذا كانت ثمة «فجوة معرفية» يمكننا سدها.

وقد يكون مناسبًا في هذا الصدد أن نقدم عرضًا موجزًا لأصول المذهب الزيدي، ولكيفية تمدده في اليمن، ثم نتبع ذلك بعرض مفصل للأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1.1. أصول المذهب الزيدي وتمدده في اليمن:

الزيديَّة فرقة إسلامية تنتمي إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، وقد كان زيد من علماء عصره، وموضع ثقة أهله، حيث انتحل في تفاصيل

17) ثورة أيلول/سبتمبر 1962 هي إشارة إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الإمامة في اليمن، وصار يؤرخ به لبداية تأسيس الجمهورية اليمنية الحديثة.

18) انظر مثلًا: حسن أبوطالب، **الوحدة اليمنية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1994، ص43.

19) انظر: مجموعة مؤلفين، **ثورة 26 سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ**. صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني،1993، ص6-7.

العقائد مذهبًا قريبًا من مذهب المعتزلة، كما تبنى آراء معتدلة في قضايا السياسة التي كانت محل خلاف بين الفرق الإسلامية؛ مثل عدم وجود الوصية في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن الخلافة ليست بالوراثة المطلقة[20]، وأن الإمامة تتم باختيار أهل الحل والعقد لمعلِن الخلافة من آل البيت، بناءً على مبدأ الخروج المبني على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[21]، وصحة إمامة المفضول مع وجود الأفضل، ولا يجوز لأهل الحل والعقد- بل وللمسلمين- اختيار الإمام من غير ذرية علي من فاطمة رضي الله عنهما إلا لمصلحة متحققة للمسلمين[22]، بشرط أن يكون عادلًا يقيم الحق، كما أنه لم يقل بعصمة الأئمة، بخلاف فرق الشيعة الأخرى، وأن الذي يستحق الإمامة من آل البيت هو الذي يتوفر فيه شروط معينة، وهي: «أن يكون هاشميًا، ورعًا، تقيًا، عالمًا، سخيًا، يخرج داعيًا لنفسه.. أن يكون فاطميًا، أي من ذرية فاطمة رضي الله تعالى عنها»[23]، دون تفريق بين الحسنيين أو الحسينيين، كما كان يرى جواز وجود إمامين للمسلمين في وقت واحد في إقليمين مختلفين، بحيث يتولى كل منهما أمر المسلمين في إقليمه، دون أن يكون بينهما عداءٌ[24]، بشرط أن يكون الاختيار من أهل الحل والعقد[25]. وقد كان زيد عالمًا في القضايا العقدية والفقهية، وكان منصرفًا إلى العلم، وملتزمًا طاعة بني أمية، إلا أنه خرج بالكوفة في آخر عمره، وبعد أن خذلتْه شيعته قُتِلَ على يد جنود يوسف بن عمر الثقفي، أمير بني أمية على العراقين سنة 122هـ/740م، وكان يبلغ

---

20) حسن خضري أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، ص131.

21) المصدر السابق، ص130.

22) ويرى محمد أبو زهرة أن معظم الزيدية قد تخلوا عن هذا الرأي فيما بعد، وذهبوا إلى عدم جواز إمامة المفضول أبدًا، وبذلك صاروا من الرافضة الذين يرفضون إمامة الشيخين؛ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، إلا أن الزيدية في اليمن بقوا على مذهب الإمام زيد في هذه المسألة. انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت، ص53-54 و652-653.

23) المصدر نفسه، ص51.

24) محمد أبو زهرة، **الإمام زيد: حياته وعصره-آراؤه وفقهه**. القاهرة، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت، ص207.

25) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص52.

عندئذ 42 عامًا[26]، وصُلب جسده في الكوفة[27].

ويرى بعض الباحثين أن وفاء أهل اليمن للأئمة الزيديين يعود إلى عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن أكثر من مرة. وتتلمذ على يديه في تلك المدة عددٌ من كبراء أهل اليمن، وانتشر علمه بينهم؛ فلا غرابة أن يكون لأهل اليمن حنينٌ إلى عهد آل البيت، ثم تعززت مكانة المذهب الزيدي في اليمن من خلال جهود الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي، والإمام الهادي إلى الحق، الذي أسس أول دولة زيدية في اليمن، غير أن المذهب الزيدي نفسه لم يستقر على حال واحد فيها، بل واجه تقلبات عديدة وتحولات مختلفة، ويمكن تقسيم هذه التقلبات إلى أربع مراحل[28]:

المرحلة الأولى: تبدأ بقدوم القاسم بن إبراهيم الرسي إلى اليمن مرورًا بتأسيس الدولة الزيدية الأولى على يد الهادي، وتنتهي بمقدم جعفر بن أحمد بن عبد السلام إلى العراق لدراسة مذهب المعتزلة، وقد اتصف المذهب في هذه المرحلة بقدر من الصفاء عن التأثير الاعتزالي، وبذلك كانت للمذهب شخصيته المستقلة، من خلال مؤلفات الإمامين القاسم والهادي وابنيه محمد وأحمد وغيرهم.

---

26) يذكر ابن الأثير أن أهل الكوفة خذلوه بعد أن امتحنوه في الشيخين، ورأيه في خلافتهما، ولكنه صارحهم بما يعتقد فيهما، فقال: «رحمهما الله، وغفر لهما، ما سمعت أحدًا من أهل بيتي يقول فيهما إلا خيرًا، وإن أشد ما أقول فيما ذكرتم أنا كنا أحق بسلطان ما ذكرتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس أجمعين، فدفعونا عنه ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفرًا، وقد ولُّوا فعدلوا في الناس وعملوا بالكتاب والسنة»، ولم يدارِ أولئك حتى في تلك اللحظة الحرِجة. انظر: عز الدين ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري. بيروت، دار الكتاب العربي، 1417هـ، ج4، ص266. وسُمِّيت الرافضة بهذا الاسم لرفضهم زيد بن علي لرأيه هذا والخروج معه. انظر: أبو سعيد نشوان الحميري، **الحور العين عن كتب علم الشرائف دون النساء العفائف**، تحقيق كمال مصطفى، بيروت، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1985، ص184.

27) جمال الدين ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ، ج7، ص212.

28) محمد عيسى الحريري، **تطور المذهب الزيدي في اليمن: قطعة منتزعة من كتاب شفاء صدور الناس لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج7، ع36، ص53-58.

المرحلة الثانية: تبدأ من انهيار الدولة الزيدية الهادوية، حيث أظهرت طائفة تنتمي إلى المطرف بن شهاب أفكارًا متطرفة في المذهب، منها: استقلال الطبائع بالتأثير في العالَم بعد خلق الله تعالى لها، وعدم صحة إمامة أحد من الأئمة الزيديين عدا الهادي وابنه المرتضى. وقد رفض علماء الزيدية آراء المطرفية، ورأوها فرقة خارجة عن مذهبهم. وقد استمرت هذه المرحلة إلى عودة جعفر بن أحمد بن عبد السلام من العراق.

المرحلة الثالثة: واجه علماء الزيدية صعوبات في الرد على عقائد المطرفية، حيث لم يكونوا متمكنين من علم الكلام، فقرر الإمام أحمد بن سليمان إرسال جعفر إلى العراق لدراسة مذهب المعتزلة ومواجهة المطرفية، وذلك للتقارب بين آراء الزيدية والمعتزلة في كثير من أصول علم الكلام، وقد عاد جعفر بن أحمد حاملًا آراء المعتزلة وكتبهم، حيث نشرها في اليمن تمهيدًا للرد على المطرفية، وبذلك استطاع علماء الزيدية مواجهة المطرفية، ولكن المذهب لم يعد على صفائه الأول، وذلك لاختلاطه بأفكار المعتزلة، بل طغيانها على آراء المذهب الزيدي نفسه.

المرحلة الرابعة: إن كتب المعتزلة أفادت علماء الزيدية في الرد على المطرفية، ولكنها قد طغت على كتب الزيدية نفسها، وبذلك اختلط مذهب الزيدية مع مذهب الاعتزال، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى منع قراءة كتب علماء الزيدية، بحجة أنها كتب الروافض، وهذا ما أفزع بعض علماء الزيدية الذين تنبهوا إلى ما في الأمر من خطر على المذهب، فقاموا بإحياء المذهب الزيدي في صورته الأولى التي كانت عليها أيام أئمة الزيدية الأوائل، وأطلقوا عليه مذهب العترة عليهم السلام، أو المذهب الزيدي الهادوي، وكان على رأسهم الإمام حميدان بن يحيى حميدان (ت656هـ)، وعبد الله بن زيد العنسي (ت667هـ) وغيرهما، وقد بدأت حركة الإحياء هذه من مطلع القرن السابع الهجري.

أما إن كانت هذه التقلبات الفكرية تمثِّل جانب مرونة في المذهب الزيدي، أم تمثل هشاشة في منظومته الفكرية، وهل كان لها أثر في قيام الدولة الزيدية أو سقوطها، وهل عملت بصورة ما على تحويل المذهب إلى مجرد طائفة سياسية، فهذه أمور سنتعرض لها لاحقًا في ثنايا البحث.

وقد يكون مناسبًا بهذا الصدد أن نشير إلى الدراسة التي أعدها الإمام محمد أبو زهرة بعنوان: الإمام زيد: حياته وعصره، وذلك قبل ثلاث سنوات من سقوط نظام الإمامة في اليمن[29]. وهدفت الدراسة في عمومها إلى تقليص الفجوة بين مذهب الإمام زيد ومذاهب أهل السنة مع تركيز ظاهر على جوانب الاتفاق بينه وبين مذاهب أهل السنة، كما تضمّنَتْ سردًا موجزًا لسيرة الإمام الهادي[30]، الأب المؤسس للدولة الزيدية في اليمن وابنه أحمد بن يحيى (ت325هـ).

غير أن الذي يهمنا في هذا الكتاب ويتعلق ببحثنا بصورة مباشرة هو تعريف الإمام أبو زهرة لمفهوم الطائفة، ومحاولة التفريق بينها وبين المذهب. إذ طرح السؤال الآتي: كيف يمكن محو الطائفية وبقاء المذاهب التي تحملها الطوائف؟

وقد أجاب بأن المذهب ليس ملازمًا للطائفية بحيث لا يتصور وجوده من غير وجودها؛ فالطائفية، بحسب تعريفه لها، «تجمع جماعة حول مذهب تعتنقه وتدعو إليه، وتعتبر كل جماعة لا تعتنقه ليست منها.... وأنها تتميز في موضع من الأرض بعنوان طائفي، وتعتبر نفسها موجودًا مستقلًا عن بقية المسلمين بما انتحلت وبما اتجهت»[31]. أما المذهب «فهو مجموعة علمية تبقى حافظة كيانها ثابتة؛ لأنها تراث فكري، وهو بطبيعته أمر معنوي منفصل عن الجماعة التي تعتنقه... والمذهب يعتنقه من يشاء ويختاره مذهبًا له من يريد»[32].

وإذا سرنا على هذا التعريف فنُدخِل زيدية اليمن في إطار الطائفة؛ فهم بلا شك جماعة يعتنقون مذهبًا، ويتميزون بموقع في الأرض، ويعتبرون من هو على مذهب آخر ليس منهم. ولكن السؤال الذي يبرز على الفور: ألا يتطابق مفهوم «الطائفة» بهذا

29) محمد أبو زهرة، **الإمام زيد: حياته وعصره، آراؤه وفقهه**.

30) المصدر نفسه، ص245-298.

31) المصدر نفسه، ص12.

32) المصدر نفسه، ص12.

التعريف مع مفهوم «العصبية» الخلدوني؟ وهل يمكننا القول بأن تحول المذهب الزيدي إلى طائفة قد أدى أحيانًا إلى صعود سياسي للأئمة الزيديين في اليمن، كما أدى في أحيان أخرى إلى عزلتهم وسقوطهم؟

لم يهتم الشيخ أبو زهرة بمثل هذه التساؤلات، إذ كان همه منصبًا على المسائل الفقهية والأصولية في المذهب الزيدي، دون توغل في آثارهما الاجتماعية والسياسية. غير أن هناك من الباحثين من أولى هذا الجانب اهتمامًا أكبر، كما فعل الباحث النيوزيلندي غولد سميث (Leon T. Goldsmith)، وكما فعل عزمي بشارة في اعتراضاته ضد أطروحة غولد سميث كما سنوضح. وسنقدم فيما يلي عرضًا للرؤيتين؛ لما لهما من صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

1.2. أطروحة ليون غولد سميث:

تقدم الباحث النيوزيلندي ليون ت. غولد سميث (Leon T. Goldsmith) بدراسة عن الطائفة العلوية في سوريا، تُرجمت بعنوان: دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم[33]. وقد تساءل غولد سميث في هذه الدراسة عن الأسباب التي تدفع الأقليات إلى التحالف والتلاحم مع أنظمة سياسية استبدادية، وكيف تنحل هذه التحالفات السياسية في بعض الحالات ولا تنحل في حالات أخرى[34]، ورأى أن أفضل إجابة عن هذه التساؤلات ما طرحه ابن خلدون في المقدمة عن أسباب ظهور الولاء وتماسك الجماعات، وحاول بناء على ذلك أن يختبر قدرة النموذج الخلدوني على تفسير صعود عائلة الأسد في ستينات القرن الماضي إلى الحكم في سوريا، والتنبؤ بانهيارها[35].

والفكرة المركزية في الدراسة تكمن في محاولة الباحث توسيع النموذج الخلدوني من ناحيتين؛ الأولى أن يجعله يتسع ليشمل الهوية الطائفية، على أساس أن عائلة الأسد

33) ليون ت. غولد سميث، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2016.

34) المصدر نفسه، ص26-27.

35) المصدر نفسه، ص27.

كانت تعتمد على عصبية طائفية، وليست على عصبية قبلية. والناحية الثانية أن يضيف على النموذج ما يسميه «سياسة الخوف الطائفي»، ويقصد بذلك الشعور الجماعي بالخوف وعدم الأمان لدى أفراد الطائفة، بسبب اضطهادها المتكرّر من قبل الأغلبية السنية الحاكمة[36]، وأكثر ما يهمنا في هذه الدراسة ما انتهى إليه غولد سميث من أن العصبية يمكن أن تعمل بطريقة مماثلة في الجماعات التي تحمل هوية دينية مشتركة، ولذلك فهو يعرِّف العصبية بأنها «قوة الدعم والتأييد الفعلية أو الكامنة التي تحملها جماعة مؤيدة لسلالة حاكمة أو لدولة»[37]، فالهوية الدينية المشتركة تستطيع- بحسب هذه الرؤية- أن تجمع قبائل متفرقة في عصبة واحدة، كحالة الدولة الإسماعيلية الشيعية الفاطمية[38].

ويمكننا أن نتفق مع غولد سميث في أن الهوية الدينية المشتركة قد تتحول إلى عصبية مماثلة للعصبية القبلية، حيث إن مثال الدولة الإسماعيلية الفاطمية الذي ساقه قد ينطبق على حالة الدولة الزيدية في اليمن، ولكننا لا نعتقد أن عامل الخوف الطائفي من الأكثرية السنية يوجد له مقابل تاريخي في الجماعة الزيدية في اليمن، فهذه وإن كانت طائفة وفق تعريفه إلا أنها كانت طائفة مرغوبة لدى جمهرة من قيادات المجتمع اليمني، وقد صعدت- نتيجة لذلك- لتكون طائفة متنفذة وحاكمة لعدة قرون، ولم تكن مضطهدة أو خائفة كحالة العلوين السوريين. أما أن تستمر هذه الوضعية المتميزة لتنطبق على الحالة الحوثية المعاصرة، فذلك موضع تساؤل؛ إذ ليس من المستبعد- بحسب التطورات المجتمعية والسياسية العميقة التي يشهدها اليمن- أن تتضاءل جاذبية المذهب الزيدي ويتقلص نفوذ أتباعه، وأن يتحول أنصاره الجدد (الحوثيون) إلى أقلية طائفية كحالة العلويين في سوريا.

وهكذا نلاحظ أن نظرية «الخوف الطائفي» التي اعتمد عليها غولد سميث وحاول أن يفسر من خلالها الحالة الطائفية في سوريا؛ قد يصعب تعميمها على حالات أخرى.

36) المصدر نفسه، ص28.

37) المصدر نفسه، ص67.

38) المصدر نفسه، ص68.

غير أن هناك من انبرى لنقد أطروحة غولد سميث، كالدكتور عزمي بشارة الذي رفض مفهومَيْ الطائفة والخوف اللذين جعلهما غولد سميث أساسًا لقيام دولة الأسد في سوريا، حيث عزمي بشارة –على عكس غولد سميث– أن الدولة هي التي تنشئ العصبية، وليست العصبية هي التي تقيم الدولة. وهذه أطروحة إذا مُدَّت إلى نهايتها، فإنها ستحصر مفهوم العصبية الخلدوني في إطار القبيلة، ولا تترك مجالًا للوصل بين النموذج الخلدوني والدولة الحديثة في سوريا أو في غيرها، وهذا ما يدعونا إلى رؤيتها.

1.3. اعتراضات عزمي بشارة (الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة):

يميّز بشارة بين الطائفية والمذهبية، فيرى أن الطائفية تعصّب لجماعة من البشر، ويستوي بعد ذلك أن تكون طائفية مذهبية أو دينية أو حتى غير ذلك، لأن الطائفية يغلب فيها التعصب للجماعة على التعصب للدين، في حين أن المذهبيّة والتديّن يغلب فيهما التعصب للدين والمذهب على التعصب للجماعة. كما أن الطائفية ظاهرة اجتماعية، وليست خيارًا فرديًا، على عكس المذهبية والتدين.

ويتقاطع الفصل السابع من كتابه مع موضوع بحثنا تقاطعًا مباشرًا، وهو الفصل الذي يبحث في تركيب العصبية الخلدونية على الطائفة، حيث يعتقد بشارة بأن الطوائف الدينية ليست ظاهرة حديثة في حدّ ذاتها، لكن الحديث فيها هو تجاوزها المستوى المحلّي، وقيامها في سياق الدولة وفي المجال العمومي، إلى جانب تمثُّلاتها الضمنية في بنية النظام السياسي، كما في النظام السوري، أو تمثُّلاتها الحزبية أو المقنَّنة، كما في النظامين العراقي واللبناني، أو على مستوى التطلُّع إلى مكانة في الدولة، ولا يذكر مثالًا على هذه الأخيرة. والجديد أيضًا في الطوائف الدينية نشوء واقع سياسي وخطاب سياسي بما يجعل لتلك الطوائف الدينية بنية محددة للقوة والسلطة.

والطائفية ظاهرة اجتماعية سياسية قد تنشأ بتعدُّد الديانات والمذاهب، وقد تنشأ بدون ذلك النوع من التعدُّد، فقد تولد الطائفية نتيجة للتعدد العشائري والجهوي والإثني، إذ العوامل التي تفسِّر صعود الطائفية تصلح لتفسير صعود النزاعات العشائرية والجهوية

والإثنية حتى في الدول التي تخلو من تعدُّد الطوائف الدينية، فأي جماعة تستند إليها السلطة في الولاء والتعاطف قد تتحوّل إلى طائفة، فتصبح كيانًا اجتماعيًا وسياسيًا في إطار الولاء للنظام، في مقابل تحوُّل الجماعة المعارضة إلى طائفةٍ مضادَّة، بصرف النظر عن طبيعة تلك الجماعات. وهكذا تصبح الطائفية مسألة سياسية لا علاقة لها بالدين، وهو في ذلك يتبنّى موقف برهان غليون، الذي عدَّ الطائفية بمثابة السوق السوداء للسياسية، أو سياسة ظل موازية للسياسية، فهي لا تعدو أن تكون مسألة سياسة محضة.

والدولة بالمعنى الخلدوني– كما يرى بشارة– تتمثل في سلالة حاكمة مركزها العصبية المتغلبة، لكن الدولة الحديثة ليست كذلك، فهي كيان سياسي مركزها العموم الذي بات ممكنَ التجسيد، متجليًا في ثنائية السيادة الإقليمية والمواطنة، فإذا كانت العصبية نواة الدولة بالمعنى الخلدوني، فإن العموم نواة الدولة الحديثة.

وعلى هذا فإن العصبية الخلدونية «عدو الدولة الحديثة»، وذلك لأن الدولة الحديثة تسعى لتمثيل عموم المجتمع، ولا تسعى لتمثيل عصبية بعينها، فإذا كانت الدولة الحديثة لا تمانع من إنتاج عصبيات في سبيل خدمتها، إلا أن تلك العصبيات تكون وليدة الدولة وليس العكس «أي أن الدولة تنشئ العصبية، وليست العصبية تقيم الدولة» وهكذا فإن اتجاه العصبية في الدولة الحديثة يُعاكس اتجاه العصبية في الدولة الخلدونية؛ فالعصبية في الدولة الخلدونية تسبق الدولة، لكنها في الدولة الحديثة تلحق الدولة.

ويعتقد بشارة أن العصبية في نظرية ابن خلدون تقف عند العصبية القبلية، ولا تتعدى ذلك إلى الانتماء أو التعصب لأي جماعة كانت، حيث يرى أن «ما قصده ابن خلدون هو بالضبط العصبية القبلية التي تقوم عليها السلالات الحاكمة القوية، وليس جماعة متخيلة، مثل الطائفة التي قد تحتاج إلى تعصب أشد من أجل تماسكها، أي تعتمد في الأساس على الانتماء، وهذه مسألة لم يرها ابن خلدون.» لكن الكاتب نفسه كان قد نقل عن ابن خلدون قوله بأن العصبية تكون «بالالتحام بالنسب أو ما في معناه، وأن النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»، ففكرة الانتماء

التي عبَّر عنها الكاتب هي ما عبَّر عنها ابن خلدون بالوصلة والالتحام، أما فكرة التخييل فيقابلها قول ابن خلدون بأن النسب أمر وهمي لا حقيقة له، وابن خلدون وإن جعل العصبية في أساسها عصبية قبلية، لكنه لم يقصرها على عنصر النسب، وهذا ظاهرٌ من المساحة التي تركها في تعبير «أو ما في معناه»، فضلًا عن أن من عناصر تشكيل العصبية عند ابن خلدون الولاءات والصنائع، وهذه تكون من خارج القبيلة أصلًا.

ويعتقد الكاتب أن أحدًا من القادة اليمنيين لم يصل إلى السلطة بفعل العصبية القبلية «حتى في حالة حكم علي عبد الله صالح الطويل لليمن، قياسًا على من سبقه من الرؤساء، نجد فرقا بين توظيفه للعصبية القبلية إبان السلطة، وبين إيصالها إياه إلى السلطة. والتحالف مع التجمع اليمني للإصلاح، ثم لاحقًا، لفترة مع الحزب الاشتراكي اليمني، يشير من الناحية السوسيولوجية السياسية إلى تحالف قوى قبلية وفوق قبلية في آن واحد. فوصل صالح إلى السلطة من الجيش على خلفية اغتيال عدة رؤساء قبله ومقتلهم، وجميعهم وصلوا إلى الحكم بواسطة مؤسسات حديثة، مثل الجيش والتكتل العسكري فيه والحزب، ولكن الولاءات القبلية القائمة بقوة في اليمن استنهضت في إدارة الحكم والحفاظ عليه، ضمن آليات السيطرة على المجتمع[39].»

ويلاحظ أن كل هذه النتائج بنيت على مقدمة مفادها أن الانتماء إلى دين لا يمثل رافعةً لتشكيل كيانٍ اجتماعيٍ قائم بذاته، ما لم يكن ذلك التشكيل موجودًا سلفًا على المستوى المحلّي. ولكن هذه المقدمة غير مسلَّم بها، إذ من الممكن أن يؤدى الانتماء إلى دين (على مستوى محلي وفي بنية اجتماعية قائمة) إلى تغيير تلك البنية الاجتماعية القائمة، كما حدث للمجتمعات العربية حين اعتنقت الإسلام، وتغيرت –تبعًا لذلك– تركيبة بُناها الاجتماعية المحلية، من خلال أنماط التزاوج والتوارث التي جاء بها الإسلام، واستبدلها بأنماط جديدة من العلاقات.

أما النتائج الأخرى التي توصل إليها فيما يتعلق بالحالة اليمنية فلا يمكننا التسليم بها أيضًا، قبل إعادة النظر في بنية الجيش اليمني نفسه، وما إذا كان يمثل بالفعل مؤسسة

39) المصدر نفسه، ص297.

عسكرية خالصة الحداثة، كما يفهم من أطروحة عزمي بشارة، أم أنه يتكون أساسًا من مجموعات قبلية قريبة من البداوة. كما يلزمنا أيضًا أن نعيد النظر في الطريقة التي صعد بها علي عبد الله صاح إلى السلطة، ثم سقط منها سقوطه الأخير، وما إذا كان صعوده وسقوطه حدَثًا بمعزل عن نفوذ القبائل وسطوتها أم بتدخل منها. وهذه أمور سنعود إليها لاحقًا.

على أن الطرح الذي يميل بقوة إلى النموذج الخلدوني، ويسعى لتطويره وتطبيقه على حالات الدولة الحديثة، كسوريا وغيرها، هو ما تقدم به فريد العطاس، وقد كان من السابقين في هذا الاتجاه والمكثرين من البحث فيه.

1.4. فريد العطاس (تطبيقات على النموذج الخلدوني):

يرى العطاس أن الدراسات التي تناولت ابن خلدون تفرعت إلى ثلاثة اتجاهات؛ اتجاه يحاول إبراز ابن خلدون كمؤسس لعدد من العلوم، واتجاه يقارن أعمال ابن خلدون بأعمال العلماء الغربيين الكبار، واتجاه ثالث يسعى لتطبيق نظرية ابن خلدون على مشكلات معينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأن هذا الاتجاه هو الذي «يجب إعماله وتطويره»، وهو الذي يضمن «الإكمال النظري لنظريته لتصبح إطارًا يستخدم بعض أدوات العلوم الاجتماعية»[40].

ويبدو أن هذا هو ما قام به العطاس نفسه، حيث طبق نظرية العصبية عند ابن خلدون على عدد من الدول، وفسَّر بها قيامها وسقوطها، وفيما يلي بيان موجز لأطروحته:

أولًا– إن نظرية العصبية الخلدونية التي تفسِّر قيام الدولة وسقوطها تجريدٌ لتجارب الدول الثلاث التي قامت في المغرب في عهد ابن خلدون وقبله، وهي: تجربة قبيلة

40) السيد فريد العطاس، **تطبيق ابن خلدون: إحياء تقليد مهجور في علم الاجتماع**، ترجمة أسامة عباس، الكويت، نهوض، 2022. ص124-125.

الصنهاجة في إقامة دولة المرابطين، وتجربة قبيلة المصمودة في إقامة دولة الموحدين، وتجربة قبيلة الزناتة في إقامة دولة المرينيين[41].

ثانيًا– أن «المعنى الذي يريده ابن خلدون من العصبية هو الشعور بقضية واحدة ومصير مشترك، وتكون روابط الولاء الجماعي قائمة– إلى حد كبير– على صلات الدم والرحم، وإن لم تكن منحصرة فيها»[42]، لأن فكرة العصبية عند ابن خلدون تقوم على «ثلاثة أنواع من العلاقات والروابط، وهي: الالتحام بالنسب وصلة الرحم، والولاء، والحلف»[43].

ثالثًا– إن فكرة العصبية عند ابن خلدون وإن كانت قائمة على أساس الدم والنسب من حيث الأصل، إلا أن الدين يمكن أن يقوم بهذا الدور أيضًا، لأن الهدف من العصبية هو الالتحام والوئام بين أفراد المجموعة، وهي كما تتحقق بعصبية الدم والنسب تتحقق أيضًا بالدين، بل بصورة أقوى، حيث يرى العطاس أن العصبية يُعنى بها: «الشعور بالتضامن بين أفراد المجموعة، الصادر من معرفتهم بأنهم يشتركون في النسب... وفي حين أن المجموعات القبلية لديها عصبية تقوم بدرجة ما على أساس النسب، فيمكن للدين أيضًا أن يحقق ذلك الالتحام الاجتماعي، كما كان الحال مع العرب الذين احتاجوا إلى الإسلام؛ ليسهل انقيادهم واجتماعهم واتحادهم في منظومة اجتماعية واحدة»[44].

غير أن العطاس لا يرى أن الالتحام الاجتماعي الذي حصل بين العرب الأوائل يقتصر عليهم، بل يتجاوز ذلك إلى غيرهم، لأن قبيلة مصمودة التي أسَّست دولة الموحدين كانت أقل توحشًا من قبيلة زناتة، ومع ذلك استطاعت الغلبة عليها؛ لوجود عامل الدعوة الدينية فيها، حيث قال: «لا شك أن عصبية قبائل مصمودة كانت نتيجة

41) المصدر نفسه، ص159–160.

42) المصدر نفسه، ص67.

43) المصدر نفسه، ص68.

44) المصدر نفسه، ص53–54.

لروابط القرابة الموجودة في المنظومات الاجتماعية القبلية، لكن الدين لعب أيضًا دورًا مهمًا في الشعور الجماعي لمصمودة، خاصة عندما برزت الحاجة إلى توحيد القبيلة على أساس وحدة أكبر»[45].

ومع أن التوحش يُعدُّ عاملًا من عوامل نجاح القبيلة في الوصول إلى السلطة- بحسب نظرية ابن خلدون- إلا أن الدين قد يقلب المعادلة فيجعل كفة المتمسكين به ترجح على كفة القبائل الأكثر توحشًا ما دام شرط تفعيل عامل الدين مفقودًا في هذا الأخير، ولهذا نجد أن ابن تومرت استطاع «بفضل علمه الديني أن يجمع حوله أتباعًا من مصمودة، وقد أشار ابن خلدون أن زناتة كانت أشد توحشًا من مصمودة، لكن مصمودة غلبتها بسبب دعوة ابن تومرت»[46].

رابعًا- لم يكتف العطاس بتطبيق نظرية العصبية الخلدونية على قبائل مصمودة وزناتة، وإنما قام بتطبيقها على قيام عدة دول وسقوطها، كالدولة العثمانية، والصفوية، والسعودية، والسورية. والذي يهمنا من أعمال العطاس هو تطويعه للنموذج الخلدوني ليفسر من خلاله قيام الدولة العلوية التي أسستها الطائفة العلوية في سوريا بقيادة حافظ الأسد، إذ إن قيام هذه الدولة يشبه تمامًا موضوع دراستنا عن الدولة الزيدية التي أسسها أئمة الزيود في اليمن، وذلك لعدة عوامل، وهي:

1. أن كلًا من الزيديين في اليمن والعلويين في سورية يمثلون أقلية.
2. أن عامل الدين (أو الأيديولوجيا) كان محركًا أساسيًا في الشعور بالالتحام بين أفراد المجموعتين.

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أن قيام الدولة في الحالتين (اليمنية والسورية) لم يقتصر على عاملَيْ الدين والقرابة وحدهما، إذ كانت هناك عوامل أخرى؛ كعامل التقابل بين

45) المصدر نفسه، ص161.

46) المصدر نفسه، ص162.

البادية والحضر الذي أكده ابن خلدون، فالعلويون في سوريا كانوا يتوطنون الريف في مقابل السنّة الذين كان يقطن أكثرهم في المدن. وهذه مقابلة سننظر إن كان يوجد لها مثيل في الحالة اليمنية، وما إذا كانت لها أيضًا صلة بالمصالح الاقتصادية.

وعلى غرار اهتمام العطاس ببلورة النموذج الخلدوني واختبار قدرته التفسيرية، اهتم محمد عابد الجابري بفحص الخلفيات الشخصية والتاريخية للنموذج الخلدوني، والكشف عن السياقات السياسية والاقتصادية التي ولد فيها، ولأهمية هذه المقاربة نحاول أن نلقي الضوء عليها.

1.5. محمد عابد الجابري (خلفيات النموذج الخلدوني):

نشر محمد عابد الجابري كتابًا عن **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**[47]، وقد كان هدفه قراءة ابن خلدون وفقًا لظروف تجربته الاجتماعية ومشاغله الشخصية وسياقه العصري، حيث اعتقد أن ابن خلدون قد كوَّن تصوُّرًا فريدًا عن التاريخ الإسلامي ومسيرته، وقد استمدّه من ظروف تجربته الخاصة؛ كما أكد الجابري على أهمية استجلاء ما سمَّاه «الظاهرة الخلدونية» بكافة أبعادها.

في القسم الأول يصف الجابري الأحوال التي رافقت زمان ابن خلدون، فيحكي عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سادت في الحياة السياسية للعالم الإسلامي، وما عقبها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، ويشرح كيف أن القبيلة في ذلك الزمان كانت بمثابة الجيش، يعيش أفرادها في حالة تأهُّب للقتال على الدوام، وقد كان مجتمع المغرب العربي الذي عاش فيه ابن خلدون مجتمعًا قبليًا؛ سكانه من القبائل المتحالفة المتطاحنة، وهذه الطبيعة المجتمعية- مع ما رافقها من عدم قصر السلاح على فئات دون أخرى- ولَّدت نوعًا من الحرب القبلية الدائمة.

47) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

ويصف الجابري أوضاع الدولة في عصر ابن خلدون بأنها عبارة عن قبيلة- أو فرع منها- اكسبت ولاء قبائل أخرى بالقوة، أو بالتحالف معها؛ لأي سبب من الأسباب؛ فالسلطة المركزية كانت تتجسد في حكم القبيلة التي استطاعت أن تُخضِعَ مجموعة من القبائل المغلوب على أمرها، أو المتحالفة معها للسلطة؛ ولذلك لم يكن الحكم سلطة تُمارَس على الأفراد، بل كان نوعًا من الإشراف على القبائل؛ لأن السلطة الفعلية تكون داخل القبيلة، سواءً أكانت القبيلة حاكمة، أم كانت محكومة، وهكذا كان استقرار السلطة قائمًا على قدرة الحاكم على حفظ الانسجام الداخلي لقبيلته، وقدرته على حفظ ولاء القبائل الأخرى، وكلا المهمّتين تستدعيان جلب المال، ومصادرُ المال كانت تنحصر حينها في الغزو والتجارة، إذ لم تكن الزراعة تدرُّ فائضًا، وهو ما يعني أن إخفاق الحاكم في إحدى مغازيه مؤذِنٌ بزعزعة سلطته، فمرحلة الهرم في ذلك الوقت كانت تبدأ عادةً من تلك الهزيمة أو بنقصان العائد التجاري[48].

في القسم الثاني من الكتاب يسعى الجابري إلى استنطاق مقدمة ابن خلدون، فينتزع مقاصده من كلماته؛ ليصل إلى أن حديث ابن خلدون عن العمران لم يكن إلا مدخلًا للحديث عن الدولة؛ فكلام ابن خلدون عن توزُّع العمران، وتأثير العناصر الجغرافية على الجماعات الإنسانية في اختلاف معاشها وأحوالها لم يُقصد لذاته، وإنما قُصِد منه تأسيس مقدِّمات أوَّلية لتقرير النتائج المتعلقة بسؤال نشأة الدولة، وعوامل ازدهارها، وانحطاطها، ومن ثم سقوطها.

ويعتقد الجابري أن مفهوم الوازع لدى ابن خلدون تفرضه طبيعة الإنسان الذي جُبِل على الخير والشر معًا، حيث يرى أن هذا المفهوم يتدرج عند ابن خلدون من السلطة المعنوية لشيوخ البدو وكبرائهم، إلى السلطة المادية التي تقوم على الغلبة والقهر؛ فابن خلدون لا يكترث بالوازع الذاتي، وإنما يركِّز على الوازع الخارجي الأجنبي الذي يتجسَّد في القوة، إذ إن الوازع يُراد به دفع العدوان وردّه.

48) المصدر نفسه، ص25.

كما يرى الجابري بأن نظرية العصبية عند ابن خلدون تستدعي استحضار العامل الاقتصادي؛ لكونه المحرّك الأساسي لقوة العصبية، وأن الملك ضرورة وجودية للعصبية، وعند ابن خلدون ثمَّة ثلاثة شروط فيمن يتولى الرئاسة في المجتمعات القبلية؛ أولها: النسب الصريح، حيث إن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم. أما الحلف والولاء والجوار وما شابه ذلك فإنها تُعَدُّ في الدرجة الثانية. غير أن هذا الشرط ليس مطلقًا، حيث إن صراحة النسب تعني قِدَم الانتماء للعصبية، ولا تعني نقاوة الدم بالضرورة؛ فالمقياس الفعلي للانتساب للعصبية: «طول المعاشرة»، ولذلك فإن المنتمين للعصبية بوجه من وجوه النسب يصبحون مؤهلين للرئاسة، متى ما تقادم عهدهم بالعصبية، «وحصل لهم من الانتظام في العصبية مساهمة في نسبها». والشرط الثاني: الشرف والحسب، بمعنى أن يكون المؤهل للرئاسة من «قوم أهلِ بيت فيها»، فيكون آباؤه أشرافًا مذكوّين، والوراثة هنا لا تعني وراثة الدم، كما هو في النسب، بل وراثة الصفات الحميدة التي جعلت من الجد الأول رئيسًا. وبتحقُّق هذين الشرطين تتولَّد رئاسة معنوية أكثر منها سلطة قاهرة، حتى إذا تظافر هذان الشرطان مع الشرط الثالث تحقَّقت الرئاسة بمعناها المادي، وهذا الشرط هو شرط الغلب، أي أن يكون المؤهل للرئاسة من العصبية الغالبة على بقية العصبيات.

والخضوع لغير العصبية مدخلٌ لشلّها من أساسها[49]، كما أنه لا عصبية بين الترف والنعيم[50]، ويؤكّد الجابري على أن «العصبية في المجتمع البدوي الذي يتألف من قبائل البدو الرحل، لا تتطور إلى عصبية جامعة مطالبة إلا بتدخل عامل آخر، هذا العامل هو الدعوة الدينية التي تتبناها عصبية خاصة، تُناضِل من أجل نشرها ونصرتها، وهذا ما تنتج عنه رئاسة هذه العصبية–صاحبة الدعوى– على بقية العصبية المرتبطة معها بالنسب العام، فينشأ هكذا تكتُّلٌ عصبيٌ سرعان ما يشقُّ طريقه نحو الملك وتأسيس دولة.»[51].

49) المصدر نفسه، ص184.

50) المصدر نفسه، ص185.

51) المصدر نفسه، ص189.

ولعل هذه الجملة الأخيرة من كلام الجابري تشير في اتجاه الإجابة على سؤالنا عن الكيفية التي استطاع بها الأئمة الزيديون أن يشكِّلوا عصبية قوية، وأن يصعدوا بها إلى الرئاسة فوق قبائل يمنية، لم يكن بينهم وبينها نسب. والإجابة التي تستفاد من دراسة الجابري هي أنّ تبنِّي مجموعة من آل البيت النبوي للمذهب الزيدي، ونضالهم من أجل نشره ونصرته، نتجت عنه عصبية خاصة أقوى من العصبيات القبلية السائدة في المجتمع البدوي، وهو ما مهَّد لها الصعود إلى الرئاسة، سواء أكان ذلك عن طريق الولاء للمذهب والانجذاب إلى آل البيت، أم عن طريق الحلف مع الفريق الأقوى، كما تقتضي المصلحة.

وهكذا فرغنا من استعراض أهم الدراسات ذات الصلة بدراستنا عن اليمن، ولعل من المناسب بهذا الصدد أن ننظر إلى ما اشتملت عليه هذه الدراسات من إجابات –صريحة أو ضمنية– على ما طرحناه من الأسئلة في مقدمة البحث. وأول ما يلاحظ هنا هو أن هذه الدراسات قد اتفقت –عدا دراسة واحدة– على إمكانية تطبيق النموذج الخلدوني على حالات أخرى، لم يتطرق إليها ابن خلدون، كما اتفقت على أن النموذج الخلدوني يمتلك قدرة تفسيرية لا يمكن إنكارها. ونلاحظ ثانيًا أن هذه الدراسات قد توقفت طويلًا عند ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: العصبية، والطائفة، والمذهب. وقد تباينت الآراء حول إمكانية أن يتحول المذهب إلى طائفة، وحول أن تؤدي الطائفة السياسية الدور الذي تؤديه العصبية في النموذج الخلدوني. كما تباينت الآراء حول ما إذا كانت العصبية تستطيع –في سياق حديث– أن تنشئ الدولة، أم أن الدولة الحديثة تنشأ بصورة مستقلة عن العصبية الخلدونية، ولكنها قد تعمل بصورة متعمّدة لإنشاء عصبيات مساندة. وسنحاول في هذا البحث أن نتعرض لهذه الأسئلة وغيرها، ولكن من خلال دراسة تطبيقية للنموذج الخلدوني على حالة الدولة الزيدية في اليمن، ونرجو لها أن تكون تطبيقًا إضافيًا لما سبق من تطبيقات للنموذج الخلدوني.

الفصل الثاني: الدولة الزيدية في اليمن: مراحل التأسيس وأنماط السقوط

نسعى في هذا الفصل إلى تقديم خلفية تاريخية مختصرة عن أهم ثلاثة نماذج مرت بها الدولة الزيدية في اليمن، والهدف من وراء هذا العرض التاريخي الموجز تقديم صورة كلية عن الوقائع، التي قادت إلى صعود الدولة الزيدية ثلاث مرات إلى السلطة العامة في البلاد، وصورة كلية مماثلة عن الكيفية التي أدارت بها السلطة، والكيفية التي وصلت بها إلى مرحلة الانهيار والسقوط، ونأمل أن تكون مادة هذا الفصل تمهيدًا لما يرد في الفصول الآتية من مقابلة لهذا الواقع، مع مقولات النموذج الخلدوني الذي نتخذه إطارًا نظريًا لهذه الدراسة.

2.1. صعود الدولة الزيدية الأولى (النموذج الهادوي):

مضى القول بأن التأسيس المبكر للمذهب الزيدي في اليمن كان على يد الإمام القاسم بن إبراهيم الرَّسِي (ت 246هـ/ 861م) الذي هرب إلى اليمن (خوفًا من بطش العباسيين) وسعى لنشر دعوته هناك[52]، إلا أنه لم تثبت له قدمٌ فيها، فعاد إلى الرس موطنه في الحجاز. أما أول تأسيس للدولة الزيدية في اليمن فكان على يد يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم، الملقب بالإمام الهادي، فقد قدِمَ اليمن سنة 280هـ/893م بعد مراسلات مع زعماء بعض القبائل اليمنية الذين وعدوه بقبول دعوته ومناصرته[53]، لكن بقاءه في اليمن لم يطل، إذ لم يلبث إلا مدة يسيرة «حتى ظهر له منهم الخلاف لأوامره الموافقة لأحكام الشريعة؛ فانقلب راجعًا إلى الحجاز... ووقع في اليمن بعد خروجه عنها ما يطول ذكره من الفتن والقحط، فعاود أهل اليمن مراسلته فرجع إليها[54]... ووصل

52) ماجد بن علي الحكمي، **الزيدية أصولهم وتاريخهم وعقائدهم**، مجلة الجامعة العراقية، ج3، ع، 44، ص83.

53) علي بن محمد العلوي، **سيرة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين**، تحقيق حمود عبد الله الأهنومي، صنعاء، مركز شهارة للدراسات والبحوث، 2021، ص292.

54) المصدر نفسه، ص292-293.

إلى صعدة سنة 284هـ/897م، فحسم مادة الخلاف فيما بين أهل خولان صعدة»[55]، وعقد صلحًا مع بعض القبائل التي بايعته وعاهدته بالنصرة والدفاع، وبذلك صار أول إمام زيدي في اليمن تعقد له بيعة عامة، ودانت له مجموعة من القبائل، وتوسعت حدود دولته لتشمل شبام وذمار وصنعاء[56].

وإذا حاولنا أن نعيد قراءة هذه الوقائع من خلال المنظور والنموذج الخلدوني فيمكننا القول إن الإمام الهادي كان يسعى إلى إقامة رئاسة عامة، ولكن في غير نسب؛ إذ لم يكن بينه وبين القبائل اليمنية نسب، وهذا قد يبدو مخالفًا للافتراض الخلدوني الذي يؤكد على أن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم. وهنا يمكن التذكير بأن العصبية عند ابن خلدون تتكون من «الالتحام بالنسب أو ما في معناه»، ثم يبيَّن ابن خلدون أن عبارة «ما في معناه» تعني الولاء والحلف، ويُعرّف العصبية بالوظيفة الاجتماعية التي تؤديها، فهي وسيلة «للتعاضد والتناصر والمدافعة والحماية» ثم يؤكد أن النسب أمر وهمي لا حقيقة له، وإنما تكمن أهميته في الوظيفة التي يؤديها، وهي: الوصلة والالتحام، فإذا انتفت هذه الوظيفة لا منفعة منه[57]، أخيرًا يُعرِّف مفهوم «العصبية» بالغاية السياسية التي تسعى لتحقيقها، وهي: «الملك»[58].

وإذا أجرينا هذه المكونات على الحالة اليمنية– مرحلة ما قبل الحكم الزيدي– فسنجد أنه قد كانت هناك بالفعل جماعات قبلية في شمال اليمن ذات عصبيات قوية، ولكنها كانت تعيش في حالة من التنافس والتنازع اللذين تعذّر معهما الانقياد إلى قبيلة واحدة يتحقق لها الغلب، وتكون بيدها الرئاسة. ولاستكمال هذا العنصر الرئاسي المرجح فقد كان بعض زعماء هذه المجموعات القبلية يدركون أهمية العامل الديني في تثبيت الملك، فكانوا يتطلعون إلى كل من ينتسب إلى بيت النبوة، ويسعون للتقرب منه لما لديهم من

55) القاسم، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، ص166.

56) المصدر نفسه، ص214.

57) ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج1، ص161.

58) المصدر نفسه، ج1، ص175.

احترام كبير لآل البيت، وذلك لصلتهم بالنبوة أولًا، ثم انتسابهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي كان واليًا على اليمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. وتاليًا لم يكن خافيًا على هذه الزعامات أن من يلتحم مع أصحاب النسب الشريف سيرتفع من قدره بين القبائل، وسيجد له طريقًا إلى الرئاسة.

أما من الناحية الأخرى فقد توفرت عصبية قوية للأسرة الزيدية المؤسسة، والتي تتكون من الإمام الهادي وأبنائه وإخوانه وأبناء عمومته الذين صحبوه أولًا إلى طبرستان، ثم صحبوه إلى اليمن ثانيًا، وصارت لهم بعد ذلك وضعيةٌ اجتماعية خاصة، بسبب الانتساب إلى البيت النبوي الشريف؛ فصارت هذه المجموعة تمثِّل النواة الأولى للمذهب الزيدي، ومركزًا لجذب وتأليف القبائل، ورافعة لإقامة الدولة. وهذا يشبه وصول قبيلة المصمودة إلى السلطة، مع كونهم أقل توحشًا من الزناتة، بحسب ابن خلدون. ولكن يلاحظ أن العصبية الزيدية لم تنشأ في البادية، كما في النموذج الخلدوني، ولم يتوفر لها عنصر «التوحش» الذي تحدث عنه، إذ إنها تحصّنت بالعامل الديني المذهبي.

فإذا تأكَّد أن نشأة الدولة الزيدية، على يد الإمام الهادي، كانت نتيجة تحالف بين مجموعة النسب الشريف وزعامات قبلية راغبة في الملك في منطقة صعدة شمال اليمن،وأن هذه الزعامات القبلية هي التي أجرت معه المراسلات ووعدته بالمناصرة، فينبغي- والحالة هذه- أن ننظر في مثل هذه البنى القبلية، ونمط القيادة فيها، وما إذا كانت القبيلة مثَّلت عامل قوة أو ضعف بالنسبة إلى الدولة الزيدية في نموذجها الهادوي.

ومع أن مشروعية الإمامة الزيدية صارت ترتكز على العلاقة بين سلالة النبي صلى الله عليه وسلم وتأييد القبائل، إلا أن ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الإمامة تأسست بفعل القبائل، وظلت على الدوام معتمدة عليها[59]، ليس ببعيد عن الصواب. إذ إن التأييد القبلي للأئمة لم يكن -بالضرورة- نابعًا من الأحكام الدينية، التي حاول الأئمة

59) Stookey, p79.

إلزامهم بها، بقدر ما كان نابعًا من البنية القبلية التاريخية المصلحية العتيقة[60]. ولذلك فقد ظل التوتر قائمًا بين النسقين القيميين -المذهب والقبيلة- حتى نهاية حقبة الحكم الزيدي في اليمن[61].

2.2. تحالف القبيلة والمذهب:

يعرف موريس غودلييه القبيلة بأنها «شكل مجتمعي يتشكل عندما تتّحد مجموعات رجال ونساء يعترفون ببعضهم كأقارب، بكيفية فعلية أو وهمية، بالولادة أو بالمصاهرة، ويكونون متكافلين لضبط إقليم أو امتلاك موارده التي يستثمرونها معًا، أو كل مجموعة على حدة، ويكونون مستعدين للدفاع عنه، وأيديهم على السلاح»[62]، ولكنه سرعان ما لاحظ أن هذا التعريف قد يؤُول بطريقة تجعل من علاقات القرابة أساسًا وحيدًا للمجتمعات القبلية، ويقلل- في المقابل- من أهمية علاقات أخرى، كالعلاقات السياسية والدينية، وهي العلاقات التي تشرعن السيادة التي تؤسسها القبائل على إقليمٍ ما[63]، ومن ثم يخلص إلى أنه من الممكن أن ينصهر الحكم والدين في شخص أو مؤسسة انصهارًا لا يقبل الانفكاك، وهذا قد ينطبق بصورة كبيرة على حالة الزيديين في اليمن، حيث كانت نقطة البداية علاقة النسب والسلالة إلى فاطمة وعلي رضي الله عنهما.

ولكن ينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أنه لو كانت الحجة الأساسية للزيديين- وللعلويين عمومًا- تقوم على علاقة النسب بالرسول صلى الله عليه وسلم وحسب، لنازعهم في ذلك العباسيون الذين يرون أنفسهم أكثر قربًا بالرسول صلى الله عليه وسلم، إذ إن العم- العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه- أقرب من ابن العم- علي بن أبي

60) Ibid, 80.

61) Ibid, 80.

62) موريس غودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، ترجمة خليل أحمد خليل وغازي برو، بيروت، دار الفارابي، 2015، ص15.

63) المصدر نفسه، ص18.

طالب رضي الله عنه–[64]، ولتفادي هذا المأزق نجد الزيديين لا يكتفون بعلاقة النسب الشريف، وإنما يصلونها بالمذهب الزيدي، فتعززت به وانصهرت فيه، ثم تجسدت في أشخاص الأئمة الذين أضافوا لها البعد السياسي، فصارت «الزيدية» عصبة ترتكز على ثلاثة أضلاع: الضلع الأول يتمثل في السلالة الفاطمية العلوية، ويتمثل الضلع الثاني في المذهب الزيدي (وهما النواة الصلبة التي تشكلت منها العصبية). أما الضلع الثالث فتمثله القبائل اليمنية ذات الشوكة، والتي تغلبت على غيرها من القبائل، حتى تحقق لها الملك في اليمن. وهي بهذه الطريقة لا تختلف عن عصبيتي بني أمية وبني العباس، الذين أسسوا ملكهم في الشام والعراق، إلا أن الزيديين كانوا ينتسبون إلى فاطمة وعلي، في حين كان الأمويون ينتسبون إلى أبي سفيان، والعباسيون ينتسبون إلى العباس، وبينما التزم الزيديون بالمذهب الزيدي بقي الأمويون والعباسيون على مذهب أهل السنة، الذي ترعرع تحت عنايتهم؛ فنحن هنا إذن أمام ثلاثية مُدمجة: السلالة، والإمامة، والقبيلة.

ولم تكن غلبة الأئمة الزيديين بكثرة العدد أو العتاد، وإنما كانت بالنسب الشريف، حيث يقول ابن خلدون : «اعلم أن كل حي أو بطن من القبائل، وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضًا عصبات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحامًا من النسب العام لهم»[65]. ثم يقول: «الرياسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية. فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة؛ لأن كل عصبية منهم إذا أحسَّت بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع»[66].

---

64) لتفاصيل أوفى عن الخلاف بين العلويين والعباسيين انظر: أحمد أمين، **ضحى الإسلام**. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1978. ج3، ص282.

65) ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج1، ص164.

66) المصدر نفسه، ج1، ص165.

ويلاحظ أحد الباحثين المعاصرين والمختصين في الشؤون اليمنية أن الزيدية في جلبابها الهادوي قد تحولت مع دخولها إلى اليمن إلى سلطة سياسية، وإلى دولة سلالية/مذهبية[67]، كما يلاحظ الباحث نفسه أنه ما كان للإمامة الزيدية الهادوية أن توطد وجودها في اليمن «من دون التفاعل السياسي والأيديولوجي مع البنية القبلية المشيخية السائدة في البلاد حينذاك، ضمن معادلة ثنائية الإمامة والقبيلة، في صورة دعم ومعاضدة ومساندة مشايخ القبائل»[68]. ويرى أن هذا التفاعل يحقق مصالح مشتركة للطرفين، حيث استخدمت الإمامة الدين لخلق آصرة روحية ومعنوية يتماسك بها مجتمع القبيلة الخالي من المعنى الروحي والعقدي، والناشط في اتجاه الحرب والقتل، أما شيوخ القبائل- في الناحية الأخرى- فقد استخدموا مهاراتهم القتالية ومعارفهم بجغرافية المنطقة لابتزاز الإمامة، فيقفون معها في مراحل صعودها وقوتها، ويقفون ضدها في حالات ضعفها وتفككها[69].

2.3. انهيار الدولة الهادوية:

أشرنا آنفًا إلى أن الإمام الهادي كان أول إمام زيدي تنعقد له الإمامة العامة في اليمن، وتدين له مجموعة من القبائل، وتتوسع حدود دولته حتى تشمل شبام وذمار وصنعاء، غير أن ذلك التمدد الجغرافي والتأييد القبلي لا يعني انعدام المعارضة، فقد قوبل المذهب الزيدي والدولة الزيدية معًا بمعارضة شديدة، إذ عارضهما بنو يعفر في صنعاء، وبنو زياد في زبيد، وكذلك بعض زعماء همدان، وبعض أمراء آل يعفر وآل طريف[70]. فكان من الطبيعي- والحالة هذه- أن تنخرط الدولة في معارك عسكرية متطاولة ضد المناوئين لها، كما كان من غير المستغرب أن تترتب على تلك المعارك تكاليف اقتصادية باهظة تنهك الموارد المالية للدولة.

---

67) قادري أحمد حيدر في: **الثورة اليمنية الخلفية والافاق**، تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص64-65.

68) المصدر نفسه، ص67.

69) المصدر نفسه، ص69-70.

70) انظر: حسن خضيرى أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، ص145؛ عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، **المقتطف من تاريخ اليمن**. بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984، ص117.

يضاف إلى ذلك أن طبيعة الدولة التي أنشأها الإمام الهادي وكيفية إدارتها وانتقال السلطة في داخلها؛ أسهم بصورة أكبر في انهيارها السريع، وللتدليل على هذا الرأي يمكن النظر في الرواية التي قدَّمها أحد المؤرخين الموالين للمذهب الزيدي والمدافعين عن نظام الإمامة، حيث يصف نظام الوراثة الذي أسسه الإمام الهادي وما ترتب عليه من خلافات داخل الأسرة الحاكمة، فيقول: وكان- أي الإمام الهادي- حينما يفتح إقليمًا يستخلف ولده محمدًا، أو أخاه عبد الله بن الحسين، أو ابن عمه علي بن سليمان[71]، حتى إذا توفيّ سنة 298هـ/911م ودفن في صعدة؛ قام بعده بأمر الإمامة والرياسة العامة ولده- الإمام المرتضى محمد بن الهادي- بوصية من أبيه، وكان ورعًا زاهدًا كثير العبادة، مُؤثِرًا للعلم والعمل، وعزم على التخلي والاعتزال، فبايع أخاه الناصر أحمد[72]، وقد توفيّ الأخير في سنة 322هـ/ 933م، ثم دعا إلى البيعة ولده يحيى بن أحمد، فعارضه أخواه القاسم بن أحمد الملقب بالمختار، والحسن بن أحمد. أما بداية الانهيار فيعزوها المؤرخ نفسه إلى ما جرى في أيامهم من الفتن والحروب... وما وقع من الاختلاف والشقاق، وعدم الاتفاق بين أولاده بعد وفاته، حتى قيل: إن خراب صعدة القديمة كان في أيامهم بسبب كثرة الفتن وتتابع المحن، وما زالت أحوالهم متقلبة، وأمورهم مضطربة من هذا التاريخ إلى 330هـ/ 941م[73].

ولا شك أن هذا الصراع الأسري حول الإمامة، وما ترتب عليه من تقلب الأحوال، يعود إلى ما خطَّه الإمام الهادي نفسه من حصر القيادة العليا في نسبه الخاص، والذي يبدأ بأبنائه وإخوانه، ثم يتسلسل تصاعديًا إلى بيت النبوة- فاطمة وعلي رضي الله عنهما- ولكنْ إلى جانب الصراع الداخلي بين أفراد الأسرة، هناك من يرى أن بداية الانهيار تعود إلى ما طرأ من تغيير في أيديولوجية الدولة، خاصة بعد أن نشر الإمام الهادي أفكاره حول الوصية الخفية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة، وأن خلافة أبي

71) القاسم، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، ص179.

72) المصدر نفسه، ص215.

73) المصدر نفسه، ص215.

بكر وعمر رضي الله عنهما لم تكن صحيحة، كما خطَّأ أبا بكر رضي الله عنه في مسألة فدك، وبذلك اقترب من بعض أفكار الإمامية الإثني عشرية، وابتعد من آراء الإمام زيد بن علي[74]، فانقلبت عليه بعض القبائل بسبب ذلك. غير أن اقتراب الزيدية من مذهب الإمامية لم يخفف الصراع المتطاول بينها وبين المذهب الإسماعيلي، كما أنه أبعدها من أتباع مذاهب السنة في الجهة الأخرى. وقد يضاف إلى هذا أن استخدام القوة العسكرية قد عمق الصراع مع بعض زعماء القبائل القوية، ما يعني أن مشروع الإمام الهادي كان يحمل بذور فنائه في داخله، وهكذا انهارت الدولة الهادوية في اليمن.

2.4. صعود الدولة الزيدية الثانية (النموذج القاسمي):

بعد أن ضعفت الدولة الهادوية وتلاشى نفوذها؛ لم يستطع الأئمة الزيديون أن يعيدوا تأسيس الدولة إلا بعد عدة قرون، وذلك على يد الإمام المتوكل يحيى شرف الدين بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى، كما يلاحظ أن إعلان الإمام المتوكل دعوته قد جاء في ظروف المقاومة الداخلية لدولة آل طاهر، بقيادة السلطان عامر بن عبد الوهاب، وهي مقاومة اقترنت بمهادنة وتعاون مع القوى الخارجية ممثلة في جنود المماليك الشراكسة، حيث أبدى الإمام موالاته لهم، وبعث رسالة إلى أميرهم حسين يطلب منه الإعانة على حرب السلطان عامر بن عبد الرحمن[75].

يقول أحد المؤرخين اليمنيين في وصف الوضع السياسي في تلك الحقبة: كانت السلطة يومئذ في معظم جبال اليمن والتهائم وبنادرها للسلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري، وفي سنة 921هـ/1516م؛ بدأت الأسباب لتأسيس دولة الإمام يحيى شرف الدين واضمحلال دولة آل طاهر بأن أرسل السلطان قانصوه الغوري- ملك مصر- طائفة من الشراكسة إلى البحر الأحمر لمطاردة الإفرنج؛ طالبت السلطان عامر لإعانتها

---

74) أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**. بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ج5، ص46؛ أحمد، قيام الدولة الزيدية في اليمن، ص136.

75) ابن القاسم، **غاية الأماني**، ص642.

على جهاد الإفرنج، ولكنه لم يُجِب هذا الطلب، ومنع منها الميرة فعزموا على حربه، وكان الإمام يحيى شرف الدين قد كاتبهم، وشكا لهم جور السلطان عامر، وإساءته إلى أئمة أهل البيت، وعندما تحققوا من صدقه، خرجوا من بندر اللحية، بعد أن انضم إليهم صاحب اللحية الفقيه الزيلعي، والشريف عز الدين دُريب صاحب جازان، ومن اجتمع لهما من العرب، فطاردوا جنود السلطان عامر في زبيد وتعز وغيرهما، حتى وصلوا إلى صنعاء، وقُتِلَ السلطان وطويت صفحة ملكه سنة 923هـ/1518م[76].

ويبدو أن موالاة الإمام يحيى شرف الدين للأتراك الشراكسة كانت مجرد تكتيك سياسي مؤقت، فما أن تم له القضاء على الدولة الطاهرية حتى تغير موقفه من دولة الشراكسة، فتحرك من مقره في ظفير لمهاجمتهم في صنعاء. ونظرًا لاضطراب أحوال دولة المماليك في مصر وحدوث فراغ في القيادة هناك؛ اضطر قائد قوات الشراكسة في اليمن أن يتخلى عن سياسة الصدام ويكتفي بتوقيع صلح مع الإمام، وقد استفاد الإمام من هذا الموقف فحوَّله إلى نصر كبير، خاصة بعدما خرج أهل صنعاء يطلبون منه القدوم إليهم[77]، فتوجه إليهم فبايعوه في يوم السبت، ثامن شوال، من سنة 923هـ/1518م.

فالإمام يحيى شرف الدين لم يعتمد في تأسيس الدولة الزيدية- وفقًا لهذه الرواية- على العصبية الزيدية-القبلية فحسب، بل فعل ذلك بالاعتماد على تحالف تكتيكي مع «ذوي السلطان الأكبر»؛ أي أنه تحول- مؤقتًا- إلى حليف لقوى خارجية تستنصر به على بعض أهدافها في اليمن، وأهمها القضاء على الدولة الطاهرية. وهذا الموقف من الإمام شرف الدين يتطابق تمامًا مع المقولة الثانية في النموذج الخلدوني، الذي أشرنا إليها في صدر هذا البحث. إذ يرى ابن خلدون أن صاحب الدولة قد يتحول هو نفسه إلى صنيعة لدى دولة أخرى من ذوي السلطان الأكبر، فينتظم تحت ولائها، وتستظهر به على ما يعن من مقاصدها، كما وقع للترك في دولة بني العباس. وهذا لا ينفي بالطبع

---

76) القاضي، **المقتطف من تاريخ اليمن**، ص146-147.

77) ابن القاسم، **غاية الأماني**، ص757.

أن الإمام يحيى شرف الدين ظل يحتفظ بقدر من العصبية الخاصة والشرعية الدينية التي مكنته من استمالة بعض الزعماء القبليين المحليين، وتعزيز إمامته عليهم بعد انسحاب الجنود الشراكسة واندحار الدولة الطاهرية. ولكن دولة الإمام يحيى شرف الدين لم تستطع- كسابقتها- أن تتفادى السقوط؛ لتكتمل من بعدها الدورة الخلدونية، كما سنرى.

2.5. انهيار الدولة القاسمية:

إن طبيعة الدولة التي أقامها الإمام يحيى شرف الدين والكيفية التي أدارها بها لا تختلفان عن الدولة الهادوية التي سبقتها، حيث تتشابهان بقوة في اتجاه الانهيار والسقوط. يقول المؤرخ اليمني ابن القاسم: إنه بعد أن تمت البيعة للإمام يحيى شرف الدين جعل أمر بلاده إلى أولاده، فثبّت كلًا منهم فيما عُيِّن له، وأمر بإثبات أسماء أولاده بعد ذكره، وذكر ولده المطهر في خطبة الجمعة، فابتدأ بعض الخطباء يذكر ولده شمس الدين بعد أبيه وأخيه. ولكن عندما دخلت سنة 952هـ/1545م؛ ظهر النقص على صفحات دولة الإمام شرف الدين، وبدأ انحلال عقد ملكه المتين، وأقبلت الدولة العثمانية على اليمن[78]. وكان السبب القوي في استيلاء الجند السلطاني على القطر اليمني هو ما حدث بين الإمام وأولاده من التنازع والاختلاف والتفرق بعد الائتلاف، والاشتغال بما هم فيه عن تدارك الأمر وتلافيه، حتى عظم الحادث، وتفاقم الخطب الكارث، وجعلت جنود السلطان تسري في اليمن سري النار في الهشيم[79].

ويُعيد المؤرخ اليمني النهرواني أسباب الخلاف الذي وقع داخل الأسرة الحاكمة إلى طريقة انتقال ولاية العهد بين الأبناء؛ إذ جعل الإمام شرف الدين ولده علي ولي عهده من بعده، وعهد إليه أن يكون إمامًا بعده، وقدمه على جميع أولاده، حتى على مطهر- رغم كونه أكبرهم وأشجعهم وأفطنهم وأمكرهم- لنقصان خلقته بالعرج، واتصافه بالجهل

78) المصدر نفسه، ص690.

79) المصدر نفسه، 696.

والعوج، وهو ينافي منصب الإمامة في اعتقاد الزيدية، فلا يتأهل للإمامة عندهم ذو عاهة بدنية، ولا جاهل بالأمور الدينية، ولا متصف بالخصال الدنيئة الردية، فنابذ مطهر والده لذلك وعقّه، وزعم أنه ظلمه حقه، فأرسل المطهّر إلى أويس باشا يطمعه في أخذ الجبال، ووعده بالمعاضدة والمساعدة بالمال والرجال، فاغتنم أويس باشا الفرصة وجنَّد الجنود، فبرز من زبيد سنة 952هـ/1545م إلى تعز، ففتحها، ثم توجه إلى صنعاء، وفتح حصون الجبال، وحصنها بالعدد والرجال وضبط البلاد[80].

واستنادًا إلى هذه الرواية فإن انهيار الدولة القاسمية قد بدأ أيضًا بانشقاق داخل الأسرة الحاكمة، ولكنه انشقاقٌ تحوَّل إلى تمرد كامل ضد الدولة وتحالف عسكري مع القوى الخارجية. إذ إن المطهر بن الإمام يحيى شرف الدين لم يخرج على دولة أبيه وحسب، وإنما عمل على إسقاطها من خلال التعاون العسكري المباشر مع الجيش التركي، وتمكن من خلال ذلك التعاون أن يستولي على العاصمة صنعاء، فيضرب السكة باسمه، ويدخل الناس في طاعته، ويزيح الجماعات التي كانت تدير الدولة باسم والده، ثم يتكرر المشهد نفسه بعد موت المطهر سنة 980هـ/ 1572م، حيث افترق أولاده، وثبت كل واحد منهم على ما تحت يده من البلاد، فاشتغل أولاد المطهر بمحاربة بعضهم بعضًا، ووقعت بينهم حروب كثيرة، فصار الباشا يتربص بهم الدوائر[81]، وبدخول سنة 994هـ/1585م قُبِضَ على أولاد المطهر وزالت دولته، وأرسل الباشا أولاد المطهر- وهم: علي يحيى، ولطف الله، وحفظ الله، وغوث الدين، وابن أخيهم محمد بن الهادي، والإمام الحسن بن علي- إلى بلاد الروم.

ومع أن دولة آل المطهر قد سقطت بهذه الصورة المشينة، إلا أنها عادت إلى الظهور تحت قيادة الإمام القاسم بن محمد بن علي، وهو أحد أفراد الأسرة الذين نجوا من الأسر، حيث كان والده محمد بن علي، وجده علي بن محمد من أنصار المطهر بن

80) قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي، **البرق اليماني في الفتح العثماني**. الرياض، دار اليمامة، 1967، ص95.
81) المصدر نفسه، ص713، 747، 764.

الإمام يحيى شرف الدين، وقُتِلَ جده في بعض تلك الحروب. وبعد نجاة القاسم من الأسر رجع إلى صنعاء، ولازم حلقات الدرس في مسجد داود بن المكين، ولم تكن له رغبة في بادئ الأمر في مسائل السياسة، ولكنه قَبِل الإمامة تحت إصرار بعض تلاميذه، وأعلن دعوته سنة 1005هـ/1596م، ثم توجه إلى بلاد الشرف؛ فاستقر في بلده ومحل أهله.

ويبدو أن الإمام كان ميالًا إلى مواصلة خط المهادنة والتعاون الذي كان سار عليه الإمام المطهر، فوقَّع على اتفاقية صلح مع الباشا لمدة عشر سنين. ولما توفي الإمام القاسم، قام بعده بأمر الإمامة ولده محمد، فأكد للباشا أنه باقٍ على الصلح الموضوع والمشروع، وأهدى إليه نسخة من كتاب الكشاف، ولكن يبدو أن هذا الصلح قد جرى نقضه، ووقعت على أثر ذلك مناوشات وحروب استطاع الإمام أن يستنفر بها أتباعه ويُلحِق خسائر بالجنود العثمانيين ويحاصر المدن، ومن بينها مدينة صنعاء العاصمة، ولم تستطع الحكومة أن تستنقذ اليمن لانشغالها بحروب أخرى وصعوبة وصول الإمدادات وكثرة تغيير الولاة وفساد بعضهم وعجزهم[82]. وقد توفي الإمام الحسن بن القاسم بن محمد سنة 1048هـ/1638م، ثم عاد العثمانيون مرة أخرى فأسقطوا الدولة القاسمية، وأسسوا عام 1289هـ/1872م ولاية في اليمن؛ لتسقط بدورها على يد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين.

2.6. صعود الدولة الزيدية الثالثة (النموذج المتوكلي):

كما نشأت الدولة القاسمية من خلال عمليات المهادنة والمقاومة بينها وبين الشراكسة والعثمانيين؛ نشأت الدولة المتوكلية من خلال المقاومة والمصالحة مع ولاة الدولة العثمانية في اليمن. وقد كانت مقاومة الأئمة الزيديين تقوى وتضعف حسب قدرة الأئمة العسكرية والسياسية.

---

82) المصدر نفسه، ص818، 839.

لكن، حين تولى المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الإمامة؛ اشتدت وتيرة المقاومة ضد الأتراك، إذ استطاع هذا الإمام أن يؤلب القبائل اليمنية ويتقدم لغزو صنعاء. ولما توفي عام 1322هـ/1904م؛ تولى الإمامة من بعده ابنه المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين[83]، والذي «تزلزلت لقيامه أركان الدولة العثمانية باليمن» بحسب أحد المؤرخين اليمنيين[84]. وقد تحرك الإمام يحيى لغزو الأتراك، وألَّب عليهم القبائل اليمنية، وأرسل أمراءه إلى بلاد الحيمة وحجة والطويلة وعمران وصنعاء وغيرها فحاصروها، وكانت الأزمة الاقتصادية شديدة في تلك السنة، وارتفعت الأسعار، فجاع الأتراك في صنعاء، وانتقل الإمام من القفلة إلى مدينة عمران، واستسلم له الأتراك الذين كانوا فيها.

ثم طلع إلى كوكبان، فأرسل الأتراك جماعة من أمرائهم ومن أعيان مدينة صنعاء لطلب الصلح، وتم الصلح فعلًا وفق اتفاقٍ يقضي بخروج الأتراك من صنعاء وغيرها من المراكز إلى بلاد حراز دون أن يأخذوا معهم شيئًا من السلاح أو المدافع أو الأموال الخاصة بالدولة، في مقابل أن يضمن الإمام سلامتهم. وفي سنة 1329هـ/1912م أجرى الإمام صلحًا مع الأتراك بمحل دعان، شمال صنعاء، وفي سنة 1331هـ/1914م اندلعت الحرب العالمية الأولى التي وقفت فيها الدولة العثمانية مع ألمانيا ضد الحلفاء، وقد انتهت

---

83) هو الإمام المتوكل على الله رب العالمين يحيى بن المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين، وُلد في صنعاء عام 1286هـ، ودرس على يد والده والقاضي محمد بن عبد الملك الآنسي، وأحمد بن زرق السباني وغيرهم، وكان منقطعًا إلى العلم والدراسة، كما امتنع عن قبول الإمامة بعد وفاة والده عام 1322هـ، غير أنه اضطر إلى قبولها بسبب إلحاح العلماء الذين ألزموه الحجة بوجوب القيام بأمور الإمامة، وهو السابع والثمانون (87) من الأئمة الزيديين الذين تعاقبوا على حكم اليمن. ويذكر بعض المؤرخين أنه كان يمتلك حسًا سياسيًا مرهفًا، كما كان عارفًا بالرجال الذين يناط بهم شؤون الدولة الحساسة، فقد كان «عظيم الخبرة بالرجال الذين يعتمد عليهم ويضع ثقته فيهم»، ولم يكن يبوح بأسراره إلا إلى رجاله الموثوقين به. انظر: أمين محمد سعيد، **ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1999، ص195-196 و198-199؛ أمين الريحاني، **ملوك العرب**. وينسور، مؤسسة هنداوي، 2017، ص100؛ سلفاتور أبونتي، **مملكة الإمام يحيى: رحلة في بلاد العربية السعيدة**، ترجمة طه فوزي القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1430هـ، ص131.

84) القاضي، **المقتطف من تاريخ اليمن**، ص110.

الحرب بانتصار الحلفاء، فخسرت الدولة العثمانية أكثر ولاياتها، ومن بينها اليمن، التي نالت استقلالها تحت قيادة الإمام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين، وتخلى له الأتراك عن اليمن، فدخل صنعاء سنة 1337هـ/1918م [85].

2.7. صراعات الإمام مع القوى الدولية:

منذ القرن التاسع عشر تجاذبت اليمن قوتان أجنبيتان، حيث بدأ التوسع الإنجليزي في جنوب اليمن عام 1839م باحتلال عدن، وانتهى بتكوين محمية فيها مطلع القرن العشرين، أما شمال اليمن فقد استولى عليه العثمانيون منذ عام 1872م، وفي عام 1914م وُقِّعَت اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين بموجبها أصبح جنوب اليمن خاضعًا لولاية بريطانيا، في حين أصبح شمالها خاضعًا لولاية تركيا، ومنذ تلك الاتفاقية شرعت بداية التقسيم الاصطناعي لليمن بين الشمال والجنوب[86]. وظل الحال على هذه الصيغة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي قلبت الموازين لصالح القوى البريطانية مع هزيمة ساحقة لألمانيا وحلفائها، ومن بينهم الدولة العثمانية. وبناء على ذلك فقد أُجبِرَت قوات الدولة العثمانية عام 1918م على مغادرة الأراضي اليمنية التي فتحت الباب لاستقلال اليمن الشمالي.

وجد الإمام يحيى في توقيع اتفاقية مودريس التي نصت على إنهاء عمل الإدارات التركية في الولايات العربية- بما في ذلك اليمن- لحظةً مناسبة لإقامة سلطةٍ عليا في البلاد، وبعد مشاورة الوالي التركي في صنعاء، وحصوله على موافقة شيوخ القبائل القاطنة حولها، توجه من مقرّه في شهارة إلى صنعاء، حيث استقبله سكانها بحفاوة بالغة، وسلَّمه الوالي التركي جميع المعدات العسكرية التي كانت تابعة للإدارة التركية؛ ليصبح بصفةٍ رسمية الحاكم الشرعي للولاية التركية في شمال اليمن.

---

85) المصدر نفسه، ص113.

86) أهم مناطق الشمال صنعاء والحديدة، وتقع الحديدة في قلب تهامة التي هي جزء من جنوب اليمن، وأهم مناطق الجنوب لحج وعدن وتعز.

الجدير بالذكر أن الإمام يحيى كان ذا توجه استقلالي منذ البداية، مقدمًا نفسه كقائد لحركة التحرير في الجبال الشمالية، ورافضًا الاعتراف بأيٍ من الاتفاقيات المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن اليمن. ورغم هذا الموقف النضالي إلا أن عموم أهل اليمن لم يكونوا مجمعين على قيادة الإمام يحيى، فقد كانت قبيلة الأدارسة التي ينحدر منها أمراء جنوب عسير[87] يطالبون بالسلطة العليا في اليمن، على الضفة الأخرى من شمال اليمن في تهامة، منازعين في ذلك الإمام يحيى، وكانوا عام 1911م قد حاربوا القوات التركية بعد دعمهم ماليًا وعسكريًا من قِبَل إيطاليا، كما أن أميرهم محمد الإدريسي كان قد أبرم عام 1915م اتفاقية مع بريطانيا لدعمه بالمال والسلاح، الأمر الذي مكّنه من السيطرة على جنوب تهامة عام 1917م، ثم بدعم من الأسطول البريطاني في البحر الأحمر سيطرت فرق الإدريسي على شمال تهامة حتى ميناء الحديدة.

ومنذ أن سلّمت بريطانيا الأمير الإدريسي منطقة الحديدة وساحل تهامة، انقسم شمال اليمن بين الإمام يحيى الذي سيطر على المناطق الجبلية، وبين الأمير الإدريسي الذي سيطر على المناطق الساحلية، وعُدَّت التلال منطقة الحدود التي باتت فيما بعد مسرحًا للمعارك بين الأطراف المتنازعة[88].

في الوقت نفسه كانت بريطانيا حريصة على نيل اعتراف الإمام يحيى بالحدود القائمة بين الحكومة اليمنية ومحميات عدن البريطانية، إلا أن جميع محاولاتها في ذلك قد باءت بالفشل، فبعد سيطرة الإمام على المناطق الجبلية تفرّغ لمهمتين أساسيتين؛ الأولى: تحرير جنوب اليمن من القبضة البريطانية. والثانية: استعادة الحديدة من قبضة بريطانيا والأدارسة[89].

---

87) كانت عسير في تلك المرحلة جزءًا من اليمن التاريخي، وفي مرحلة متقدمة من التاريخ جرت صراعات حول منطقة عسير ما بين الأدارسة وابن سعود، انتهت بأيلولة عسير إلى حكم آل سعود لتصبح جزءًا من المملكة العربية السعودية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.

88) مجموعة من المؤلفين السوفييت، **تاريخ اليمن المعاصر 1917 – 1982**، ترجمة محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990، ص13.

89) المصدر نفسه، ص11.

كانت العديد من القبائل القاطنة في الحدود العدنية مؤيِّدة لسلطة الإمام يحيى، وما أن أصدر أوامره لها بالهجوم على عدن حتى استجابت له، وبالفعل تمكَّنت فرق الإمام عام 1919م- بمعاونة قبائل اليمن الجنوبية والوحدات التركية التي رفضت الاستسلام- من السيطرة على أربع مناطق تقع في غرب المحميات العدنية، وترتب على ذلك عودة المحاولات البريطانية للتشاور مع الإمام يحيى، وقد دارت تلك المفاوضات حول مطالبة الإمام باستعادة الحديدة، في حين كانت بريطانيا تطالب الإمام بالاعتراف بالسيطرة البريطانية على منطقة ضالع وقعطبة كمقابلٍ لذلك، لكن الإمام يحيى رفض الاعتراف بالحماية البريطانية على أيٍ من أراضي اليمن الجنوبية، وظل يتحيَّن الفرصة لاستعادة الحديدة بطريقٍ آخر[90].

في النصف الأول من عشرينات القرن العشرين؛ استمر الإمام يحيى في تعزيز سلطته في الجبال، في حين أخذت الإمارة الإدريسية بالانحلال، فالأمير الإدريسي عجز عن تثبيت سيطرته على القبائل المحلية في تهامة، وقد دخل في صراعات مع الضفة الأخرى في شمال عسير التي كانت محكومة من قبَل آل عايض وابن سعود حاكم نجد، بالإضافة إلى حربه القائمة مع الإمام يحيى نفسه. ولتمويل الحروب التي احتاجها لصراعاته فرض ضرائب وإتاوات إضافية على سكان عسير ومناطق تهامة، التي كانت تحت سيطرته، وسعى لمنع التجارة مع المناطق الداخلية لليمن[91].

ومع تكاثر السياسة القمعية للأمير الإدريسي تصاعد النفور حتى شمل جميع سكان منطقة عسير، وبوفاة الأمير الإدريسي عام 1923م تفاقمت الأزمة، خصوصًا وأن خليفته علي الإدريسي قد عجز عن إخماد الخصومة الناشبة في البطانة الإدريسية، وما لبث الحال كذلك حتى أعلن عمُّه مصطفى حكمًا مستقلًا على منطقة تهامة الساحلية، بما في ذلك الحديدة، مستفتحًا ذلك بشن معارك عسكرية ضد الأمير علي الإدريسي[92].

---

90) المصدر نفسه، ص12-13.

91) المصدر نفسه، ص14.

92) المصدر نفسه.

لكن الأمير علي واجه هذا الانقلاب بشدة، فقمع أنصار الأمير مصطفى، وأبعد مستشاري والده والمؤثرين وذوي الصلات من البلاد، وقد استطاع بذلك إخماد التمرد، لكنه خسر في المقابل دعم القبائل القوية المؤثرة، وبعد أن أدرك هذا الأثر، سعى لاستدراك ما فعل بصرف جميع ما في الخزينة لرشوة المشايخ، الأمر الذي تزامن مع عدوٍ آخر ينازعه السلطة، وهو الأمير حسن، وإذ ذاك كان احتدام الوضع قد بلغ أشده، وهو ما أتاح للمتربّصين في المناطق المحيطة استغلال هذه اللحظة، ومن بينهم الإمام يحيى، إذ استطاع أن يجذب العديد من مشايخ القبائل والشخصيات المؤثرة في تهامة إلى صفه، ووجه نشاطه العسكري عام 1924م ضد القبائل المؤيدة للحكم الإدريسي، حتى تمكَّن من السيطرة على الحديدة وجنوب وشمال تهامة، وعلى إثر ذلك أعلن الإمام يحيى توحيد جميع الأراضي اليمنية حول منطقة الجبال باعتبارها حصن الإمامة الزيدية التقليدي[93].

وهكذا نلاحظ أن الطريقة التي استولى بها الإمام يحيى على السلطة تتشابه في بعض وجوهها مع النموذج الخلدوني، خاصة مع المقولة الثانية التي تنص على أن الملك لا يكون إلا بالشوكة والعصبية، إذ استطاع الإمام محمد بن يحيى أن يؤلب القبائل ويغزو بهم جنود الأتراك، كما استطاع ابنه من بعده أن يواصل الغزو وأن يتمكن- مستفيدًا من الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية آنذاك- من دحر الجنود العثمانيين وإخراجهم من اليمن. فإذا كانت طريقة التأسيس تطابق النموذج الخلدوني، فقد يكون من المناسب عندئذ أن نطّلع على طبيعة التركيبة الإدارية لهذه الدولة، وكيفية توزيع السلطات فيها، والعوامل التي قادت إلى سقوطها، وما إذا كانت تختلف عن الدولة القاسمية التي سبقتها.

وإذا بدأنا بقمة الهرم السلطوي للدولة، فسنجد أن معظم المصادر تشير إلى أن جميع السلطات السياسية بالإضافة إلى الجيش وبيت المال؛ كانت تتمركز بيد الإمام يحيى وأفراد أسرته؛ بل إن أسرة الإمام كانت تتطابق تمامًا مع الدولة، فقد كان أبناؤه هم الأمراء الذين يرأسون سائر الألوية في الدولة، ابتداء بإمارة الجيش والشرطة وانتهاءً بمحاكم

93) المصدر نفسه.

الشرع، وكانوا يتمتعون بصلاحيات غير محدودة، ولم يكونوا مسؤولين إلا أمام جلالة الإمام الوالد[94].

ومنذ فترة مبكرة بدأ الإمام يحيى يحول نفسه إلى ملك، ويحول دولته إلى مملكة تحمل اسمه، فصارت «الدولة المتوكلية» ولم يظهر اسم الدولة المتوكلية إلا عام 1927م، حين نشرت الاتفاقية اليمنية–الإيطالية، وظهر لأول مرة اسم «صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية الإمام يحيى» بدلًا من الدولة اليمنية الإسلامية، وقد اعترض بعض الشيوخ الزيديين على هذه التسمية[95]. وفي عام 1924م اقترح عامل صنعاء وأمير الجيش فيها على الإمام يحيى أن يسند ولاية عهد الإمامة الشرعية إلى ابنه الأكبر سيف الإسلام أحمد، واستطلع الإمام رأي أكابر العلماء الذين انتهت المراجعة بينهم بلزوم إسناد ولاية العهد إلى أكبر أنجال الإمام، وحرروا بذلك إقرارًا، ووضعوا علاماتهم عليه[96]، وقد تظاهر الإمام يحيى بأنه على الحياد، بل وبأنه ضد ولاية العهد، فأرضى بذلك المناوئين، كما أن تظاهره هذا أدى لسعي أنصار ولاية العهد إلى اكتساب المؤيدين تدريجيًا، وفي سرية أحيانًا[97].

أما من الناحية الشكلية فقد كان الهرم السلطوي يتخذ الشكل الآتي:

1. **الإمام:** وهو على رأس الهرم، وبيده كل الصلاحيات.
2. **المجلس الاستشاري (مجلس الدولة):** ويختص بمناقشة المسائل الدينية والسياسية

---

94) انظر: فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن–1872–1918**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986. ص438.

95) انظر: أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير، **حياة الإمام على بن عبد الله الوزير: كما سمعت ورأيت**، بيروت، منشورات العصر الحديث، 1987، ص212.

96) المصدر نفسه، ص209.

97) المصدر نفسه، ص210.

والحربية. وقد أوكل الإمام إلى ابنه أحمد رئاسة لجنة الإصلاحات التي وضعت الأسس والضوابط كنوع من الدستور[98].

3. سكرتاريو الديوان الإمامي: ويسمون الوزراء، وهم ينفذون قرارات الإمام ومجلس الدولة[99].

أما من الناحية الإدارية فقد كانت الدولة مقسمة إلى ألوية، يزيد عددها وينقص، بحسب سعة الدولة وانكماشها، وكان مشايخ القبائل يباشرون السلطات الإدارية والقضائية والعسكرية في مناطقهم باسم الإمام الذي كان يُرسل إليها موظفيه، وتنقسم رُتبهم إلى: (أ) الأمراء ونوابهم (ب) العمال (جـ) العقال (د) الحكام، وهؤلاء عادة يكونون من عائلة الإمام، وقد كان هذا التقسيم السلطوي وما يترتب عليه من مصالح ومفاسد؛ يسبِّب تمردات من قبل القبائل، كما حصل عام 1922م من قِبل قبيلتي حاشد وبكيل اللتين كانتا الدعامة الأولى وجناحَا الإمام في الحكم والسلطة، وكان السبب وراء تمرد القبيلتين انتقاص الإمام لسلطة مشايخهما عن طريق الموظفين الذين يُرسلون إليهما من قبل الإمام، بالإضافة إلى توقُّف الإعانات المالية لمشايخهما[100].

ولكي تكتمل هذه الصورة فلا بد من الإشارة إلى الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث كانت الحياة الاقتصادية في اليمن رهينة بتوفر المياه، وحيثما يتوفَّر الماء يتوفر العيش والإقامة، مما أدى إلى تباين في الأوضاع الاقتصادية بين مناطق اليمن، وإلى تباين مماثل بين فئات المجتمع، حيث كانت الزراعة هي السائدة في مناطق الجبال، في حين كان أهل

98) سالم، **تكوين اليمن الحديث**، ص132-133.

99) ج. أنكارين، **مذكرات دبلوماسي في اليمن**، ترجمة قائد محمد طربوش، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993. ص155.

100) سيد، **تاريخ اليمن الحديث**، ص31.

تهامة يعتمدون على التجارة[101]. وقد كان الإمام يهتم بنفسه بالأمور المالية[102]، وتكاد المشروعات الصناعية كلها تنحصر في يديه، كورشة الأسلحة، ومصانع القطن، ومحطات الكهرباء[103]. كما كان للدور الخارجي أثر كبير على اقتصاد اليمن، كبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث أدت المناوشات الدائرة بينها إلى انعدام الأمن والاستقرار في البلد[104]، كما كان للحالة الانعزالية أثر سيء على الوضع الاقتصادي اليمني[105].

2.8. انهيار الدولة المتوكلية

إن أول محاولة انقلابية وقعت لإنهاء نظام الإمامة في أواخر حكم الإمام يحيى، وكان ذلك من داخل المذهب الزيدي، ومن داخل الأسرة الحاكمة، وذلك بقيادة شخصيتين مهمّتين من أسرة الإمام؛ الأولى: عبد الله بن أحمد الوزير، وقد كان أحد القادة الإداريين والعسكريين المقربين من الإمام يحيى، علاوة على ما بينهما من علاقة المصاهرة، إذ كان زوجًا لبنت الإمام. ورغم هذه العلاقة الأسرية الوطيدة إلا أنه لم يحظ بموقع الرجل الثاني الذي كان يرنو إليه، إذ كان الإمام يحتفظ بذلك الموقع لأبنائه. أما الشخص الآخر فهو أحمد بن أحمد المطاع، وهو سيد من سلالة العباس بن علي بن أبي طالب، ولكن من جهة أمه- أم البنين بنت حزام- وليس من جهة السيدة فاطمة، مما قلل من حظه في تولّي الإمامة[106]، وبناء على هذا فقد كان غير مبال أو غير ملتزم بالمبدأ الزيدي الذي يحصر منصب الإمامة في الفرع الفاطمي، فنشط في مسار سياسي سري- هو والوزير- يهدف لتجميع القوى المعارضة للإمام يحيى، والعمل في حالة وفاته على تنصيب عبد

---

101) المصدر نفسه، ص29. ويرى الدكتور سيد مصطفى سالم أن اهتمام أهل تهامة بالتجارة وأهل الجبال بالزراعة يرجع إلى طبيعة الأرض الحجرية الحارة، في مقابل وجود موانئ عديدة كالحُديدة واللحية، بخلاف أرض الجبال والهضبة التي تتميز بالخصوبة والغنى. يُنظر: **تكوين اليمن الحديث**، ص21 وما بعدها.

102) أبونتي، **مملكة الإمام يحيى**، ص120.

103) سيد، **تاريخ اليمن الحديث**، ص34.

104) المصدر نفسه، ص32 وما بعدها؛ و443-444 و449 و451 فما بعدها.

105) المصدر نفسه، ص441.

106) Stookey, p.214.

الله الوزير إمامًا، وإحباط أي محاولة لانتقال الإمامة إلى الأمير أحمد، وقد استطاع السيد المطاع أن يضم إلى خطته ابنَيْ الإمام يحيى- الحسن والحسين- ليعملا مع الوزير للإطاحة بأبيهما وأخيهما أحمد[107]، وقد تمكنت هذه المجموعة في 17 فبراير 1948م من اغتيال الإمام يحيى، والاستيلاء على السلطة في صنعاء، غير أنها لم تتمكن من اغتيال أو اعتقال الأمير أحمد الذي كان في تعز، والذي استطاع أن يحشد القبائل الزيدية الموالية لأبيه ليعلن نفسه إمامًا شرعيًا على اليمن، وتمكن بذلك من دحر الوزير بعد 24 يومًا فقط من مقتل الإمام يحيى[108].

ورغم أن المحاولة الانقلابية قد نجحت في إزاحة الإمام يحيى، إلا أنها لم تنجح في إسقاط دولته، حيث احتاج الأمر إلى انقلاب آخر يقوده ضابط من «موالي النعم وصنائع المعروف» بحسب التعبير الخلدوني، وذلك الضابط هو عبد الله السلال، الذي ينحدر من أسرة يمنية متواضعة، إذ تقول بعض الروايات إن والده كان يعمل على رعاية الحيوانات الضالة في سوق صنعاء، وكان الابن يساعده في هذه المهمة، ولما علم الإمام يحيى بأحوال الأسرة أمر بإرسال الابن إلى المدرسة على نفقته الخاصة، فابتُعث عام 1936م إلى العراق مع مجموعة من الطلاب اليمنيين، حيث التحق بالأكاديمية العسكرية في بغداد، ثم عاد إلى اليمن ليصبح ضابطًا في جيش الإمام.

وبعد أعوام قليلة قُتِل الإمام يحيى، ثم اكتُشف في التحقيقات أن عبدالله السلال كان أحد المشاركين في جريمة الاغتيال، فأدخِل السجن من قبل الإمام أحمد الذي صار إمامًا بعد مقتل أبيه، غير أن العلاقة الحميمة بين عبدالله السلال والأمير البدر بن الإمام أحمد ساعدت على إخراج السلال من المعتقل، بل جعله الإمام بدر قائدًا لحرسه الخاص، ليعيّنه بعد ذلك مديرًا لميناء الحديدة، لكن بعض المصادر تفيد أن السلال كان في الجانب الآخر على اتصال بالمخابرات المصرية، وكان يعمل معها في تنسيق تام للإطاحة بنظام الإمامة في اليمن.

107) Ibid, 216.

108) Ibid, 222.

في أبريل عام 1959م ذهب الإمام أحمد للاستشفاء في مدينة روما، تاركًا إدارة الدولة إلى ابنه سيف الإسلام البدر، وقد كانت للبدر علاقة وثيقة مع النظام الناصري في مصر، بل وقد كان على صلة حميمة مع الرئيس عبد الناصر، وكانت الأكثرية الزيدية في اليمن يعارضون التدخل المصري في اليمن، وقد قام البدر بجولة تفقدية في البلاد ليخفف من تلك المعارضة، حيث أقال حاكم صنعاءالزيدي، وشدد العقوبة على بعض الضباط، وعين عددًا من المصريين في مناصب عليا في الدولة، وكان الإمام البدر يظن أنه بالتقرب من النظام المصري سيقوي الإمامة.

وحين عاد الإمام أحمد من روما وحاول استعادة صلاحياته؛ واجه اعتداءً على حياته، فأدرك حينئذ أنه قد ارتكب خطأ قاتلًا بانضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، ولكنه شعر بالارتياح عندما فشل مشروع الوحدة، غير أن عبد الناصر كان يعمل للاستيلاء على اليمن منذ عام 1959م، وذلك بالتخطيط المستمر مع العقيد عبد الله السلال، وحانت الفرصة لتنفيذ الخطة الناصرية حينما توفي الإمام أحمد في 19 سبتمبر 1962م، فقام البدر- الذي تولى الإمامة بعد أبيه- بتعيين العقيد السلال قائدًا للجيش، ولم يلبث السلال إلا أسبوعًا واحدًا لتعبئة قواته؛ ليقوم في 26 سبتمبر 1962م بتنفيذ انقلابه الذي صار يعرف بثورة 26 سبتمبر المجيدة[109].

109) أخذت هذه النقاط بتصرف من:

Eric Macro, Yemen and The Western World, (London, C. Hurst & Co.,1968) pp.125127-.

الفصل الثالث: الإمامة الزيدية والنموذج الخلدوني: توافق واختلاف

لقد كان هدفنا من هذا البحث أن نختبر بعض مقولات النموذج الخلدوني فيما يتعلق بقيام الدول وسقوطها، وقد رأينا أن نجعل من الدولة الزيدية في اليمن وحدة للتحليل وحالة للاختبار، وبما أنه لم تتوفر للدولة الزيدية في اليمن كينونة واحدة مستمرة عبر القرون وإنما كانت تمر بمراحل من التأسيس وإعادة التأسيس، فقد رأينا أن نكتفي بدراسة النماذج الثلاثة التي مرّت بها الدولة الزيدية في اليمن لنرى كيف جرت عمليات التأسيس والسقوط في كل مرحلة؛ وما إذا كانت تلك العمليات تتطابق مع النموذج الخلدوني أم تتعارض، وما إذا كان في مقدورنا أن ندخل بعض التعديلات أو الاستدراكات على ذلك النموذج اعتمادًا على الحالة اليمنية هذه.

3.1. نمط التأسيس:

يتحدث بعض المؤرخين عن نموذج «الأجنبي الحكيم» الذي يأتي من خارج المجتمع المحلي، وينال رضا المجموعات المتصارعة حول السلطة، فتجعله حاكمًا عليها لما له من الحياد والحكمة. فهل ينطبق هذا على قيام الدولة الزيدية في اليمن؟

لا شك أن الإمام يحيى بن الحسين الهادي إلى الحق- مؤسس الدولة الزيدية في نموذجها الهادوي- كان عالمًا حكيمًا أجنبيًا على المجتمع اليمني، ولكنه لم يكن شخصًا محايدًا يسعى لفض النزاعات بين المجموعات القبلية المتصارعة في اليمن وحسب، وإنما كان ثائرًا وخارجًا على الخلافة العباسية في العراق، وكان صاحب مذهب ديني-سياسي مكتمل الأركان، وكان يبحث عن موقع جغرافي بعيدًا عن مركز الخلافة؛ ليجمع فيه أتباعه، ويقيم فيه دولته، عن طريق الدعوة إلى المذهب، وعن طريق فض النزاعات القبلية، وإبرام المعاهدات، وأخذ البيعة، وحماية الدولة الناشئة، وتوسيع رقعتها الجغرافية عن طريق القتال، إذا لزم الأمر.

فإذا كان تأسيس الدولة الزيدية في اليمن قد تم بهذه الصورة، فإن هذا نمط من التأسيس يختلف كثيرًا عن التصور الخلدوني لتأسيس الملك؛ فابن خلدون يرى أن العصبية القبلية «البدوية» هي أساس الانطلاقة نحو إقامة الدولة، ولكنها تحتاج إلى أن تتقوى بالدين. ولكن ما نراه في حالة الإمام يحيى بن الحسين أن التماسك الديني–المذهبي أساس الانطلاق، ولكنه يتقوى بالعصبيات القبلية؛ فالقبيلة في الدولة الزيدية لم تكن متغيرًا مستقلًا، وإنما كانت متغيرًا تابعًا للمذهب[110].

ورغم تأكيد ابن خلدون على عامل العصبية إلا أنه لم يفته ملاحظة تأثير «العامل الخارجي» في نشأة الدولة، فيشير (في الفصل الثامن والأربعون والتاسع والأربعون) إلى نوعين من الدول: دولة مستقرة ودولة حادثة. فيقول إن هذه الأخيرة لا تنشأ إلا عندما تأخذ الدولة المستقرة في الهرم والانتقاص[111]. ثم يؤكد أن الدولة الحادثة نفسها تنقسم إلى نوعين: نوع يؤسسه الدعاة والخوارج، وهؤلاء لا بد لهم من المطالبة؛ ونوع يؤسسه ولاة الأطراف إذا تقلص ظل الدولة المستقرة وانحسر عنهم تيارها، وهؤلاء لا تقع منهم مطالبة؛ لأن قصاراهم القنوع بما في أيديهم، وذلك نهاية قوّتهم[112]. فإذا أجرينا هذا على نشأة الدولة الزيدية في اليمن، سنجد أنها اتخذت في بداية نشأتها صورة الدعاة الخوارج على الدولة العباسية، حيث خرج يحيى بن الحسين إلى طبرستان، ولكنه سرعان ما غادرها حينما بلغه تهديد أميرها من قبل العباسيين[113]، وهذا العجز عن المطالبة جعله يتحول إلى نمط الاستيلاء على الأطراف، فاستولى على اليمن مستفيدا من ضعف الدولة العباسية وعدم استقرارها، وكان ذلك نهاية قوّته.

---

110) تراجع في هذا الصدد نصوص رسالته إلى أحد العلويين يدعوه إلى مبايعته، ويشخص في تلك الرسالة حالة الضعف والاضطراب الذي كانت تمر به الخلافة العباسية، (يوجد نص الرسالة في: حسن خضيري أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، ص62).

111) ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج1، ص371.

112) المصدر نفسه، ج1، ص372.

113) أحمد، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، ص54.

أما دولة الإمام يحيى شرف الدين (1507م-1558م) فقد سارت على نمط الخوارج على الدولة المستقرة، والتي كانت تمثلها آنذاك دولة بني طاهر (1454م-1526م)؛ إذ استطاع الإمام يحيى شرف الدين أن يؤسس دولته ويعزز مكانته بسبب الغزو الخارجي الذي تعرضت له دولة بني طاهر من قبل الأتراك الشراكسة، فأدى إلى سقوطها. وفي مقابل هاتين الحالتين تبرز حالة ثالثة: وهي حالة الدولة الحادثة التي لا تنشأ إلا عندما تأخذ الدولة المستقرة في الهرم والانتقاص. وهذه حالة تتجسد في الطريقة التي تأسست بها الدولة المتوكلية، حيث استطاع الإمام يحيى أن يحكم سيطرته على اليمن مستفيدًا من حالة الهرم والانتقاص، التي كانت تمر به الخلافة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها.

3.2. نمط السقوط:

يلاحظ أن الصراعات الداخلية بين قبائل اليمن والتي مهدت الطريق لنشأة الدولة الزيدية؛ قد عملت هي ذاتها- ضمن عوامل أخرى- على سقوطها فيما بعد، إذ إن الطاقة المادية والروحية التي توفرت لهذه الدولة في عهد التأسيس قد تبددت في صراعات مركبة قادتها إلى السقوط، وقد كانت بعض تلك الصراعات تعود لخلافات فكرية في داخل المذهب الشيعي، في حين كان بعضها الآخر يعود إلى صراعات سياسية داخل الأسرة الحاكمة، وذلك إلى جانب صراعات مع زعماء القبائل، وأخرى مع القوى الدولية.

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب في هذا الصدد هو الصراع حول انتقال السلطة؛ والذي يمثل مفارقة بيّنة لأصول المذهب الزيدي، حيث إن من مبادئ الإمام زيد- التي خرج من أجلها- أن الخلافة ليست بالوراثة المطلقة، وأن الإمامة تتم باختيار أهل الحل والعقد لمعلن الخلافة من آل البيت. ولكن الدولة الزيدية في اليمن لم تراع هذا المبدأ في أغلب حالاتها. وفي هذا السياق يعتقد روبرت ستوكي- المؤرخ البريطاني الذي عاش في اليمن إبان حكم الإمام يحيى- أن من أخطر العقبات التي واجهت نظام الإمامة الزيدية في

اليمن هو الغموض المذهبي فيما يتعلق بطريقة انتقال السلطة من إمام إلى آخر[114]، إذ إن طلب الإمامة يعتمد على الخصائص الشخصية لمن يطلب الإمامة، ثم حين يصبح إمامًا ينشئ البنية السياسية التي يراها مناسبة لأوضاعه، والتي عادة ما تزول بزواله[115].

ويلاحظ الكاتب نفسه أنه في فترة من سنة 1222م إلى سنة 1436م تقدم إلى الإمامة ما لا يقل عن عشرين شخصًا، وأن سبعة من هؤلاء كانوا من أحفاد الإمام قاسم الرسي، وثلاثة من أحفاد حفيده الهادي، كما لاحظ أنه في بعض الأحيان لا يوجد من يتقدم لمنصب الإمامة، في حين يتقدم إليها في أحيان أخرى ثلاثة أو أربعة في آن واحد، أما انتقال الإمامة من والد إلى ولده فلم يقع إلا مرتين فقط، وما يلفت النظر في تاريخ الإمامة الزيدية أن عملية انتقال السلطة كانت تتم في أغلب الأحيان عن طريق القوة، مما يستلزم بحثًا مستمرًا عن القوة القبلية المقاتلة، ما أوجد بدوره ارتباطًا لا يخفى بين عملية انتقال الإمامة والصراع القبلي؛ فكأن نظام الإمامة الزيدية قد أنعش القبلية بدلًا من القضاء عليها أو إضعافها[116].

لقد أشرنا في مقدمة البحث إلى أن السلالة الفاطمية–العلوية والمذهب الزيدي هما النواة الصلبة التي تشكلت منها عصبية الأئمة، والتي تقوت لاحقًا بالقبائل اليمنية ذات الشوكة، والتي تغلبت على غيرها من القبائل، حتى تحقق لها الملك في اليمن، ولكن نلاحظ أن الدولة الزيدية الثالثة بدأت في نهاياتها تتراجع من مقام المذهب إلى مقام الأسرة، حيث صارت الدولة تعرف باسم «الدولة المتوكلية» وهي نسبة إلى شخص الإمام، وليس إلى اليمن أو الإسلام، وقد صارت ولاية العهد تحصر في الابن الأكبر للإمام.

لقد كان الإمام المؤسس للدولة الزيدية الأولى إمامًا ورعًا من ناحية التدين، وعلى

114) Stookey, p125.

115) Ibid, p125.

116) Ibid, p126.

قدرة عالية في تأليف الأتباع وإدارة المعارك العسكرية، ولكن حينما آلت شؤون الدولة إلى أبنائه سرعان ما نشب النزاع بينهم، حيث تخلى ابنه الأكبر- مرتضى محمد- عن الإمامة لأخيه الناصر أحمد، وقبل وفاة الإمام الهادي عام 943م بدأ أبناؤه الثلاثة يتنازعون فيما بينهم، حيث صار كل من المنصور يحيى والقاسم المختار يدعي الإمامة لنفسه، وتطاول الصراع بينهما لعقود، مع اصطفاف القبائل وتوزعها بينهما، ونتيجة لذلك دُمِّرَ مركز الإمامة الزيدية في صعدة، حتى آلت الإمامة إلى يوسف بن المنصور (977م-1012م)، الذي لُقِّبَ بالداعية، ودخل في معارك دامية ضد شيوخ القبائل. ونتيجة لهذا الضعف والاقتتال برز جناح قيادي آخر مناهض لسلالة الإمام الهادي، وتنحدر هذه القيادة الجديدة من أحفاد محمد بن القاسم الرسي، عم الإمام المؤسس، ما عمق الخلافات داخل السلالة الحاكمة، ولم يعد من هو راغب في التطلع لموقع الإمامة، حتى أن أحد العلويين من أرض الديلم (أبو الفتح الديلمي) قدِمَ إلى اليمن، وادعى الإمامة لنفسه، ولكنه سرعان ما لقي حتفه على يد علي الصليحي منهيًا بذلك الوجود السياسي للزيديين لفترة طويلة من الزمن[117].

3.3. الصراعات مع شيوخ القبائل:

مثلما عانت الدولة الزيدية في اليمن من الصراعات الداخلية في الأسرة الحاكمة فقد عانت أيضًا من الصراعات ضد شيوخ القبائل، مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقة بين الدولة الزيدية والقبائل اليمنية[118]، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدراسة التي قام بها موريس غودلييه حول العلاقة بين القبائل والدول، منتهيًا فيها إلى القول بأن هناك نمطين

117) Ibid, p97- 98.

118) تنقسم القبائل اليمنية إلى أربع مجموعات رئيسية وتتوطن كل مجموعة في إقليم جغرافي معلوم. والمجموعات هي: تجمع قبائل مذحج، وتسكن المنطقة الشرقية من اليمن؛ تجمع حميّر ويسكن المناطق الجنوبية الجبلية؛ تجمع همدان وتنضم تحته قبيلتا حاشد وبكيل في المناطق الشمالية من اليمن. حاشد وبكيل هما ابنا أب واحد (هو جشم بن حبران الذي ينتهي نسبه إلى عمرو بن همدان).

مختلفين من هذه العلاقة؛ نمط الدولة التي تحملها القبائل، حيث تواصل هذه القبائل وجودها بعد مولد الدولة؛ ونمط الدول التي تستلحق القبائل التي كانت تحملها، ولكن تحولها أو تهمشها[119] .

في الحالة الأولى؛ تُقتَسَمُ السيادة بين القبائل والدولة، ويمكن لأعضاء القبيلة أن يستمروا في حق امتلاك السلاح، ويمثّل لذلك بدولة المدينة التي أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم[120]، والمملكة السعودية التي أسسها محمد بن سعود[121]. أما في الحالة الثانية؛ تُجرّدُ القبيلة من سلاحها تدريجيًا، حيث تسعى الدولة إلى إنشاء شرطة وجيش مستقل لممارسة سلطاتها داخل أراضيها وخارجها، ويمثل لذلك بتطور الدولة في أوروبا القديمة[122]. ومن الواضح في الحالة اليمنية أن القبائل ظلت تواصل وجودها ونفوذها بعد مولد الدولة الزيدية، فالقبيلة على أهميتها السياسية لم تدمج في بنية النظام الحكومي، كما لاحظ بعض الباحثين، مما جعل هذا الوضع يمثل مفارقة ظلت تلازم نظام الإمامة حتى سقوطه[123].

ومن المفارقات أيضًا أن زعماء القبائل– القوى الشعبية المقاتلة– قد سعوا للدخول في الطائفة الشيعية، فاكتسبوا بذلك مزيدًا من القوة والمشروعية، وهي لم تمكنهم من الاستيلاء على الدولة وحسب، وإنما مكنتهم من مزاحمة نظام الإمامة وإسقاطه في بعض الأحيان.

---

119) موريس غودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، ص48.

120) وهذا التصور لدولة الرسول صلى الله عليه وسلم غير صحيح؛ لأن السيادة كانت منحصرة في طرف واحد، وهو طرف الدولة، مع إتاحة الدولة للأفراد امتلاك السلاح الذي كانت تستخدَمه فيما تقرّره. كما أن امتلاك السلاح من قبل الأفراد لم يعد إلى القبيلة؛ لأن العصبيَّة القبلية قد انصهرت في الأمة.

121) المصدر نفسه، ص49.

122) المصدر نفسه، ص58.

123) Paul Dresch, Tribal Relations and Political History in Upper Yemen, in: B.R. Pridham, ed., Contemporary Yemen: Politics and Historical Background (London & Sydney & Center for Arab Gulf Studies: University of Exeter, 1984) p.154.

ولهذا فقد ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن الإمام يحيى كان يتخوف من القبائل، ويعتمد على حكم البلاد بنوع من توازن القوى فيما بينها، وذلك بإثارة الخلافات بينها. كما أنه كان يوجِدُ نوعًا آخر من التوازن بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي- والذي يسمى باليمن الأسفل- وذلك بالمحافظة على نمطين من الحياة؛ نمط السهل الشافعي الذي يزرع، ونمط الجبل الزيدي الذي يحكم ويسيطر. ويرى هؤلاء المؤرخون أن مظهر هذا الخلاف يبدو عليه الطابع الديني، ولكنه كان يساعد نظام الإمامة سياسيًا[124].

3.4. الإمامة والمؤسسة العسكرية:

لا يوجد في المراجع ما يؤكد أن أئمة الزيدية في اليمن كانوا يعتمدون في معاركهم العسكرية على جيوش نظامية مماثلة للمؤسسات العسكرية التي طورها الأتراك الشراكسة أو العثمانيون، وإنما كانوا يعتمدون على قوى شعبية غير نظامية قوامها عناصر قبلية موالية ومتمرسة على القتال، ولم يتغير هذا النمط بصورة كبيرة إلا في عهد الإمام يحيى حميد الدين، بل إن الإمام يحيى نفسه كان يعتمد في بداية عهده على القوى الشعبية غير النظامية حيث يستنفر زعماء القبائل، فتنهض معه للقتال على سبيل التطوع بما يتوفر لها من سلاح وعتاد دون أن يتكلف الإمام بأسلحة أو نفقات مالية، فبعد فتح تعز انتظم هؤلاء فيما يسمى «بالبراني» والبراني هو الجيش الشعبي غير المنتظم، يكون المسؤول عن أفراده عرفاؤه من مشايخ القبائل، أو وجهاء المحلات الضمناء عليهم، حيث كان شيوخ القبائل المشاركة في المعارك يعيّنون «عريفًا» من القبيلة يكون مسئولًا عن الأفراد[125].

لكن، بعد خروج الأتراك من اليمن عام 1918م، بدأ الإمام يتخلى عن هذه الطريقة القتالية ويقلل من الاعتماد على القوة القبلية، ويعود هذا التغيير في الاستراتيجية العسكرية إلى أن الإمام قد تسلم أسلحة ضخمة من اللواء التركي محمد نديم، وهي الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش التركي في منطقة الحديدة وصنعاء، كما أن مئات من

124) Ibid, 439.

125) Ibid, 125.

الضباط الأتراك فضلوا البقاء في اليمن[126]، وفي ضوء هذا ارتأى الإمام يحيى أن يكوّن جيشًا نظاميًا على الطريقة التركية، حيث يتولى الضباط الأتراك الذين فضّلوا البقاء باليمن تدريب الجنود تحت إشراف الأمير علي بن عبد الله الوزير[127]، وبناء على ذلك فقد جُمِع جنود كثر من بني مطر والبستان وسنحان وبني الحارث وغيرهم، وتشكلت منهم عدة فرق في معسكر «العرضي» بصنعاء[128].

ويعقد كاتب سيرة الإمام يحيى فصلًا كاملًا تحت عنوان «الأمير يرسي قواعد الدولة الحديثة»؛ يؤكد فيه أن الوزير هو من اقترح على الإمام أن يكوّن لواء من أبناء تعز أنفسهم، وأن يستغني عن القوة القبلية التي نزلت معه، فهذه قد تفرقت، وإذا عادت فستعود إلى مرابعها لأنها في الأصل نزلت مع الإمام متطوعة، فلم تدفع لهم الحكومة سلاحًا وإنما جاءوا بأسلحتهم، ولم تجر لهم مُرتبات ثابتة عدا الصرف اليومي، وكلُّ ما هناك هو أن يقيد اسم المقاتل تحت مسؤولية العريف الذي ينتمي إلى القبيلة نفسها أو المحل، وهكذا أمر الأمير- بعد موافقة الإمام- بتشكيل آلاي سُمِّي (الآلاي الرابع) عام 1920م، والآلاي يعني اللواء، وتكوَّن كل أفراده وضباطه من أبناء تعز[129]، وكان الآلاي الرابع تحت قيادة أمير الآلاي (حمدي بك)، أحد الضباط الأتراك المتخلفين عمن سلموا أنفسهم للإنجليز في عدن[130]، ولما مات حمدي بك خلفه اللواء أحمد جودت، ثم خلفه أحمد المهدي، ثم محمد شايع السري، وقد استمر هذا الأخير حتى قامت الثورة عام 1948م، فحبسه الإمام أحمد ثم قتله[131].

---

126) الوزير، حياة الإمام على بن عبد الله الوزير، ص93. والمؤلف هو ابن أخ صاحب السيرة، ولذلك فهو متعاطف مع مواقف عمه، ولكنه يروى الأحداث بموضوعية ومن موقع المشاهد والمشارك.

127) المصدر نفسه، ص83.

128) المصدر نفسه، ص84.

129) المصدر نفسه، ص125.

130) المصدر نفسه، ص126.

131) المصدر نفسه، ص126

وكما أن الإمام يحيى قد قلص اعتماده على القوى الشعبية المقاتلة وأحلّ المؤسسة العسكرية الحديثة بدلًا منها، فقد رأى من ناحية أخرى ألا يحصر قيادة الجند في السادة المنتمين للمذهب الزيدي- كما كان في أول عهد دولته- وإنما فتح مجالًا للشرائح الاجتماعية الأخرى للدخول في الخدمة العسكرية، وكان يظن أنه يستطيع بمثل هذه السياسة أن يستميلهم إلى جانبه ويكسب ولاءهم، وبناء على ذلك التصور سمح لمجموعة من الطلاب اليمنيين- من ذوي الأصول الاجتماعية المتواضعة- أن يلتحقوا- عام1936م وما بعده- بالأكاديمية العسكرية في العراق، حيث أرسل بعثتين عسكريتين إلى العراق، وهكذا فقد صارت الدولة المتوكلية تعتمد على الجيوش النظامية، وليس على الولاءات المذهبية-القبلية.

وغني عن الذكر أن مثل هذه التراجعات ترتبت عليها نتائج سلبية لم يتوقعها الإمام، فما إن أكمل هؤلاء الطلاب تدريبهم العسكري وعادوا إلى اليمن ليكونوا ضباطًا في جيش الإمام- وكان من أشهرهم عبدالله السلال-؛ إلا وقد شرعوا-متأثرين بأيديولوجية التيار القومي- في تأسيس النواة الثورية التي أطاحت فيما بعد بنظام الإمامة في اليمن.

3.5. الثورة ضد نظام الإمامة:

لقد تعرض نظام الإمامة في اليمن في كل مرحلة من مراحل تطوره إلى كثير من الاهتزازات والثورات، غير أنه يُلاحَظ أن معظم تلك الثورات- بما فيها ثورة عام 1948م- قد باءت بالفشل، لأن القبائل وقفت إلى جانب الأئمة. أما الحالة الوحيدة التي أصابت نجاحًا، وطُوِيَ على أثرها نظام الإمامة الزيدية في اليمن هي حالة الثورة التي وقعت عام 1962م، فالسؤال المطروح: ما طبيعة هذه الثورة التي أنهت نظام الإمامة؟ ومن الفاعلون الأساسيون فيها؟

تعود أسباب هذه الثورة -بحسب بعض الباحثين الغربيين- إلى تفاقم الاختلاف التاريخي العميق بين أتباع المذهب الشيعي-الزيدي في الشمال اليمني، وأتباع المذهب الشافعي في الجنوب، وأن بعض أسباب ذلك التفاقم تعود إلى عوامل اقتصادية، حيث

صارت المصالح الاقتصادية (للشوافع)- وهي مجموعات حضرية تجارية- تتعارض مع المصالح الاقتصادية لقبائل الشمال، وهي مجموعات بدوية تعتمد على الرعي، وتتوطن في مناطق جبلية ليس لها منفذ إلى الخارج إلا من خلال مدن الجنوب، كتعز وعدن[132]، وهذا تفسير لا غبار عليه من حيث المبدأ، ولكنه يحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

لقد كان المجتمع اليمني ينقسم على الصعيد المذهبي إلى شقيّن أساسيين؛ يتجلى الأول في أئمة المذهب الزيدي وأتباعه الذين قطنوا المناطق الجبلية في الشمال[133]، في حين يمثِّل الشق الثاني في أتباع مذهب الإمام الشافعي، الذين استقروا في المناطق السهلية والجنوبية الغنية اقتصاديًا[134]. كان الجنوب خاضعًا لسلطة الأئمة حتى عام 1732م، وهو العام الذي استقلت فيه المناطق الجنوبية (عدن، ولحج، ويافع، وحضرموت...) عن الهيمنة الزيدية[135]. ونظرًا للأهمية الاقتصادية التي حظيت بها هذه المناطق فقد تنامى الوجود البريطاني فيها، منذ القرن التاسع عشر، وترتب على ذلك أن أُخضِع سلاطين الجنوب للهيمنة البريطانية عبر اتفاقيات تعاونية ومعاهدات حماية [136]، وصارت مدينة عدن مقرًا مهمًا للتجارة البريطانية الدولية، وقاعدة عسكرية لحماية المصالح البريطانية الاستراتيجية في الهند والخليج العربي من جهة أخرى[137]. وبالطبع شكّل هذا الوجود البريطاني في الجنوب شوكة في حلق الأئمة الذين هيمنوا على الأراضي الشمالية بعد انتزاعها من النفوذ العثماني؛ مما يفسر سياسة الإمام يحيى حميد الدين الرامية إلى توحيد شقيّ اليمن؛

---

132) Alsadair Drysdale, The Middle East and North Africa: A Political Geography. (Oxford: Oxford University Press, 1985) p.156

133) سالم، **تاريخ اليمن الحديث**، ص23.

134) انظر: سعيد، **ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم**، ص192.

135) محمد الحداد، **التاريخ العام لليمن: اليمن الحديث والمعاصر**، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 2008، ج3، 133-145.

136) المصدر نفسه، ص188-189.

137) المصدر نفسه، ص192-193.

رافضًا بذلك الخط الحدودي الذي رسمه البريطانيون عام 1904م؛ بهدف فصل باب المندب جنوب اليمن عن وادي بنا شمال اليمن [138].

بيد أن مصدر قلق الأئمة في جنوب اليمن لم يكن مقصورًا على الهيمنة البريطانية، إذ كان الأئمة يتخوفون أيضًا من فئة التجار الشوافع، الذين تمحورت أعمالهم حول التجارة الخارجية. وهو تخوف يوجد له سند من الواقع، فعقب الحرب العالمية الثانية بدأت تتبلور ملامح معارضة جديدة- بخلاف المعارضة القبليّة للإمام[139]- تمثلت في التجار الشافعيين المنفيين في عدن الذين عانوا من تضييق الأئمة الزيدية عليهم، ففضَّلوا النفوذ البريطاني على سيطرة الأئمة[140].

لذلك كان من الطبيعي أن يصبح تمدد النفوذ الشافعي في المحمية مصدر قلقٍ للأئمة، بل وأن يتوقعوا اتحاد أغلبية شوافع المحمية لإسقاط الإمامة[141]، وبالفعل تحالفت هذه المجموعة مع الضباط القوميين الذين انشقوا من الجيش، وخططوا لانقلاب 1948م الذي أفضى لمقتل الإمام يحيى حميد الدين[142]، وكان من بين الأسماء البارزة آنذاك التاجر الشافعي جازم الحروي الذي ساهم في تأسيس فرق الحرس الوطني في مدن الحجرية وإب على نفقته الخاصة[143].

---

138) صودق على هذا الخط وفق المعاهدة (التركية – البريطانية) في العام 1914. يُنظر: إريك ماكرو، **اليمن والغرب من عام (1571)**، ترجمة حسين عبد الله العمري (صنعاء: 1978) ص91.

139) كما حصل عام 1922م من قِبل قبيلتي حاشد وبكيل اللتين كانتا الدعامة الأولى وجناحا الإمام في الحكم والسلطة، وكان السبب وراء تمرد القبيلتين انتقاص الإمام لسلطة مشايخهما عن طريق الموظفين الذين يُرسلون إليهما من قبل الإمام، بالإضافة إلى توقُّف الإعانات المالية لمشايخهما. يُنظر: **تاريخ اليمن الحديث**، ص31.

140) إريك ماكرو، **اليمن والغرب**، ص200.

141) المصدر نفسه، ص200.

142) المصدر نفسه، 6-7.

143) مجموعة من المؤلفين السوفييت، **تاريخ اليمن المعاصر 1917 – 1982**، مرجع سابق، ص84.

ثم لما تولى الإمام أحمد الحكم بعد أبيه؛ لم يكن راضيًا عن مواقف هذه المجموعة، فحاول جاهدًا احتكار التجارة الخارجية بوضعها في يد مندوب تجاري في عدن يكون تابعًا له، وهو علي محمد الجبالي، ثم فرض على التجار الشافعيين ضرائب عقابية باهظة، وعيَّن عليهم مسؤولين حكوميين من المذهب الزيدي[144]. ويتضح من هذه الإجراءات أن الإمام كان يسعى لتحجيم النفوذ التجاري للشوافع، حتى لا يتصاعد إلى نفوذ سياسي معارض، لكنه- في الوقت نفسه لم يكن راغبًا في مواجهة مباشرة معهم، فحين يستشعر السخط المتنامي في أواسطهم كان يعيّن بعضًا منهم في مناصب إدارية سعيًا لامتصاص ذلك السخط[145]. غير أن هذا النمط من السياسة أفضى إلى تحوُّل التجار في الجنوب إلى قوة معارضة للإمام[146]، ومع صعود السلال إلى سدة الحكم عام 1962م؛ دعم المثقفون والتجار الشافعيون والقبائل المعارضة للحكم الملكي فكرة الجمهورية بحماسة شديدة بغية إسقاط نظام الإمامة الذي كان يعرقل- باعتقادهم- مساعي التقدم الاقتصادي والسياسي في البلاد[147].

رغم ذلك، لا يمكن القول بأن مجموعة التجار الشوافع قد شكلوا عاملًا مباشرًا في سقوط الدولة الزيدية، ولكن دورهم تجلى في الدعم اللاحق للجمهورية[148]، فسقوط نظام الإمامة وصعود نظام الجمهورية استند على خمس مجموعات أساسية؛ أولها، مجموعة السياسيين والضباط المناهضين للملكية؛ ثانيها، نائب الرئيس «البيضاني» الذي كان مثقفًا ناصري الأيديولوجيا؛ ثالثها، تيار اليمنيين الأحرار والتجار الشوافع الذين شكلّوا جماعة مستقلة عن الأيديولوجيا الناصرية، صارت تُعرف لاحقًا باسم «القوة الثالثة» (وهي القوة التي سعت الحكومة المصرية إلى تأليبها ضد السلال)؛ رابعها، المجموعات

144) المصدر نفسه، ص5-6.

145) المصدر نفسه، ص88.

146) المصدر نفسه، ص9.

147) المصدر نفسه، ص92.

148) المصدر نفسه، ص9-10.

اليسارية الصغيرة المتمثلة في الشيوعيين والبعثيين[149]، وهي المجموعات التي لاقت دعمًا من التجار الشوافع الذين ناهضوا استحواذ القبائل الزيدية على المناصب الكبرى في الجمهورية، وطالبوا برفض قرارات قمة الخرطوم التي حاولت الخروج بتسوية مع الملكيين؛ وتشكيل جيش مركزي للجمهورية، وتعزيز المساواة بين الشوافع والزيود في نطاق الانخراط بالعمل السياسي في الحكومة[150].

أما إذا صرفنا النظر عن الاختلاف التاريخي بين زيود الشمال وشوافع الجنوب، فلا مناص من النظر في العلاقة بين القبائل اليمنية الكبرى ودولة الإمام يحيى حميد الدين، لاسيما قبيلة حاشد، فحين عقد الإمام صلحًا مع الإدارة العثمانية عام 1911م؛ بات معتمدًا على مخلفات الإدارة العثمانية من عدة وعتاد وجند، فقلّ اعتماده على قبيلة حاشد أو غيرها من القبائل المقاتلة، وترتب على ذلك أن قَادَ زعماء قبيلة حاشد- خاصة الشيخ عبد الله الأحمر- معارضة شديدة لنظام الإمامة حتى سقوطها[151]، إذ الصلح مع الإدارة العثمانية قلص حاجة الإمام إلى الجنود الذين كانت توفرهم القبيلة.

أما من ناحية أخرى فإن العناصر القبلية التي كانت تعتمد في رزقها على الخدمة العسكرية بدأت تدرك تضعضع نفوذها، فصارت تتطلع إلى تحالفات أخرى أكثر فائدة، ولهذا حين قامت ثورة عام 1962م ضد نظام الإمامة؛ تحولت قبيلة حاشد- وغيرها من القبائل- إلى صف الثوار الجمهوريين؛ ففقد الإمام -في المحصلة النهائية- الجند الذين

149) المصدر نفسه، ص11.

150) المصدر نفسه، ص20.

151) عارض الشيخ عبد الله الأحمر (1932-2007) حكومة الإمامة حتى سقوطها، وأبرم فيما بعد تحالفًا قوياً مع الرئيس علي عبد الله صالح (الذي ينتمي إلى قبيلة حاشد) مما زاد من تغلغل القبيلة في المؤسسة العسكرية والأمنية. يقدر البعض العدد الكلي لقبيلة حاشد بنحو ثلاثة مليون أو أكثر، كما يقدر عدد المسلحين من أبناء القبيلة بنحو من 300 ألف مقاتل تقريبًا. شاركت القبيلة مع صالح في قتال الحوثيين ولكنها بعد إزاحة صالح عقب انتفاضة 2011 انقسمت فذهب بعضها للتحالف مع جماعة الحوثي مما أحدث تصدعًا كبيرًا في صفوفها. انظر: صحيفة الاتحاد-أبو ظبي، **الحوثيون في مواجهة قبائل حاشد**، 5 ديسمبر 2017 على الموقع: https://shorturl.at/JRups

كانت توفرهم المؤسسة القبلية التقليدية، ولم تغنِ عنه مجموعات الصنائع التي كانت تمثلهم بقايا المؤسسة العسكرية الحديثة التي تركها العثمانيون، وهذه حالة تتطابق تمامًا مع النموذج الخلدوني، وسنلاحظ أنها ستتكرر مرة بعد أخرى في تاريخ اليمن الحديث، فكما تخلت القبائل عن الأئمة وانحازت إلى الجمهوريين في ثورة 1962م، فستتخلى عام 2011م عن النظام الجمهوري بقيادة علي عبد الله صالح، وتنحاز إلى ثورة الشباب[152].

3.6. الإمامة الزيدية والحركة الحوثية:

إن الدولة الزيدية في اليمن قد سقطت سقوطها الأخير عام 1962م، وقامت على أنقاضها الجمهورية اليمنية الحديثة، ولكن النظام الجمهوري الحديث نفسه قد تعرض لهزات سياسية عنيفة، ولحروب أهلية بالغة السوء حتى سقط بسقوط حكومة علي عبد الله صالح بعد ثورة شبابية وحرب أهلية لم تضع أوزارها بعد، فمن الملاحظ أن هذه الثورة الشبابية قد جاءت تحمل في أعطافها جيلًا جديدًا من شباب الزيدية تحت مسمى «الحركة الحوثية»، فهل تعتبر هذه الحركة انبعاثًا جديدًا لنظام الإمامة الزيدية في اليمن بعد انقطاع دام نحوًا من خمسين سنة؟ وهل مثلت هذه الفترة مرحلة من مراحل الكمون؟ وأن الحركة الزيدية ما تزال تحتفظ بقاعدة اجتماعية وجذوة فكرية قد تمكنها من العودة إلى مسرح السياسة في اليمن؟ وهل سيشهد اليمن نشأة عصبية زيدية فاعلة تحيي المذهب الزيدي وتستجمع حوله القبائل وتعيد تأسيس الإمامة كما وقع من قبل على يد بعض الأئمة المجددين؟ إن هذه الأسئلة وغيرها تجعلنا ننظر في طبيعة هذه الحركة وأهدافها قبل أن نختتم هذا الفصل.

تشير المراجع إلى أن الحركة الحوثية بدأت- كحركة تجديد ديني وفكري- في أوائل تسعينات القرن الماضي، بتنظيم معسكرات صيفية للشباب في منطقة صعدة في شمال اليمن، تحت مسمى «الشباب المؤمن»، وكان من أبرز مؤسسيها محمد عزان الذي تخلى

152) انظر: عادل دشيلة، **قبائل شمال اليمن بين حقبة صالح وعهد الحوثيين: دراسة مقارنة**، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، على الموقع: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar

عن الحركة لاحقًا، وحسين الحوثي الذي آلت إليه قيادة الحركة. وكان والده –بدر الدين الحوثي– عالمًا بارزًا من علماء الزيدية، وقد تلقى علوم الدين في إيران وتأثر بالتشيع الإيراني وبالثورة الإيرانية، وسار ابنه حسين على نهجه، فتبنى نموذج الثورة الإيرانية وردد شعاراتها المعادية للولايات المتحدة ولمن تراهم عملاء لها في المنطقة العربية، غير أنّ حسين قتل إبان معارضته لحكومة علي عبد الله صالح في اليمن فيما عرف بحروب صعدة (2004م–2010م)، فخلفه في القيادة شقيقه عبد الملك الحوثي الذي تحول بالحركة إلى مسمى «أنصار الله»، وأخذ عبد الملك ينظم ما يشبه حرب العصابات ضد الحكومة اليمنية في منطقة صعدة، حتى سيطر عليها عام 2011م، ولما اندلعت الثورة الشبابية في ذلك العام ضد حكومة علي عبد الله صالح انضمت حركة الحوثي إلى ثورة الشباب، ولكن عندما تنازل علي عبد الله صالح عن السلطة وتكونت حكومة انتقالية؛ واصل الحوثيون معارضتهم لها، واستطاعوا –مستفيدين من ظروف الفوضى والاضطراب الذي أعقب الثورة– أن يضعوا أيديهم على مخزون الدولة من الأسلحة، وأن يجلبوا مناصريهم من العناصر القبلية المقاتلة، وأن يبسطوا نفوذهم على العاصمة صنعاء، مما أدى إلى الحرب الأهلية التي لم تبلغ نهايتها بعد[153].

وهكذا سنلاحظ أن نمط التأسيس الذي تسير عليه الحركة الحوثية لا يختلف كثيرًا عن أنماط «التأسيس» التي سار عليها بعض من سبقهم من الأئمة الزيديين، خاصة الإمام الهادي، فكما بدأ هذا الأخير بتعزيز عصبية خاصة استنادًا على النسب الشريف وتجميع القبائل المناصرة له حول منطقة صعدة والزحف بهم– عبر جولات من القتال– نحو العاصمة صنعاء فقد سار الحوثيون على النمط ذاته مستنصرين بالعائلات الهاشمية، وكما استعان بعض علماء الزيدية السابقين بمذهب المعتزلة فقد تأثّر الحوثيون بنموذج الثورة الإيرانية الذي يعتمد مذهب الإمامية.

---

153) لتفاصيل أوفى عن صعود الحركة الحوثية ودورها قبل وبعد الثورة اليمنية انظر:
Asher Orkaby, Yemen's Humanitarian Nightmare: The Real Roots of the Conflict, Foreign Affairs, Nov./Dec., ,2017 vol.96, No.6, pp.93 and after

أما من ناحية نمط الانهيار والسقوط، فليس من المؤكد أننا سنرى أنماط سقوط الإمامة الزيدية ستعيد نفسها في الحركة الحوثية إذا استطاعت أن تؤسس ملكها، حيث إن ذلك يعتمد على قدرة الحركة الحوثية على إيجاد نظام دستوري ثابت لانتقال السلطة يحول دون الانقلابات الداخلية، كما يعتمد ذلك على الطريقة التي تعتمدها الحركة في تفاعلها مع «الصنائع» الذين تود الحركة أن تتقوى بهم، سواء تمثلت تلك الصنائع في القبائل اليمنية النافذة، أو في العناصر العسكرية التي ورثتها عن النظام السابق، إذ رأينا من قبل –في حالة الإمام يحيى حميد الدين– أن الصنائع وأولياء النعم لم يغنوا عنه شيئًا بعدما ذهبت عصبيته الخاصة التي صعد من خلالها إلى الملك، كما توقع ابن خلدون تمامًا.

الفصل الرابع: خاتمة واستدراكات على النموذج

لعل من أولى مسائل النموذج الخلدوني التي يمكن التوقف عندها مسألة دور الدين في تأسيس الدول، إذ يقرر ابن خلدون بوضوح أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية، وذلك لأنهم شديدو المنافسة في الرئاسة ولا تجتمع أهواؤهم ولا ينقاد بعضهم لبعض، وهذه مقولة يوجد من الوقائع ما يصدقها، فقد رأينا في هذا البحث كيف أن القبائل اليمنية كانت تعيش حالة من التنافس والتنازع التي تعذَّر معها الوصول إلى نظام سياسي مستقر، فاضطرت لاستجلاب الأئمة الزيديين ليحسموا ما ينشب بينها من نزاعات، مما يعزز دور العامل الديني، كما رأينا أن أول دولة زيدية تأسّست في اليمن كانت تقوم على رئاسة زيدية وعصبية قبلية، فالدعوة الدينية التي تتبناها عصبية خاصة تناضل من أجل نشرها ونصرتها قد تقود إلى رئاسة العصبية صاحبة الدعوة الدينية على باقي العصبيات المرتبطة معها بالنسب العام، وينشأ من ثم تكتّل عصبي سرعان ما يشق طريقه نحو الملك وتأسيس الدولة، وهو ما لاحظه محمد عابد الجابري آنفًا، أكدته دراسة العطاس عن صعود مجموعة الضباط العلويين إلى السلطة في سوريا؛ فالعصبية في كل هذه الحالات هي التي أنشأت الدولة، وليست الدولة هي التي أنشأت العصبية، كما ذهب عزمي بشارة.

في الوقت نفسه؛ لا يكشف النموذج الخلدوني عن حالات الشقاق الديني- أو المذهبي- وما يترتب عليه من نزاع داخل النواة القيادية قد يؤدي إلى انهيار الدولة، ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى النزاع الذي نشأ داخل المذهب الزيدي في اليمن بين أئمة الزيدية والطائفة المطرفية[154]، وكيف أدى ذلك إلى انهيار الدولة الزيدية الأولى. كما أن النموذج الخلدوني لا يكشف عن حالات أخرى قد يحصل فيها مجتمع عربي على الملك بتأثير صبغة أيديولوجية «غير دينية»، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى حالة الثوار اليمنيين الذين أسقطوا الدولة الزيدية عام 1962م، فهؤلاء لم تنشأ بينهم عصبية

154) تنسب الطائفة المطرفية إلى مطرف بن شهاب، وقد انشقت عن الهادوية لاختلاف في أصول الإمامة.

بفعل الصبغة الدينية، ولم يتوصلوا إلى السلطة عن طريقها، وإنما توصلوا إلى السلطة بعد أن جمعت بينهم عصبية «القومية العربية» وهي أيديولوجية لا يمكن أن توصف بأنها «دينية».

بناء على ذلك يمكن أن يقال إن مفهوم الدين في النموذج الخلدوني يقتصر في ظاهره على عقيدة الإسلام، ولكنه قد يتسع ليشمل الدور الذي يمكن أن يؤديه الولاء الأيديولوجي- أيًا كان نوع الأيديولوجية- في الالتحام الاجتماعي وفي تمكن جماعة ما من الوصول إلى السلطة، فالالتزام بمنظومة من الأفكار الجامعة وما ينتج عنه من التحام هو ما يُمكّن الجماعة السياسية من الحصول على السلطة، وهو ما قصده ابن خلدون.

أما المسألة الثانية في النموذج الخلدوني، والتي تستوجب توقفًا عندها؛ تتعلق بطريقة انتقال السلطة، فقد لاحظ ابن خلدون- وهو بصدد الحديث عن مراحل تطور الدولة- أن صاحب الملك يعمد- حين تتعزز سلطته- إلى كسر شوكة العصبية التي صعد من خلالها إلى الملك، ثم يستعيض عنهم بالصنائع وموالي النعم لتستمر الدورة الخلدونية حتى الطور الرابع أو الخامس، يتداولها صاحب الملك وبنوه واحدًا بعد واحد. ولا يبدي ابن خلدون اعتراضًا على فكرة تداول السلطة عن طريق التوريث، ولا يتوقع أن يحدث انقلاب ضد صاحب الملك إلا من ناحية الوزراء والحاشية، وذلك في حالة أن يؤول الملك إلى صبي صغير عاجز[155]، ولكن هذه السردية لا تترك مجالاً لاحتمالات أخرى؛ كأن يقع تمرد أو انقلاب في داخل العصبية الحاكمة، ويترتب عليه إسقاط صاحب الملك نفسه، كما وقع في حالة الدولة الهادوية من شقاق بين الأحفاد قاد إلى انهيار الدولة، أو كما وقع أيضًا من نزاع بين الأبناء في حالة الدولة القاسمية التي أسسها الإمام يحيى شرف الدين ونازعه فيها ابنه المطهر، ففي كلا الحالتين لم يوجد تواصل وتوارث بين الجيل الأول والثاني- كما توقع ابن خلدون- بقدر ما وجد صراع ومقاتلة بين أب مؤسس للدولة

155) ابن خلدون، **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج1، ص232.

وابن منقلب عليه ومتغلب على دولته. ثم يتكرر المشهد نفسه في حالة الدولة المتوكلية التي أسسها الإمام يحيى حميد الدين، إذ دُبِّرَ ضده انقلاب من داخل العصبية القريبة، قاده صهره واثنان من أبنائه[156]، حيث تمكنت هذه المجموعة في 17 فبراير 1948م من اغتيال الإمام يحيى، واستولت على السلطة في صنعاء[157]، فانكسار الدورة الخلدونية لم يأت- في كل هذا الحالات- من قبل الوزراء والحاشية، أو من قبل العصبيات المناوئة، وإنما أتى من داخل العصبية الحاكمة؛ أي أن الدورة الخلدونية لم تخترم في هذه الحالات لأن عصبية أخرى أكثر شكيمة قد داهمت صاحب الملك، ولكن لأنه لم يكن هناك نظام دستوري ثابت لانتقال الملك، ولم تبرز هيئة «لأهل الحل والعقد» يكون لها من المشروعية والنفوذ ما يُمكِّنها من تنظيم وإدارة عملية الانتقال السلمي للسلطة.

ويمكن أن يضاف إلى هذه المسائل مسألة ثالثة تتعلق بظاهرة الاستعمار والمقاومة الشعبية له، فرغم أن ابن خلدون تحدث عن ذوي السلطان الأكبر (أي الدول الكبرى) الذين يتسلطون على الدول الصغرى أو يستغلونها في خدمة أهدافهم السياسية؛ إلا أن خياله لم يتسع لتصور ظاهرة الصراع بين الدول الكبرى ذاتها، وما ينجم عنها من صور الاستعمار الأجنبي، الذي بدأ بعد وفاته بقليل مع صعود الإمبراطورية البرتغالية الأولى في القرن الخامس عشر الميلادي، وما إذا كان الاستعمار الأجنبي مرتبطًا بحالة «الشيخوخة» والشتات التي تمر بها الدول الصغيرة.

156) Skooty, p216.

157) Ibid, p222.

نبذة ببلوغرافية عن المراجع:

1. العلوي، على بن محمد بن عبيد الله، سيرة الإمام الهادي، تحقيق حمود عبد الله الأهنومي (صنعاء: مركز شهارة للدراسات والبحوث، 2021). العلوي –مؤلف هذه السيرة– كان معاصرًا للإمام الهادي ومبايعًا له ومقاتلًا إلى جانبه وقد توفي عام 297م/909هـ، وهو يقود جيش الإمام الهادي في مواجهة القرامطة. ويُعدُّ هذا الكتاب من أقدم المصادر المتوفرة عن فترة الإمام الهادي، وهو ذو طابع وثائقي يجمع فيه المؤلف المكاتبات والمعاهدات، إضافة إلى الأحداث التي شهدها والروايات التي قام بجمعها. على أن المؤلف لا يخفي إعجابه بل وانبهاره الشديد بشخصية الإمام، ويقدم سيرته في صورة البطل الذي يصنع التاريخ ويحرك الأحداث. ولكن ذلك لا يقلل من قيمة المعلومات التي يقدمها فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والعسكرية والعلاقة مع القبائل اليمنية والولاة.

2. الرسي، القاسم بن إبراهيم، **مجموعة كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (169–246)**، دراسة وتحقيق عبد الكريم أحمد جدبان، اليمن–صعدة، دار الحكمة الإيمانية، 2001. يحتوي هذا الكتاب على مجموعة الرسائل التي خطها الإمام القاسم، وتعطي صورة واضحة عن عقيدته وعلمه وتصوراته للإمامة وللعلاقة مع الآخر.

3. الوزير، أحمد بن محمد بن عبد الله، **حياة الإمام علي بن عبد الله الوزير: كما سمعت ورأيت**، بيروت، منشورات العصر الحديث، 1987. المؤلف ابن أخ صاحب السيرة، ولذلك فهو متعاطف مع مواقف عمه، ولكنه يروي الأحداث بموضوعية، ومن موقع المشاهد والمشارك.

4. علي، يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق وتقديم سعيد عبد الفتاح عاشور، ومراجعة محمد مصطفى زيادة، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968. وتعود أهمية هذا الكتاب إلى أن المؤلف من علماء اليمن المختصين في تاريخه، كما أنه يكتب عن أحداث قريبة عنه من ناحية الزمن، ومن ناحية الاهتمام الشخصي. وقد عاش المؤلف في العصر العثماني، وشهد بداية انكماش نفوذهم في اليمن، فقدم وصفًا وشرحًا للأحداث من موقع المشاهد. كما أن الكتاب يحتوي على معلومات تفصيلية عن حكم الأئمة الزيدية في اليمن، ورغم التعاطف الشديد والإعجاب بسير الأئمة الزيديين، إلا أن الكاتب يميل نحو الموضوعية في سرد الوقائع، لا سيما حين يصف أحوال الدولة العثمانية وهي تسعى جاهدة للسيطرة على اليمن، وأنماط المقاومة اليمنية التي اعترضت طريقها.

5. النهرواني، قطب الدين محمد بن أحمد المكي، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، دار اليمامة،1967. يُعدُّ هذا الكتاب من أهم مصادر تاريخ جنوب الجزيرة العربية في القرن العاشر الهجري، وقد كان المؤلف مفتيًا بمكة المكرمة، وأحد قضاتها ومؤرخيها في العهد العثماني. وتكمن أهمية الكتاب في أن المؤلف كان معاصرًا للأحداث، وكان ملما باللغة التركية والفارسية إلى جانب العربية، غير أن منصبه وعمله تحت الدولة العثمانية جعله يلتزم بالرواية العثمانية الرسمية للأحداث، ولا يخفي معارضته القوية للأئمة الزيديين في اليمن، ولكنه مع ذلك يقدم معلومات قيمة عن الأوضاع السياسية والعسكرية والتطورات التي شهدتها المنطقة، مع إيراد كثير من المراسلات والمعاهدات القيمة.

6. الريحاني، أمين، **ملوك العرب**، وينسور، مؤسسة هنداوي، 2017. التقى هذا المؤلف بالإمام يحيى، وهو يتحدث من موقع مشاهداته لأحوال المملكة الزيدية من الداخل.

7. شرف الدين، أحمد حسين، **اليمن عبر التاريخ: دراسة جغرافية، تاريخية، سياسية شاملة**، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1964. يتضمن هذا الكتاب معلومات قيمة عن جغرافية اليمن، وتاريخه القديم والوسيط والحديث، والنظم السياسية التي تعاقبت عليه، ويخص نظام الإمامة الزيدية في اليمن بقدر كبير من التفصيل، خاصة فيما يتعلق بمواقف القوى المعارضة للأئمة إبان ثورة 1948 وثورة 1962.

8. القاضي، عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، **المقتطف من تاريخ اليمن**. بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984. جاءت فكرة الكتاب بتوجيه من الدولة، حيث كلفت بالإشراف عليه لجنة من قبل وزارة المعارف اليمنية لدراسة تاريخ اليمن، وكان المؤلف عضوًا في تلك اللجنة، ولذلك فلا يتوقع أن يوجد في هذا الكتاب أي نقد للدولة المتوكلية، ولكنه يحتوي على معلومات قيمة عن تاريخ الدول، التي تعاقبت على اليمن مع إبراز تفاصيل هامة عن تاريخ الأئمة الزيديين.

9. Robert W. Stookey, Yemen: The Politics if the Yemen Arab Republic (Boulder, Colorado: Westview Press,1978)

10. المؤلف دبلوماسي سابق وأكاديمي أمريكي. عمل موظفًا في البعثة الأمريكية في اليمن، من يوليو 1961 إلى مارس 1963، وقد شهد السنة الأخيرة من حكم الأئمة، كما شهد سنوات الثورة اليمنية عام 1962، مما وفر له فرصة كبيرة للتعرف عن كثب على أهم التطورات السياسية في تاريخ اليمن الحديث، إضافة على اطلاعه على كثير من الوثائق والمراسلات الرسمية الخاصة بتلك الفترة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أباظة، فاروق عثمان، **الحكم العثماني في اليمن–1872–1918**. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

2. ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، 1417هـ.

3. ابن خلدون، عبد الرحمن. **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر، 2010.

4. أبو زهرة، محمد، **الإمام زيد: حياته وعصره–آراؤه وفقهه**، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت.

5. أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ط، د.ت.

6. أبو طالب، حسن، **الوحدة اليمنية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1994.

7. أبونتي، سلفاتور، **مملكة الإمام يحيى: رحلة في بلاد العربية السعيدة**، ترجمة طه فوزي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1430هـ.

8. أحمد، حسن خضيري، **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.

9. أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1978.

10. أنكارين، ج.، **مذكرات دبلوماسي في اليمن**، ترجمة قائد محمد طربوش. القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

11. بشارة، عزمي، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

12. الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

13. الحريري، محمد عيسى، **تطور المذهب الزيدي في اليمن: قطعة منتزعة من كتاب شفاء صدور الناس لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج7، ع36، ص53-58.

14. الحسين، يحيى، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق وتقيم سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1968.

15. الحكمي، ماجد بن علي، **الزيدية أصولهم وتاريخهم وعقائدهم**، مجلة الجامعة العراقية، ج3، ع، 44.

16. الحميري، جمال الدين ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ.

17. حيدر، قادري أحمد: **الثورة اليمنية الخلفية والافاق**، تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

18. دشيلة، عادل، قبائل شمال اليمن بين حقبة صالح وعهد الحوثيين: دراسة مقارنة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، على الموقع:

19. سالم، سيد مصطفى، **تكوين اليمن الحديث**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1993.

20. سعيد، أمين محمد، **ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1999.

21. شرف الدين، أحمد حسين، **اليمن عبر التاريخ**، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1968.

22. صحيفة الاتحاد-أبو ظبي، **الحوثيون في مواجهة قبائل حاشد**، 5 ديسمبر 2017.

23. العطاس، السيد فريد، **تطبيق ابن خلدون: إحياء تقليد مهجور في علم الاجتماع**، ترجمة أسامة عباس، الكويت، نهوض، 2022.

24. العلوي، علي بن محمد، **سيرة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين**، تحقيق حمود عبد الله الأهنومي، صنعاء، مركز شهارة للدراسات والبحوث، 2021.

25. غودلييه، موريس، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، ترجمة خليل أحمد خليل وغازي برو، بيروت، دار الفارابي، 2015.

26. غولد سميث، ليون ت.، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2016.

27. مجموعة مؤلفين، **ثورة 26 سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ**، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث

اليمني،1993.

28. مجموعة من المؤلفين السوفييت، **تاريخ اليمن المعاصر 1917 – 1982**، ترجمة محمد علي البحر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990.

29. المركز الوطني للمعلومات–رئاسة الجمهورية اليمنية، على الموقع:

30. مؤنس، حسين، **أطلس تاريخ الإسلام**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1987.

31. النهرواني، قطب الدين محمد بن أحمد، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، دار اليمامة، 1967.

32. الوردي، علي، **في علم اجتماع المعرفة**، ترجمة لاهاي عبد الحسين، دمشق، دار الهدى، 2018.

33. الوزير، أحمد بن محمد بن عبد الله، **حياة الإمام على بن عبد الله الوزير: كما سمعت ورأيت**، بيروت، منشورات العصر الحديث، 1987.

34. وصفى زكريا، **رحلة جغرافية عمرانية**، مجلة المقتطف، ج4، ع91، نوفمبر 1937.

35. اليمني، أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.

36. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar

37. https://yemen-nic.info/yemen/history/ziedyaa.php

المراجع الأجنبية:

1. Dresch, Paul, Tribal Relations and Political History in Upper Yemen, in: B.R. Pridham, ed., Contemporary Yemen: Politics and Historical Background (London & Sydney & Center for Arab Gulf Studies: University of Exeter, 1984)

2. Drysdale, Alsadair, The Middle East and North Africa: A Political Geography. (Oxford: Oxford University Press, 1985)

3. Eric Macro, Yemen And the Western World, (London, C. Hurst & Co.,1968).

4. Orkaby, Asher, Yemen's Humanitarian Nightmare: The Real Roots of the Conflict, Foreign Affairs, Nov./Dec., ,2017 vol.96, No.6.

5. Stookey, Robert W., Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic, (Boulder, Colorado: Westview Press,1978).

استدراكات على النموذج الخلدوني:
تطبيق على الحالة التونسية

استدراكات على النموذج الخلدوني: تطبيق على الحالة التونسية

بدران بن لحسن[1] وعبد العزيز الخال[2]

المقدمة:

بعد مرور أكثر من عقدٍ على اندلاع ثورات الربيع العربي، وتوفر حجم كبير من المعلومات المكتوبة والمسموعة والمصورة، وعقد عدد كبير من المؤتمرات والفعاليات حول موضوع الثورة في بلداننا، وحالة الفوضى التي خلفتها على المستوى الاجتماعي والسياسي ومزيد من الغموض الاقتصادي– على الأقل لدى الباحث في هذا الشأن– لا نزال نبحث عن النموذج الناظم لهذه الثورات، والذي يمكنه أن يسعفنا في تفسير أحوال شعوبنا اليوم وقانون تبدل الحكم في بلداننا. إذ لا يمكن توقع مستقبل الأوضاع في غياب القدرة على تفسير ما حدث ويحدث في عالمنا العربي والاسلامي.

ويأتي بحثنا هذا مركزا على الحالة التونسية كونها منطلق الثورات العربية، وإمكانية أن تكون مقدمة مناسبة لاستنطاق نموذج العصبية الخلدوني الذي يمكن أن تكون الحالة التونسية محكا جديًا له، وهي فرصة مهمة لاختبار التراث الخلدوني والانتقال به من موقف النص المقروء إلى النص الذي نستمد منه أدوات قراءة واقعنا، تحقيقا للتواصل مع التراث العربي الإسلامي تواصلا توطينيًا يُعين في حل مشكلاتنا الراهنة، مما يُمكِّن من تبيّن مدى كفاية النموذج الخلدوني لحل مشكلاتنا المعرفية والواقعية اليوم، أو مدى حاجته للاستدراك الذي يحدّثه ويُطوِّره ويستكمله، ليتحول إلى نموذج يوافق زماننا بما يفرضه واقعنا اليوم من أبعاد ربما لا تكون متوفرة في زمن ابن خلدون.

---

1) بدران بن لحسن (باحث رئيس)، أستاذ مشارك باحث في الأديان والحضارة، مركز ابن خلدون – جامعة قطر. bbenlahcene@qu.edu.qa

2) عبد العزيز الخال (باحث رئيس)، مساعد باحث في الفلسفة السياسية والاجتماعية، مركز ابن خلدون – جامعة قطر. abdelaziz.elkhal@qu.edu.qa

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تطبيق نموذج العصبية الخلدوني على حالة نشوء وتطور وسقوط عصبية الحكم في تونس، مما يمكّن من اختبار مدى انطباق النموذج الّذي أعده ابن خلدون لتفسير الكيفية التي تصعد الدول بها وتسقط؛ على الحالة التونسية، ومن ثم الاستدراك عليه فيما يلزم.

ولهذا يسعى البحث إلى ما يلي:

1. تحديد كيفية تشكل عصبية الحكم في تونس، والعوامل المؤثرة فيها.
2. تحديد كيفية تفكك العصبية الحاكمة في تونس، والعوامل المؤثرة فيها.

خطة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تطبيق نموذج العصبية الخلدوني على الحالة التونسية من خلال ثلاثة فصول، يتناول الأول منها عصبية الحكم في تونس قبل الاستقلال، بينما يتناول الفصل الثاني عصبية الحكم في تونس بعد الاستقلال في العهد البورقيبي، أما الفصل الثالث فيتناول عصبية الحكم في تونس فترة بن علي، ثم تنتهي الدراسة بخاتمة تعرض أبرز الخلاصات والنتائج.

وقد توقفت الدراسة عند بداية ثورة الياسمين في تونس ولم تغامر بتحليلها لأن الحالة ما زالت في طور التشكل، رغم مرور عقد من الزمن أو أكثر، وكذلك بسبب عدم توافر المعطيات الكافية التي تسمح بدراستها.

الفصل الأول: عصبية الحكم في تونس قبل الاستقلال

باعتماد النموذج الخلدوني نسائل بنية الدولة التونسية الحديثة ونحاول كشف جذورها وآلياتها، بالاعتماد على عدد من المؤلفات والمراجع المتاحة، بيد أن الاستدراك على نموذج ابن خلدون يبدأ من حيث تصوره للدولة، فهي في النموذج الخلدوني غير ثابتة الحدود وأن خضوع أبعد القبائل لسلطة العصبية الحاكمة هو ما يشكل حدودا متحركة متغيرة للدولة، بينما في سياق الدولة التونسية الحديثة فنحن مجبرون على الحديث عن الدولة الوطنية «التي تمزج السيادة بالحدود الترابية»[3] مما يجعل امتداد العصبية منحصرا داخل حيز مجالي مؤطر بحدودها الجغرافية.

إن تبني نموذج العصبية الخلدوني في تحليل الظاهرة السياسية في تونس، هو بحث في الأسس التي بنيت عليها عصبية الحكم في الدولة التونسية؛ سواء من حيث بنية الدولة وعلاقتها الداخلية أو من حيث بنية الدولة الخارجية ومدى قوتها في المقاومة والمدافعة عن سلطتها، وكيفية تأثير تلك البنية ككل في نسج خيوط عصبية الحكم وتعاقب رؤسائها[4]، بنيَّة بيان ما يمكن أن تظهره دراسة حالة تونس من مستجدات قد تمكننا معالجتها من الوقوف على بعض الاستدراكات على النموذج الخلدوني، مع مراعاة الفاصل الزمني بين لحظة تأليف المقدمة وراهن تحرير هذه الورقة، وكذلك تطور الأحداث وآليات التحليل المعتمدة، وخاصة بعد بروز العامل الخارجي ودخول الدولة تحت حماية عصبية غير العصبية التونسية.

1.1. عصبية الحكم قبل فترة الاستعمار الفرنسي:

قبل الاستعمار الفرنسي (نظام الحماية الفرنسية) بقرنين من الزمان تقريبا، كانت تونس تابعة للخلافة العثمانية، وفي 1705م تأسس حكم البايات على يدي الباي حسين

---

3) عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال**، تونس: منشورات تبر الزمان، 2016، ص12.

4) محمد عابد الجابري، **التراث والحداثة: دراسات ومناقشات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص228.

بن علي، ثم صار الحكم وراثيا في نسله، وكانت بُنيَة الدولة التونسية لا تكاد تختلف عن بنية الدولة التي عرفها التاريخ الإسلامي كما تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته، حيث تجسدت فيها العصبية في صيغة عائلة الباي حسين بن علي، وبقي الولاء للدولة العثمانية رمزيا روحيا أكثر منه ولاء سياسيا وارتباطا إداريا.

بدأ مسار ضعف الدولة التونسية آنذاك لما دخل العامل الخارجي ميدان الحياة السياسية في تونس، فمع موجة الاستعمار الحديث حاولت القوى الأوروبية الهيمنة على مقدّرات دول شمال إفريقيا، وغداة الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، كانت الأزمة قد بلغت ذروتها في تونس، وترسّخَتْ في 8 أغسطس م1830 بمعاهدة مع فرنسا التي طالبت فيها فرنسا بالتخلي عن الضرائب وجعل تونس حقلا للتزود بالمواد الأولية وسوقا استهلاكية لتصدير المنتجات المصنعة، لتكون تلك بداية فرض التجار الأوربيين سلطتهم على المركزية التونسية، بما دفع العصبية الحاكمة إلى تغيير علاقتها بأهل تونس، فتدخلت الدولة العثمانية بسياسة إصلاحية مطالبةً بتطبيق الإصلاحات التنظيمية التي سنتها ودفع الضريبة السنوية، لكن هذه المطالبات لاقت رفض حسين باي باعتباره رأس العصبية الحاكمة، وذلك بدعم من فرنسا التي حرصت على ألا تقع تونس تحث النفوذ العثماني بما يخدم مصالحها التوسعية.

لكن استعانة سلطة البايات في تونس بفرنسا قصد المحافظة على استقلالها عمّق أزمتها الاقتصادية، فمع تفاقم الضغط الجبائي بدأت مجموعة من العصبيات الجديدة بالانتفاضة عليه في الأرياف والمدن، مما دفع حسين باي إلى تأسيس جيش نظامي اعتمد فيه على مدربين من خارج عصبيته- وتحديدا من الفرنسيين- عام 1831م لإخماد حركات العصبيات الناشئة. ويذكرنا هذا بما ذكره ابن خلدون أن صاحب العصبية في مرحلة من مراحل دولته يستغني عن العصبية بتكوين جيش من خارجها، يكون بمثابة جيش مرتزقة محترف لا يقوم على العصبية ولكن يقوم على دفع رواتب لعناصره.

ثم قام وريثه أحمد باي الذي حكم تونس في الفترة ما بين عامَيْ (1837م -1855م) بإصلاحات عميقة شملت تأسيس مدرسة حربية لتكوين الضباط في بوردو (جنوب فرنسا)

حتى بلغوا 26156 رجلا تم توزيعهم على مناطق مختلفة في تونس، واعتماد نظام القيادات الإقليمية بهدف إيصال السياسة التونسية المركزية إلى أبعد القبائل التونسية المستقلة لتندمج عصبياتها في مؤسسات الدولة، وذلك من خلال تعيين قيادات جهوية تنصاع للدولة من الأعيان ذوي الجاه مسموعي الكلمة.

لكن الملاحظ أن تتابع الإصلاحات السياسية والعسكرية زاد من ثقل الضرائب على الأهالي، فقد زادت الدولة بعض الضرائب التي فُرضت على الفلاحين والتجار تحت تأثير قوة الجيش وتحكم الإدارة الجديدة التي أخضعت القبائل لسياسة جبائية قاسية مصحوبة بتعسف أعوان السلطة، بما يخدم مصلحة العصبية الحاكمة التي باتت تابعة لفرنسا وبريطانيا[5]، قبل أن يؤدي عجز الحكومة التونسية عن تسديد ديونها لفرنسا وبريطانيا ومعهم إيطاليا إلى جعل مالية «الإيالة» تحت نفوذ تلك الدول حماية لحاشية الباي ومصالحه، إذ لم تكن له القدرة بعد ذلك على اتخاذ أي قرار في الدولة دون موافقة تلك القوى الخارجية [6] التي كان حضورها حاسما في تدهور سلطة الباي وضعفها وفقدان عصبته قوتها.

وفي ظل تلك الظروف، بدأت بنية الدولة في التغير، باستحداث مؤسسات ونظم تختلف عما كانت عليه من قبل دخولها تحت الحماية الفرنسية، فقد سعى الباي محمد باشا الذي حكم تونس ما بين عامَيْ (1855م -1859م) إلى إدخال إصلاحات دستورية، فأصدر في 1857م دستورا سمي «عهد الأمان»، ثم في عهد الباي محمد الصادق صدر دستور 1861م الذي وضع قواعد النظام السياسي والإداري والمالي والقضائي في الدولة التونسية، ثم أُدخِلتْ إصلاحات على يد الوزير الأكبر خير الدين التونسي (1810م-1890م) الذي قام بزيارات كثيرة في أوروبا واطلع على التطورات الدستورية والعلمية والصناعية فيها، فحاول تطبيق أفكاره الإصلاحية التي تجسدت في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» من خلال إصلاح وتنظيم الإدارات المركزية والمحلية، وتنظيم المقاطعات

---

5) هنية، **تونس العثمانية**، ص204-212.

6) علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تونس: سراس للنشر، 1986، ص10.

والمحاكم الشرعية والأوقاف، ووضع قوانين للفلاحين والزراعة، وإنشاء مجلس للعناية بالشؤون الصحية، وتنظيم مناهج التعليم بجامع الزيتونة، وتأسيس المدرسة الصادقية لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، وإرسال البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا . غير أنه بسبب ضغوط القناصل الأوروبيين، وبفعل تأثير رجال من البلاط؛ أُحبطتْ تجربة خير الدين الإصلاحية في يوليو 1877م، ممهدة الطريق لمزيد من التدخلات الأوروبية في الشأن التونسي، وخاصة التدخلات الفرنسية.

وفي الوقت الذي فهمت فيه فرنسا دور العصبية القبيلة في تأسيس الحكم في تونس[7]؛ عملت على تكثيف البعثات الاستكشافية لدراسة القبائل التونسية، حتى تمكنت من الإلمام بدقائق الأمور فيما يخص محدودية طاعة هذه القبائل للباي والصراعات الحاصلة بينها، ومدى تأييد قياداتها للوجود الفرنسي في الأراضي التونسية، فرغم الضغط الاقتصادي والمراقبة التي حاول أن يفرضها الباي في هذه المرحلة ظلت بعض القبائل– ومنها قبائل الجنوب الغربي– تتمتع بقدرات بشرية وعسكرية كبيرة،[8] وقد تأكد فيما بعد أن أشد مقاومة لقيها جيش الاحتلال الفرنسي منذ دخوله تونس في 1881م كانت من طرف أبناء القبائل في البوادي والأرياف والجبال، يتقدمهم شيوخهم، حتى قُهرت المقاومة، أما الحضر من سكان المدن فقد خضعوا للاستعمار ولم يقاوِموا خضوعهم لسلطة الباي المتواطئ مع قوات الاحتلال[9].

1.2. تحوّل عصبية الحكم في فترة الاستعمار الفرنسي:

بعد وقوع تونس تحت الاستعمار الفرنسي، بدأ الفرنسيون في تغيير بنية الدولة التونسية أو بعبارة أخرى؛ عصبية الحكم فيها مع الحفاظ على شكل الحكم، فعند دخول فرنسا

---

7) في نفس هذه الفترة التاريخية تُرجِمَت مقدمة ابن خلدون إلى الفرنسية سنة 1806م، ثم تلتها ترجمات أخرى، يُنظر: ساطع الحصري، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، يورك هاوس، مؤسسة هنداوي، 2021، ص527–536.

8) محمد الحماص، **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881–1950)**، ط 3، تونس: مركز النشر الجامعي، 2014، ص36–37.

9) المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، ص55–56.

العاصمة التونسية هدّدت الباي محمد الصادق بتسليم السلطة لأخيه الباي علي إذا رفض توقيع معاهدة الحماية (معاهدة باردو في 12 أيار/مايو 1881م)[10]، فقام بتوقيعها، وبموجبها صارت تونس محمية تابعة لفرنسا من الناحية العملية وإن بقيت تحت حكم الباي من الناحية الشكلية، حيث بقي هيكل الحكومة كما هو، غير أن الذي كانت بيده مؤسسات الدولة هو الجنرال المقيم الفرنسي في تونس [11].

هكذا عملت الحماية الفرنسية على شل حركة عصبية الدولة التونسية، وحافظت على شكل بنية الدولة حتى تتمكن من إدارة باقي العصبيات التونسية الداخلة تحت حكم البايات، إلى أن استطاعت فرنسا تقويض سيادة الدولة التونسية، ونزع السلطة من المنظومة الشرعية القديمة[12]، وبناء منظومة جديدة على أنقاضها، بحيث تشكل نظام سياسي جديد أدى إلى إلغاء نظام البايات الملكي[13]، وأسس الجمهورية التونسية بعد الاستقلال وفق نمط الحكم الفرنسي وعلى أيديولوجيته.

وهنا نجد حضور العامل الخارجي قويا في تغيير بنية الدولة، وتشكيل عصبية جديدة للحكم سيكون لها أثرها في تونس الجمهورية فيما بعد، فقد عمل الاستعمار الفرنسي على إنشاء نظام يتولى فيه المقيم العام الفرنسي السلطة الفعلية، وقام بتقسيم تونس إلى أقاليم، وفرق بين منطقة الساحل التي بها المدن وبين المنطقة الجنوبية التي اعتبرها منطقة عسكرية، وأخضع تونس للمراسيم واللوائح والقرارات الفرنسية وجعلها تحت سلطة الجمهورية الفرنسية. كما عمل على تفكيك مصادر قوة نظام البايات، ففكك سلطة القبائل وألغى أملاكها المشاعة، وأفقدها قدرتها على الاكتفاء الذاتي، فأحدث النمط الاقتصادي الذي فرضه

---

10) الحبيب ثامر، **هذه تونس**، المغرب: مطبعة الرسالة، 2014، ص27-28.

11) ثامر، **هذه تونس**، ص37؛ محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش والهادي جينة، ط3، تونس: دار سراس للنشر، 1993، ص97؛ علي البلهوان، **تونس الثائرة**، وندسور: مؤسسة هنداوي، 2018، ص101-105.

12) ثامر، **هذه تونس**، ص31.

13) البلهوان، **تونس الثائرة**، ص118-119.

الاستعمار الفرنسي تفككا خطيرا في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش القديمة[14]، واستولى على الأوقاف[15]، وأنشأ نخبة متعلمة بالفرنسية تتعامل بالقوانين الفرنسية، بل حتى المدرسة الصادقية التي أنشأها الباي محمد الصادق لتعليم العلوم الحديثة واللغات الأجنبية؛ تحكّم فيها الاستعمار الفرنسي وصارت مدرسة لتخريج الإداريين والمسؤولين المتعلمين على الطريقة الفرنسية، كما أنشأ سلسلة مدارس لتخريج ناشئة تونسية تقتصر في تعليمها على الفرنسية والمنهج الفرنساوي مستبعدة العربية منها[16].

هذا التغيير الذي أحدثته فرنسا لم يمر دون مقاومة، فأهل تونس كمسلمين كانوا يرفضون الخضوع للفرنسيين الذين يرونهم كفارا، كما رفضوا مسامحة محمد الصادق باي على تسليمه البلاد للفرنسيين الكفار، وإضافة إلى هذا العامل الديني للمقاومة، فإن العوامل السياسية والاقتصادية كان لها دور فعال في بعث المقاومة[17].

وقد انكبت النخبة المثقفة التقليدية التي كان يقوم عليها نظام الحكم في عهد البايات وبداية الاستعمار على نوع من النقد الذاتي للمجتمع، لكي تشخص المرض وتقدم العلاج، فكان عهد الإصلاح الثقافي، وكان ذلك عن طريق الصحافة، مثل جريدة الحاضرة (1888م) والزهرة (1890م)، وعن طريق التعليم؛ مثل المدرسة الخلدونية التي افتتحت في 1896م، وتعهدت لطلبة جامع الزيتونة بتقديم ما يكمل ثقافتهم المعاصرة من علوم وتاريخ وجغرافيا ..إلخ[18]. وهذا الإصلاح الثقافي انتقل بالجيل الجديد إلى نضال حقوقي سياسي، ففي فبراير 1907 «ظهرت جماعة (الشباب التونسي) إلى الوجود بإصدارها جريدة (التونسي) ومن أبرز أعلامها المحامي علي باش حانبة المنتمي إلى عائلة كانت ذات شأن

14) الشريف، **تاريخ تونس**، ص105.

15) ثامر، **هذه تونس**، ص45-47.

16) ثامر، **هذه تونس**، ص56.

17) المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية**، ص448.

18) الشريف، **تاريخ تونس**، ص113.

قبل الحماية، والجامع بين ثقافة أوروبية متينة وتكوين عربي، فكان لذلك مسلحا أكثر ممن سبقه من الوطنيين للدفاع عن بني قومه وللكفاح السياسي، ويمكن اعتبار علي باش حانبة أصدق ممثل لجماعة (الشباب التونسي) من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية»[19]، ويؤكد حوراني في أن الجذور الأولى لمقاومة الوجود الفرنسي تجسدت في جماعة (الشباب التونسي) التي سعت إلى فتح المجال أمام التونسيين للحصول على التعليم الفرنسي لزيادة إمكانات حصولهم على الوظائف العامة، مما جعلهم يتعرضون لنقد عامة التونسيين، رغم انتيابهم نفس الشعور حيال انسحاب فرنسا من تونس[20].

لكن نواة الطبقة السياسية التونسية الحديثة بدأت بالتشكل فعليا في بدايات القرن العشرين مع نشأة الحركة الوطنية التونسية، وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري الذي يُعدُّ أب الحركات الوطنية التحررية في تونس، وأول عمل سياسي نضالي ضد الوجود الفرنسي، وقد أسسه عبد العزيز الثعالبي في 3 حزيران/يونيو 1920[21]. وكان الثعالبي قد ترأس وفدا تونسيا وحضر مؤتمر الصلح في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لكنه لم يلق اهتماما، وألف هناك كتاب (تونس الشهيدة) ونشره في فرنسا[22]، ومنه بدأت الجذور الأولى لتشكل عصبية الدولة التونسية بعد الاستقلال مع نشأة الحركة الوطنية في تونس.

والملاحظ أن النخبة السياسية الجديدة بدأت تتشكل من مزيج من نخبة تقليدية دينية ونخبة أخرى علمانية تكونت في المنظومة التعليمية الفرنسية، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى تجمعت حول الثعالبي ثلة من المثقفين من ذوي التكوين الجامعي الفرنسي (أمثال السافي)، ومن خريجي الجامع الأعظم (أمثال الثعالبي نفسه)، وجمع من الشخصيات أمثال محيي الدين القليبي ومحمد نعمان والشاذلي القسطلي والصادق الزمرلي وصالح فرحات والشاذلي خزندار

19) الشريف، **تاريخ تونس**، ص113

20) ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ترجمة أسعد صقر، دمشق: دار طلاس، 1998، ص379.

21) العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، الموصل: جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986، ص500.

22) ثامر، **هذه تونس**، ص86؛ العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص499.

وأحمد الصافي وعلي كاهية وغيرهم. وقد أعلن هذا الحزب عن نفسه أمام العموم في شهر مارس من سنة 1920م، وكانت تسميته استنادا لدستور 1861م[23]. ولكن هذا الحزب «كان يشكو بعض العلل في صميم تكوينه، وخاصة المنبت الاجتماعي لمسيّريه، فقد كانوا ينتمون- عدا بعض الحالات الخاصة- إلى أوساط ميسورة من البرجوازية، ويشكلون قيادة متكونة من السياسيين الذين يستنكفون- بحكم المنشأ والمزاج والمصلحة- عن أعمال العنف ولا يعرفون أو لا يحبون قيادة حركات شعبية واسعة النطاق إلا نادرا»[24].

وبعد خفوت نجم زعامة الثعالبي للحزب الحر الدستوري، نشأت قيادة جديدة في الحزب، تزعمها- كما يقول الحبيب ثامر الذي هو أحد قادة النخبة الجديدة- «جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا، وقد ظهروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها واتجاهاتها. وقد التف هؤلاء الشباب مع بقية الشباب التونسي المثقف حول جريدة (صوت التونسي) التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله سنة 1929م، بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة (اللواء التونسي)»[25].

كما أن ما ذهب إليه الحبيب ثامر يؤيده ما ذهب إليه الشريف في أن النخبة الحديثة تكونت من أصحاب المهن الحرة من محامين وأطباء وصيادلة، ممن يمثلون النجاح والارتقاء في السلم الاجتماعي بفضل المدرسة العصرية، وقد أمدوا الحركة الوطنية بالزعماء بدءا من باش حانبة سنة 1907م وانتهاءً إلى بورقيبة ورفاقه بعد 1930م[26]، فهذه النخبة الجديدة المتكونة وفق الثقافة الفرنسية خصوصا والأوروبية عموما هي التي ستتولى قيادة الحركة الوطنية، وتُغير بنية النخبة السياسية تماما على أساس أيديولوجي لا يقوم على أساس

23) عبد السلام القلال، **الحبيب بورقيبة زعيم أمة ورئيس دولة**، تونس: شركة أوميقا للنشر، 2021، ص21؛ الشريف، **تاريخ تونس**، ص115.

24) الشريف، **تاريخ تونس**، ص117.

25) ثامر، **هذه تونس**، ص89.

26) الشريف، **تاريخ تونس**، ص109.

الانتماء الديني كما تشير فكرة الدين وصلتها بالعصبية عند ابن خلدون، ولكن على أساس أيديولوجية النخبة الفرنكوفونية المتعلمة في المدرسة الفرنسية ومنظومتها التعليمية والثقافية واللغوية.

إن عدم قدرة النخبة التقليدية على مسايرة التغيرات في بنية المجتمع والدولة بفعل تأثير الحماية الفرنسية وما أحدثته سياساتها من تغيير في البنى الاجتماعية وفي تشكل النخب؛ أدى إلى تشكل الحركة الوطنية من عناصر مختلفة؛ بعضها ينتمي إلى العمق الشعبي بانتمائه العربي الإسلامي، وبعضها ينتمي إلى ثقافة النخبة التي تعلمت في المدارس والإدارة الفرنسية وتأثرت بها، ولهذا فإن الحركة الوطنية التونسية تشكلت من مستويين؛ شعبي عربي إسلامي، ونخبة وطنية متشبعة بالقيم الأوروبية. «فعلى مستوى الجماهير كان الشعور الديني؛ أي الانتماء إلى أمة عربية إسلامية يكون دائما الأيديولوجية الضمنية والمبرر العميق»، ولكن بفعل «التحولات العميقة التي أحدثها الاستعمار (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى) بتأثير العالم المعاصر في قطاع هام من المجتمع التونسي وبالظروف العالمية (أزمة 1929 والحروب العالمية وأخيرا عمل النخبة المثقفة)... تكونت في صلب الطبقات الوسطى وحتى الشعبية التي تسكن الحواضر والقرى نخبة مثقفة وإطارات اجتماعية تولدت عن المدرسة والعالم المعاصرين» و«كانوا وطنيين بالمعنى الأوروبي للكلمة وعمدوا إلى العمل السياسي المنظم على النمط الذي كانت تمارسه الأحزاب في البلدان الأوروبية»[27].

إن ما أشار إليه الشريف من تشكل مستويين في الحركة الوطنية يعبران عن ثقافتين؛ إحداها ذات انتماء عربي إسلامي، والأخرى لا ترى في الانتماء الوطني انتماء آخر، وتعتمد على النموذج الحديث في الوطنية والقومية؛ أدى إلى بروز صراع بين مفهومين للأمة. ولكن بحكم وقوع تونس تحت النظام الاستعماري، فإن الصراع لم يبرز أكثر إلا مع الاستقلال. وبعبارة أخرى؛ فقد تعايش مفهوم الأمة التونسية ومفهوم الأمة الإسلامية في مرحلة الحركة الوطنية التونسية: «أما في مستوى الجماهير الشعبية والمتعلمين ذوي التكوين

27) الشريف، **تاريخ تونس**، ص111.

التقليدي فإن فكرة الأمة العربية الإسلامية بقيت حية. وكان الكفاح السياسي يصطبغ في كثير من الأحيان بصبغة الجهاد الديني. وهكذا تعايش أو اختلط في صلب الحركة الوطنية مفهومان لكلٍ منهما طبقته الاجتماعية؛ هما مفهوم الأمة التونسية بالمعنى الضيق ومفهوم أوسع هو مفهوم (الأمة الإسلامية)، وقد لعب الزعماء العصريون كثيرا على غموض هذين المفهومين هذا، واختلاطهما، فقادوا الكفاح على المستوى التونسي البحت، فتبعهم الجماهير لأن الأيديولوجية القومية كانت تطابق موضوعيا مقتضيات العصر، ولكن هؤلاء الزعماء كانوا يعرضون عليهم آفاقا للعمل جديدة، على عكس الزعماء القدامى من الحزب الحر الدستوري الذين جمدوا الحركة سنة 1925»[28].

ومن جهة أخرى، فإن هاتين الكتلتين أو المستويين من الوعي بالأمة التونسية أو العربية الإسلامية؛ يبدو واضحا في تشكل مجموعة محورها بورقيبة، سرعان ما بدأت تتوسع وتأخذ الصدارة في قيادة الحركة الوطنية، ففي 30 أكتوبر 1930 انتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة صوت التونسي، وكان من أبرز أعضائها الحبيب بورقيبة، وفي نوفمبر 1932 أسس بورقيبة مع بعض أعضاء هيئة إدارة صوت التونسي جريدة مستقلة تحت عنوان «العمل التونسي»، وفي 12 و13 مايو 1933 انعقد مؤتمر الحزب الدستوري الحر، وتم قبول هيئة جريدة العمل التونسي بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب[29].

1.3. الحزب الحر الدستوري الجديد باعتباره العصبية الجديدة للحكم:

أتت التحولات التي حدثت في بنية الدولة التونسية في فترة الاستعمار الفرنسي بنخبة جديدة تجتمع حول برنامج سياسي، عن طريق فكرة الأحزاب السياسية، فنشأة الحزب الحر الدستوري مثّل نشوء نخبة جديدة، سيكون لها الدور الفاعل في حكم تونس فيما بعد، فانضمام هيئة جريدة «العمل التونسي» للحزب الحر الدستوري شكل بداية تموقع النخبة الجديدة ذات التكوين الغربي والمفهوم القومي القطري التونسي، وبداية تحول في أيديولوجية

28) الشريف، **تاريخ تونس**، ص121.

29) ثامر، **هذه تونس**، ص90.

الحزب الحر الدستوري، وتغير في قيادته، وفي تركيبته، وتشكل العصبة الجديدة للحكم التي ستتولى قيادة الحركة الوطنية والمفاوضات مع الاستعمار الفرنسي، لتشكل فيما بعد هوية النظام الحاكم في تونس بعد الاستقلال.

في ضوء الخلاف الذي نشب بين قادة (الحزب الحر الدستوري) وجماعة «العمل التونسي» الذين دخلوا اللجنة التنفيذية إثر مؤتمر سنة 1933، انعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال في مارس 1934، حضره نواب عن سائر شُعَب الحزب للنظر في مسألة الخلاف، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي من حضور المؤتمر، فأعلن المؤتمر فصلهم من الحزب وانتخبوا «ديوانا سياسيا» لإدارة الحزب الذي سُمي منذ ذلك التاريخ (الحزب الحر الدستوري الجديد)، وعُيِّن الحبيب بورقيبة أمينا عاما له[30].

وامتازت «حركة الديوان السياسي بما أدخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير في طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية، فكان أعضاؤه في النواحي والأقاليم ينتخبون الشُّعَب التي تُكوِّن هيئات الحزب المحلية، ولكل إقليم جامعة تتكون من مختلف الشُّعَب التابعة له، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات في مؤتمر يعقد سنويا بالعاصمة لانتخاب الديوان السياسي الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحزب»[31].

وكان الحزب الجديد يقوم بالدعاية بين صفوف الشعب في مختلف المناطق، ويقوم الديوان السياسي بجولات، وعلى رأسهم بورقيبة «الذي بذل نشاطا كبيرًا في نشر مبادئ الحزب بين طبقات الشعب في خطواته الأولى، حتى توغلت الحركة الوطنية في البوادي النائية وأقاصي الجبال، وعمها الوعي القومي، بعد أن كانت قبل ذلك العهد منحصرة في المدن، ولا يتأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب»[32].

---

30) ثامر، **هذه تونس**، ص92؛ العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص505-507.

31) ثامر، **هذه تونس**، ص92.

32) ثامر، **هذه تونس**، ص93.

إن التركيبة الثقافية (خريجي المدارس الفرنسية والعصرية) والاجتماعية (البورجوازية) للنخبة الجديدة التي من بينها بورقيبة تنتمي إلى «المثقفين المنحدرين من صلب البرجوازية البلدية أو القروية، وكان أغلبهم من الآفاقيين (من الساحل والوطن القبلي وجربة إلخ)، وكانوا زاولوا تعلمهم في المدرسة الفرنسية العربية، ثم في المعهد الصادقي، وأخيرا في الجامعة الفرنسية، فمكنهم ذلك من التحصيل على الثقافة والتجربة السياسية السائدتين في أوروبا في ذلك العصر»[33]. فصار بورقيبة ومجموعته يمثلون الفهم القُطري للأمة، والانضواء تحت مفهوم الأمة الغربي/الدولة القومية، وكان «أفق أولئك المثقفين المستغربين (Occidental-isees) يقف عند الحدود الضيقة للبلاد التونسية كما صاغتها سياسة الحماية والاقتصاد المعاصر والحركة الفكرية العامة، فأقلموا أو أنهوا أقلمة المفهوم العصري لكلمة أمة، وأخرجوا إلى صعيد الوعي ما فعله العالم المعاصر على صعيد الحياة اليومية؛ أي المجموعة القومية التونسية بأنها قسم متميز تمام التميز عن الأمة الإسلامية والعربية، وعلى أنها مجموعة حقيقية متماسكة من الأشخاص لا مجرد (شتات من الأفراد)، وهي العبارة التي كان يرددها بورقيبة ورفقاؤه ... وهنا ينبغي أن نشير إلى أن ذلك الوعي القومي التونسي لم يصبح واضحًا وعمليًا تمامًا إلا في أذهان النخبة الاجتماعية أو الثقافية، وفي أذهان أولئك الذين كانوا يرتبطون على نحو أو غيره بالعالم الحديث».[34]

وقد انتبهت المجموعة المشكلة للحزب الحر الدستوري الجديد إلى نشاط النقابات العمالية، وأولتها عناية كبيرة، ووضعتها تحت توجيهها، وسيشكل ما صار يعرف «بالاتحاد العام التونسي للشغل[35]» ركيزة أساسية من ركائز الدولة والحكم في تونس بعد الاستقلال. ولعل آخر مسمار تم دقه في الأيديولوجية القديمة التي تؤمن بالأمة العربية الإسلامية هو تغيير نظام الحكم من الملكي (حكم البايات) إلى الجمهوري على الطريقة الفرنسية، ففي 20 /مارس عام 1956م تم توقيع بروتكول الاستقلال التام، وتحسنت العلاقات الفرنسية

---

33) الشريف، **تاريخ تونس**، ص120.

34) الشريف، **تاريخ تونس**، ص120-121.

35) عبد الله الزبير يوسف الزبير، «**تطور الحركة الوطنية التونسية: 1956 – 1939**»، دورية كان التاريخية، سنة 14، عدد 53، سبتمبر 2021، ص198.

التونسية، وحصلت بذلك تونس على استقلالها عام 1956م، وألغيت بذلك الحماية الفرنسية مع مراعاة المصالح الفرنسية[36]، وبهذا تغيرت بنية السلطة تماما وتشكلت الدولة واندرجت في سياق مفهوم الدولة القطرية/الوطنية الحديثة، بمفهومها الأوروبي، وبنخبتها الوطنية التونسية الحديثة، التي تكونت تحت تأثير أفكارها.

إن ما أشرنا إليه في بداية هذا العنصر، المتمثل في ظهور الأحزاب السياسية بمعناها الحديث، كان أمرا غير مسبوق، ولا تذكره أدبيات ابن خلدون سواء من حيث تركيبتها أو الرابط بين عناصرها، مما يجعلنا نتساءل، عن مدى اعتبار الأحزاب السياسية بأيديولوجياتها الحديثة مما يشمله مصطلح العصبية الخلدوني، وبخاصة أن ابن خلدون عند تحديده للعصبية لم يقيدها بالنسب والقرابة والحلف فقط بل تركها مفتوحة- حسب رأينا- حينما قال: «وما في معناه».

فهل «ما في معناه» تقبل إدراج الأحزاب السياسية ضمنها؟ وبخاصة أن هذه الأحزاب في تركيبتها كما سيأتي لم تتخل تماما عن عناصر تشكل العصبية بالمعنى الخلدوني، فكما سنرى أن تركيبة عناصر العصبية الجديدة أو النخبة السياسية الجديدة في تونس، قد اعتمدت نوعا من الانتماء الجهوي والمناطقي في تركيبتها البشرية، وكانت جل عناصرها الفاعلة المؤثرة من منطقة الساحل التونسي كما سيتبين ذلك، إضافة إلى أن الرابط الأيديولوجي كان عاملا جديدا في تشكيل لحمة عصبية الحكم الجديدة كما سنرى؛ فجلهم من ذوي التعليم الفرنسي الحديث، ومن الذين تكونوا في المدارس والمؤسسات الفرنسية، وممن يتبنون المنظور الحديث للقومية والدولة بمعناها الأوروبي. وهذا ما سنبحثه في العنصر التالي.

1.4. صعود بورقيبة وتشكل عصبيته السياسية:

إن البحث في العصبية التي حكم من خلالها بورقيبة تونس ثلاثين سنة، ومدة مثلها قبل أن يتولى السلطة، يحتاج منا أن ننظر في شخصية بورقيبة نفسه ورؤيته لتونس قبل وبعد الاستقلال، والفكرة الجوهرية التي كانت تقوده، ولا شك أن تصوره لتونس وموقعها في العالم مدخل مهم لمعرفة ذلك. فمن منطلق واقعنا الحالي، نعلم أن بورقيبة هو من تسلم زمام

36) الزبير، **تطور الحركة الوطنية التونسية**، ص201.

الحكم في تونس بعد الاستقلال مباشرة: لكن السؤال الذي يحكمنا هنا، ما مصدر عصبية بورقيبة في الحكم؟ وكيف أصبح رأس العصبية وحكم تونس؟

لما عاد بورقيبة من فرنسا سنة 1927م بشهادة الإجازة في الحقوق بباريس وشهادة معهد العلوم السياسية؛ انخرط في العمل السياسي بداية من سنة 1931م كصحفي يكتب في جريدة الصوت التونسي التي كان يديرها الشاذلي خير الله. وسرعان ما انفصل عنها وأسس جريدة العمل التونسي في سنة 1933م، كما انخرط فيما بعد في العمل الحزبي بالتحاقه باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري في شهر مايو 1933م مع ثلّة من الشباب المتحمسين للعمل السياسي منهم محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة ومحمد بورقيبة وغيرهم[37].

وقد تأثر بورقيبة بكتاب «تونس الشهيدة» الذي كتبه الثعالبي، وظل فترة طويلة يعتبره طليعة الكتب الوطنية[38]، غير أنه سرعان ما ظهرت خلافات بين الجيل القديم والجيل الجديد، وبخاصة بعدما دعا رفقة مجموعة العمل التونسي إلى عقد مؤتمر للحزب في بلدة قصر هلال جنوب تونس، في 2 مارس 1934م، والذي عارضه رجال الحزب القدامى وقاطعوه، فقررت جماعة العمل التونسي فصلهم من الحزب، وأسست «الحزب الحر الدستوري الجديد»، وانتُخب بورقيبة أمينا عاما له، وصارت الصحيفة تعبر عن لسانه، وتطور الخلاف بين الفريقين [39]، إلى أن صار بورقيبة زعيما لا ينافسه على قيادة الحركة الوطنية والحزب الحر الدستوري الجديد إلا نائبه وخصمه صالح بن يوسف.

وقد نجح الحزب الحر الدستوري الجديد في الانغراس في البلديات الصغيرة والقرى وغيرها، حتى أصبح الناس ينتقلون إلى نابل للمشاركة في الاجتماعات والمسيرات الاحتجاجية التي ينظمها الحزب، وخاصة من أبناء المعدمين من المجتمع القبلي الذين دفعتهم الحاجة المادية إلى تبني أشكال نضالية حتى أثناء قيامهم بعملهم وإبان انخراطهم في الخدمة العسكرية.

---

37) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص21-22.

38) العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص499-500.

39) العدول، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص505-507.

ولقد أدى ارتفاع حجم المطالبة إلى تعطل لغة الحوار مع المقاومة وفرنسا، وتكبد المجتمع القبلي لأفظع جرائم التعذيب والقتل وأكثرها دناءة، وقد تزايد نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة وزملائه، مما جعل السلطات الاستعمارية تقوم بحله في أيلول سبتمبر 1934م، ونفي وسجن قادته في الجنوب التونسي مدة سنة ونصف. ثم في تشرين الثاني عام 1937م عقد الحزب الحر الدستوري الجديد مؤتمرًا تخلى فيه عن سياسة المهادنة، وتبنى أسلوب المقاومة، وبدأ بإضراب عام وتنظيم المظاهرات تضامنا مع الحركات الوطنية بالجزائر والمغرب، فقامت السلطات الفرنسية بحل الحزب مجدّدًا في 1938م، وعطلت صحفه، وزجت بقادته في السجن ومن ضمنهم بورقيبة[40].

عند اندلا ع الحرب العالمية الثانية، طلب بورقيبة من الدكتور الحبيب ثامر المسؤول عن الحزب، الذي تزعم المقاومة السرية على رأس الديوان السياسي آنذاك، شفاهيًّا وكتابيًّا بتاريخ 8 أغسطس1942م ليغيّر موقف الحزب تجاه الحلفاء ويربط العلاقات مع ممثلي فرنسا الحرة والبريطانيين والأمريكان قصد إشعارهم بأنّ تونس إلى جانبهم قائلا «إن كنت غير مقتنع بما طلبته منك فأرجو منك التنفيذ فهي تعليمات»[41]، كما كلف زوجته الفرنسية ماتيلدا بنقل رسالة إلى القنصل الأمريكي بتونس أكّد له فيها وقوف تونس والحزب الحر الدستوري الجديد إلى جانب الحلفاء وذلك في أكتوبر1942م[42].

ثم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945م سافر بورقيبة إلى القاهرة لعرض قضية تونس على الجامعة العربية، وفي الوقت نفسه انعقد مؤتمر «ليلة القدر» في 23 أغسطس 1946م للحزب الحر الدستوري الجديد بتونس بقيادة الأمين العام صالح بن يوسف، وحضرته كل القوى السياسية في تونس، بما فيها الأحزاب والنقابات ومندوبون عن جامع الزيتونية، حيث اتخذ المؤتمر قرارا بالإجماع بمطالبة السلطات الفرنسية بالاستقلال التام للبلاد، فكان رد السلطات الفرنسية أن أمرت بمداهمة مكان الاجتماع ثم القبض

---

40) العدول، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص509-510؛ القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص33.

41) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص36.

42) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص37.

على رموز المؤتمر من مختلف الاتجاهات السياسية، وإثر ذلك أعلن فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام لعمال الشغل، الإضراب العام بالبلاد، مما زاد من ضغط السلطات الاستعمارية الفرنسية[43].

وقد مثّل مؤتمر «ليلة القدر» مناسبة لبروز شخصية صالح بن يوسف، الذي خلف بورقيبة أثناء غيابه عن تونس، بعد نجاحه في تشكيل الجبهة التونسية التي تجمعت فيها كل الأحزاب السياسية، وقامت بتقديم مذكرة تطالب بتنفيذ بعض الإصلاحات التي رفضتها فرنسا[44]، غير أن بورقيبة اعتبر عقد المؤتمر في غيابه بمثابة محاولات لتحجيم دوره، وحاول جمع مؤيدين له في المشرق من القادة التونسيين أمثال الحبيب ثامر ويوسف الرويسي، لكن سرعان ما رأى بورقيبة أنهما لا يحبذان قيادته، وبدأت الخلافات تتعمق، لأن هناك من رأى بداية تقرب بورقيبة من أمريكا وفرنسا، واعتبروا أن هذا كان على حساب قضية الشعب التونسي.

وفي عام 1949م لما عاد بورقيبة من القاهرة، وأعاد النشاط للحزب الحر الدستوري الجديد، قدم استراتيجية جديدة من أجل الاستقلال، تمثلت في استعداده لقبول حل وسط مرحلي يقوم على أساس سياسة «خذ وطالب» وهو ما أصبح يعرف بالطريقة البورقيبية في تونس، وهناك دب الخلاف الكبير بين بورقيبة وبقية الرفقاء، فصالح بن يوسف وبقية الأعضاء كانوا يرون الاتجاه الثوري والانتماء العربي الإسلامي لتونس، بينما كان بورقيبة يرى سياسة المفاوضات وسياسة «خذ وطالب» وقبول حل تفاوضي وعلاقات خاصة مع فرنسا، ومن هنا تعمق الخلاف بين فريقين أو مستويين من النخبة في الحركة الوطنية التونسية، وشكّل الخلاف بمرور الزمن تيارين يتصارعان لحكم تونس، وبدأ سعي بورقيبة للتخلص منهم والانفراد بتوجيه مستقبل تونس[45].

---

43) حلمي إسماعيل محروس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2004، ج1/ ص599.

44) الزبير، **تطور الحركة الوطنية التونسية**، ص196-202.

45) رائد الحياني وضرار المهداوي وآمنة صبار، «**اتجاهات الفكر السياسي القومي في تونس 1945-1981 الحركة اليوسفية نموذجا**»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد 29، عدد 10، 2022، ج2/ ص271-274.

وفي عام 1950 أثيرت القضية التونسية في هيئة الأمم المتحدة التي وافقت على إدراجها في جدول أعمالها، وأصدرت لائحة دعت الحكومة الفرنسية إلى تطوير المؤسسات التونسية وفتح المفاوضات مع التونسيين لتمكينهم من الحصول على حقوقهم وتسيير شؤونهم الخاصة طبقا لقوانين الأمم المتحدة، فقبل الفرنسيون التفاوض بعد سنة من ذلك[46]، وتشكلت حكومة مختلطة قدمت بعض المطالب إلا أن الحكومة الفرنسية رفضتها، وفي 1952م أوقفت فرنسا مفاوضاتها، وحظرت انعقاد مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد، وألقت القبض على بورقيبة ومحمد شنيق وآخرين، وقتلت البعض الآخر، ونجح صالح بن يوسف الرجل الثاني في الحزب الدستوري في الفرار إلى القاهرة، وفي 5 ديسمبر من العام نفسه اغتيل فرحات حشاد القائد النقابي المعروف على يد منظمة اليد الحمراء الفرنسية[47].

وقد زاد انطلاق ثورة التحرير الجزائرية في أول نوفمبر 1954م من عزيمة الوطنيين التونسيين، وتشكلت جبهة التحرير الوطنية التونسية، وجيش تحرير تونس، وانتشرت الثورة في كل البلاد[48]، فقامت فرنسا بإعادة فتح المفاوضات من جديد، وأصدرت وعدًا بالاستقلال عُرِفَ بتصريح قرطاجة، وقامت بإطلاق سراح الحبيب بورقيبة الذي رحب بهذا التصريح، فاستقر الرأي على تشكيل وفد رسمي لتونس، الأمر الذي تطلب تشكيل وزارة تونسية جديدة، واشترطت فرنسا تصفية جيش التحرير الذي كان تحت قيادة صالح بن يوسف، وتسليم السلاح قبل بداية المفاوضات، فرفض صالح بن يوسف ذلك، واستمرت المفاوضات، وصدر بلاغ مشترك مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر 1954م، يضمن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات،

46) توفيق سلطان اليوزبكي ويحيى الدين توفيق وصلاح الدين أمين، **دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية**، ط3، الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ص154.

47) سالم الأبيض، «**دور الاغتيالات السياسية في إعادة تنظيم السلطة في تونس**»، في محمد جمال باروت وأحمد حسين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ج1، ص377.

48) الشريف، **تاريخ تونس**، ص135.

ودارت مفاوضات بين الطرفين حيث كان بورقيبة ممثلاً لتونس لتصدر هذه الاتفاقية في 3 يونيو 1955م، وتم التوقيع على اتفاق منح تونس استقلالًا داخليًا مع الاحتفاظ بأمور السياسة الخارجية والأمن والدفاع بيد فرنسا[49]. لكن هذه الاتفاقية أثارت انقسامات حادة داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، فقد «أعلن صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد من باندونج- حيث كان يرأس وفد بلاده إلى مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في إندونيسيا عام 1955- عن معارضته للاتفاقيات، وطالب بضرورة حصول تونس على الاستقلال التام، وبتوحيد النضال في المغرب العربي»[50].

كانت تلك المواقف من الاستقلال التام ومن التزام بنود ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي أمضاها بورقيبة نفسه في عام1947م-بوصفه ممثلًا للحزب الحرّ الدستوري الجديد في تلك اللجنة التي تقرّ بأن استقلال أحد الأقطار المغاربية لا ينهي المقاومة المشتركة من أجل استقلال باقي الأقطار الأخرى- هي الخلفية التي حددت موقف صالح بن يوسف وأنصاره من الاستقلال الداخلي والتام، ودفعت الصراع إلى أوجه بين أنصار الأمانة العامة الذين كُنّوا باليوسفية وأنصار الديوان السياسي الذين أيّدوا بورقيبة، وانتصروا على خصومهم اليوسفيين بعد أن وظفوا أجهزة الدولة التي تسلموا بعضها إبّان فترة الصراع، وبعد أن حسم الجيش الفرنسي المعارك لمصلحة الطرف البورقيبي.[51]

فلما عاد صالح بن يوسف إلى تونس في 13 أيلول/سبتمبر عام 1955م، حاول بورقيبة إقناعه بالعدول عن معارضته للاتفاقيات، وعرض عليه رئاسة الحكومة، لكن بن يوسف رفض ذلك، فقرر بورقيبة فصل بن يوسف من الحزب، ورد الأخير على بورقيبة بإجراء مماثل، وبهذا انقسم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى قسمين؛ المكتب السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد وكان برئاسة بورقيبة، والأمانة العامة للحزب الحر الدستوري الجديد، وكانت برئاسة بن يوسف، واستمر الصراع بينهما حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر

49) الزبير، **تطور الحركة الوطنية التونسية**، ص200؛ القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص44.

50) العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص527.

51) سالم الأبيض، **دور الاغتيالات السياسية**، ج1، ص384-385.

عام 1955م، حين دعا الحزب الحر الدستوري الجديد إلى عقد مؤتمر صفاقس الذي أقرّ الاتفاقيات، وانتخب بورقيبة رئيسا للحزب، وأصدرت الحكومة التونسية أمرا باعتقال بن يوسف، وقرارا بحل الأمانة العامة، بل أصدرت حكم الإعدام غيابيا بحقه[52].

فر صالح بن يوسف إلى ليبيا «وبدأ ينظم حركة الكفاح المسلح ضد فرنسا، وأجرى اتصالات مع جبهة التحرير الجزائرية، وإزاء هذا التطور سافر بورقيبة إلى فرنسا، واقترح عليها منح تونس الاستقلال التام أسوة بالمغرب، واستجابت فرنسا للاقتراح بعدما أدركت أن معارضتها له قد تدفع بالتونسيين إلى التخلي عن تأييد بورقيبة، وإلى تأييد الاتجاه القومي الذي يتزعمه بن يوسف»[53]. وبعد عدّة أشهر توصلت حكومة التفاوض إلى إبرام اتفاقية الاستقلال التام في 20 مارس 1956م، وشكل بورقيبة الوزارة التونسية الجديدة وسعى إلى تعديل الاتفاقية السابقة، وفي 20 مارس 1956م تم توقيع بروتكول الاستقلال التام، وحصلت بذلك تونس على استقلالها، وألغيت بذلك الحماية الفرنسية مع مراعاة المصالح الفرنسية[54].

كان بورقيبة يؤمن بأن الانتصار على الاستعمار الفرنسي يحتاج توحيد أطراف وأطياف تونس حول حزب واحد حديدي قائم على الانضباط العسكري وعلى الولاء المطلق للحزب وقائده، وبفضل كاريزما شخصيته تمكن من إقناع أبناء عصبيته والملتحمين بها بأن يكون للحزب الحق في احتكار وسائل العنف لفرض هيمنته على السياسة الوطنية في تونس في وجه الاستعمار، وأن تحقيق الاستقلال يقتضي تقديم تضحيات، وذلك قبل أن يتم توقيع وثيقة الاستقلال في 20/مارس عام 1956م التي ألغيت بفضلها الحماية الفرنسية مع مراعاة المصالح الفرنسية[55].

---

52) العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص528.

53) العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، ص528.

54) الزبير، **تطور الحركة الوطنية التونسية**، ص201.

55) الزبير، **تطور الحركة الوطنية التونسية**، ص201.

وما إن حصلت الدولة على استقلالها – بفضل تضحيات ومقاومة أبنائها– من حركة الشباب التونسي بقيادة علي باش حنبه، والحزب الحر الدستوري القديم بقيادة عبد العزيز الثعالبي، والحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة– حتى سارعت إلى إنشاء مجلس قومي تأسيسي منتخب لإعداد دستور للبلاد، فاز فيه الحزب الحر الدستوري الجديد بتحالف مع الاتحاد العام للشغل واتحاد الفلاحين التونسيين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، لينتخب بورقيبة رئيسا له في أول اجتماع لهذا المجلس في 8 أبريل 1956م، قبل أن يعلن بورقيبة عن تشكيل أول حكومة ائتلافية بستة أيام، ليتوالى بعد ذلك فك عصبية الباي بحرمانه مما كان يتمتع به من امتيازات جبائية وحصانة قضائية تدريجيا إلى حين خلعه وإعلان المجلس القومي التأسيسي وإلغاء النظام الملكي الحسيني(1705م –1957م) وإقامة النظام الجمهوري بقيادة الحبيب بورقيبة[56].

وقبل استلام الزعيم الحبيب بورقيبة جهاز الأمن من السلطة الفرنسية بيوم واحد قام بتشكيل الحكومة التونسية؛ حيث قال يوم الاستقلال: «لقد انقضى اليوم نظام وحل محله نظام جديد ... الحكومة التونسية هي المسؤولة في المستقبل عن الأمن في تراب المملكة»[57]. وهذا الإعلان بمثابة نهاية لشكل دولة الباي وطبيعة عصبيتها، وحلول نخبة أو عصبية جديدة شكلت نظام حكم جديد، لا يقوم على الانتماء العربي الإسلامي ولا الولاءات التقليدية المعروفة، ولكن سيكون محوره بورقيبة والحزب الحر الدستوري الجديد والأيديولوجية الحداثية والبنية الجمهورية للدولة.

ولذلك فإن رموز وبقايا العصبية القديمة وأي امتدادات لها أو ممثلين لها سيُستبعَدون حتى لا يقفوا في وجه العصبية الجديدة، ففي بداية أيام إعلان الاستقلال، دفع اليوسفيون الضريبة غالية، فتعرض كثير منهم للتصفية الجماعية والاغتيال والقتل، ويرمز «صبّاط الظلام»– وهو مقرّ الشعبة الدستورية بنهج الباشا القريب من القصبة مركز الحكومة التونسية– إلى

56) التيمومي، **تونس البورقيبية**، ص33.

57) أحمد الطويلي، **بناء الدولة التونسية الحديثة**، تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2019، ص146.

تاريخ مظلم ارتبط ببورقيبة وبالميليشيات التي شكّلها، وهي معروفة بلجان الرعاية للقضاء على الحركة اليوسفية والتخلص من جميع مناضليها، حيث اقتيد معظم القادة والأنصار اليوسفيين- أكثر من500 يوسفي من الذين لم تجرِ تصفيتهم- إلى محاكمات صورية حضوريًا أو غيابيًا، شملت زعماء من أمثال علي الزليطني وحسين التريكي وموسى الرويسي وحمد عبد الكافي وعبد العزيز شوشان والطيب الزلاق وكذلك صالح بن يوسف نفسه الذي حُكم عليه بالإعدام في مناسبتين (في نوفمبر1957م وفي ديسمبر1958م) وسرعان ما نفّذت الدولة الوطنية الحديثة اغتيالًا بحق قائد المعارضة وأحد أبرز الزعماء الوطنيين الذين قادوا المقاومة المسلّحة والنضال السياسي ضدّ الاستعمار الفرنسي عشرات الأعوام.[58]

إن الناظر في مسار تشكل عصبة بورقيبة وبخاصة بعد تفجر الخلاف بينه وبين الأمين العام للحزب صالح بن يوسف في 1955م يرى أن هذه الخلافات تحولت فيما بعد إلى عداوة صريحة، لها تداعياتها على تشكل السلطة في تونس بعد الاستقلال[59]، كما تعطينا مؤشرا آخر على توجه بورقيبة إلى تنصيب نفسه زعيما أوحد للشعب التونسي، والحاكم المطلق لتونس، ولهذا، فإنه منذ تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد، باتت ملامح الانفراد بالحكم والقيادة وتشكيل عصبية له ممن يوافقون على زعامته ويشتركون معه في التوجه واضحة للعيان.

58) سالم الأبيض، **دور الاغتيالات السياسية**، ج1، ص385.

59) ضياء بوسلمي، «**عبد الجليل بوقرّة: مسيرة بورقيبة من الاستقلال إلى الانقلاب**»، 25 جوان 2016. تم الدخول يوم 7 يانير 2023.

https://shorturl.at/2lJEQ

الفصل الثاني: عصبية الحكم في تونس بعد الاستقلال: العهد البورقيبي

يُظهر اندفاع الدولة نحو تحديث المجتمع بعد الاستقلال هيمنة التيار البورقيبي على بقية التيارات المشاركة له في تحقيق الاستقلال مثل التيار التقليدي (الثعالبيين والزيتونيين) والتيار التحديثي (الحبيب ثامر ومن معهم) والنقابيين إلخ. حيث تم استبعادهم في سبيل انفراد عصبية بورقيبة بالحكم، ممثلة في شخصه ومن تبعه من أنصاره، فتشكل بهؤلاء الحزب الحر الدستوري الجديد، وصار يتمتع بشعبية كبيرة مستمدة من عمل بورقيبة وفريقه خلال فترة الحركة الوطنية في تنميطه زعيما للشعب التونسي وصانع الاستقلال الذي أزال عن الدولة ويلات الاستعمار الفرنسي، وقد سخّر بورقيبة إمكانات الدولة لوضع ثقافة الحداثة في متناول أغلب شرائح المجتمع التونسي ومؤسسات الدولة، وبذل مجهودات كبيرة في إقناع الرأي العام بسياسته التحديثية التي لاقت قبولا لدى أفراد النخبة- إذا استثنينا الزيتونيين- لكنها لقيت من جهة ثانية معارضة شديدة من أغلب سكان الأرياف والبوادي ومن بعض من يشغلون المناصب العامة؛ حيث استقال بعض أعضاء المحكمة العليا، وشهدت البلاد مظاهرات دامية في 17 يناير 1961م، وتطورت المعارضة إلى محاولة انقلاب على عصبية حكم بورقيبة بالقوة من قبل بعض العسكريين الموالين للمعارضة اليوسفية في ديسمبر 1962م، ولربما هي ما دفع بورقيبة إلى الانفراد بقرارات تحديث المجتمع وعدم إشراك بقية التونسيين إلا بصفة محدودة [60].

ويسعى هذا الفصل إلى تناول سيرورة تشكل عصبية بورقيبة وكيف تحكمت في إدارة الدولة التونسية بداية من صناعة شخصية الزعيم الأوحد والمجاهد الأكبر وصراعه مع الإرث العربي الإسلامي ورموزه وتشكيل إرثه القائم على الفردانية والاستئصال، ثم بدايات تفكك هذه العصبية ومؤشرات تفككها وعوامل ذلك؛ من صراع بين مكونات العصبية، وانفضاض العمق الشعبي عنها، إلى تدخلات العامل الخارجي.

---

60) التيمومي، **تونس البورقيبية**، ص125.

2.1. بورقيبة: الزعيم الأوحد والمجاهد الأكبر (كما يُلقّب)

إن مسار انفراد بورقيبة بالزعامة وتحويل نفسه إلى مركز الزعامة والشخصية الوحيدة التي تقود؛ بدأ منذ انضمامه إلى الحزب الحر الدستوري، ثم صراعه مع الجهاز القديم للحزب، فتأسيسه للحزب الحر الدستوري الجديد رفقة مجموعة من مقربيه ممن كانوا معه في التوجه النضالي؛ فقد بسط بورقيبة سيطرته على الحزب، وقام بتصفية خصومه السياسيين (صالح بن يوسف واليوسفيين) الذين يمثلون الاتجاه العروبي[61].

وبعدما نجح بورقيبة في الهيمنة على الحزب الحر الدستوري الجديد استغله في الهيمنة على «المنظمات القومية» وعلى جميع مؤسسات الدولة وتحويلها إلى أداة طيعة تكرس حكما فرديا، وكانت البداية مع "الاتحاد العام للفلاحة التونسية» المنحاز لصالح بن يوسف، وذلك بانتهاج نفس الأسلوب الذي انتهجه بورقيبة سنة 1934م مع الحزب الدستوري القديم في مؤتمر قصر هلال، حيث شجع بورقيبة سنة1956م بعض الأعضاء على الانشقاق وتكوين منظمة جديدة بالاعتماد على فلاحي الساحل، تحت اسم «الاتحاد القومي للفلاحين التونسيين» ووقع الالتفاف حولها، في حين تم حل «الاتحاد العام للفلاحين التونسيين» وزُجَّ بمناضلي وقياديّي الاتحاد في السجون.

ثم دخل بورقيبة في مواجهة مع حليف الأمس «الاتحاد العام التونسي للشغل» بسبب تخوفه من معارضته لأفكاره ومشروعه السياسي الهادف إلى التحول التدريجي نحو الحكم الفردي، إضافة إلى «الاتحاد العام لطلبة تونس» وخاصة الزيتونيين منهم، و«الاتحاد القومي النسائي التونسي»، لكنه تمكن من إبعاد هذه القوى ولو مؤقتا، ونجح بورقيبة في فرض نهجه السياسي في الدولة التونسية متحديا الجميع في الداخل والخارج[62]، وبهذا فقد تمكن من اجتثاث المعارضة الجوهرية داخل حزب الدستور الحاكم، وأبطل سعي الاتحاد العام للعمال

61) بوسلمي، «**عبد الجليل بوقرّة: مسيرة بورقيبة**»، مرجع سابق.

62) براكني وشلالي، **التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة**، ص185.

التونسيين إلى تنظيم حزب معارض اشتراكي، ومع نهاية الخمسينات أزيلت مخاطر المعارضة، وتأسس حزب ضم النخب الموجودة تحت رعاية الرئيس «المجاهد الأكبر»[63].

وبالرغم من أن هناك من يرى أن «بورقيبة لم يعلن صراحة توجهه السياسي والاقتصادي حيث كان يتراوح بين الاشتراكية والليبرالية وبين القومية العربية المحتشمة والوطنية القطرية التونسية، دون أن يغفل عن مراقبة القوى المحافظة، وفي مقدمتها الإسلاميين والزيتونيين، وهي القوى المعادية لمشروعه الإصلاحي الاجتماعي والفكري، الذي جسمه بإصدار مجلة الأحوال الشخصية الليبرالية وذلك بعد أربعة أشهر من الاستقلال، فإنه لم يمنع معارضيه والكثير ممن تأثروا بمشروعه، إلى اعتباره مستنسخًا لتجربة كمال أتاتورك، بل واعتبروه أتاتورك العالم العربي وذلك عند الحديث عن الإصلاح في الدول الإسلامية، فمشروع بورقيبة مطابق عندهم لمشروع أتاتورك فكلاهما كان له موقف صارم من الدين وتأثر كبير بالغرب»[64].

ولعل هذا ما يؤكد الطابع البراغماتي لبورقيبة، حيث أنه استغل جهاز الحزب في الاستمرار في الحكم، مما جعله يغير اسم الحزب وأيديولوجيته من مرحلة إلى أخرى، توافقا مع التيار العام السائد آنئذ، فقد تغير اسم الحزب على مدى مسيرته الطويلة إلى عدة أسماء، تعرب في كل مرحلة عن توجهاته التي تتغير من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف التاريخيّة، فقد أطلق عليه اسم الحزب الحر الدستوري التونسي عند نشأته سنة 1920م، وبالحزب الحر الدستوري الجديد بعد الانشقاق والتئام مؤتمر قصر هلال سنة 1934م، والحزب الاشتراكي الدستوري بداية من مؤتمر المصير المنعقد ببنزرت في أكتوبر 1964م بعد المصادقة على التوجه الاشتراكي لسياسة الحزب والدولة، وبالتجمع الدستوري الديموقراطي بدءا من المؤتمر الذي انعقد بعد التحول سنة 1988م، وبقي هذا الاسم طيلة عهد بن علي المخلوع سنة 2011م[65].

63) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص184.

64) براكني وشلالي، **التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة**، ص186.

65) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص23.

وهذا ما يؤكده عبد الجليل بوقرة في كتابه «النظام البورقيبي ... الصعود والانحدار»، في أن بورقيبة عمل قصارى جهده ليظل زعيما وحيدا وأوحد، معيبا عليه نكرانه لبقية الزعامات السياسية والاجتماعية والدينية التي سطعت في عهده إلى أن وصلت به «الغطرسة» أن أذن باغتيال منافسه صالح بن يوسف، كما كان رافِضًا رَفضًا قطعيا لمشاركة الأحزاب السياسية في السلطة، فأمر بتزوير شامل للانتخابات التشريعية لما علم بإمكانية فوز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري الذي كان منتميا إلى الحزب الدستوري قبل أن ينشق عنه.

كما أشار بوقرة إلى سيطرة بورقيبة على المنظمات الوطنية وتحويلها إلى هياكل حزبية تروّج لاختيارات حزبه، وأشار بوقرة أيضًا إلى تخوف بورقيبة من اتحاد الشغل، لهذا سعى إلى إضعافه وإلقاء قياداته في السجون، وتضييقه على الحريات والحقوق بقانون الصحافة الذي احتوى على 48 بندا من بين 80 جميعها تبدأ بكلمة «يعاقب» وعدّدَ بوقرة المحاكمات والمظاهرات والانتفاضات الحاصلة في عهد بورقيبة وخاصة تلك التي وقعت في الأوساط الجامعية، التي عرفت أسوأ أوضاعها وأحلك أزماتها فكانت شبه معطلة[66]. وعندما كان بورقيبة يشعر بأن إحدى المنظّمات تسعى للخروج عن الخطّ السياسي للحزب كان يحافظ على المنظّمة، لكنه كان يفرض تحويرا في قيادتها وإبعاد المتمرّدين منها، وفعل نفس الشيء مع الاتحاد التونسي للمزارعين سنة 1956م، واتحاد الصناعة والتجارة سنة 1963م، والاتحاد العام التونسي للشغل في سنتي 1956م و1965م، وكان في كل مرة يتوجّه إلى قواعد هاته المنظّمات ليبين لهم مبررات قراره، وعادة ما يكون هذا الإبعاد لمدّة زمنيّة معيّنة حتّى يستوعبوا الدرس وعندها يرجعهم لمسؤولياتهم[67].

ومن جهة أخرى، فقد وظف الشرعية النضالية ليشكل صورة له في الوعي الجمعي التونسي، على أنه فوق المعارضة، وأنه أب الاستقلال والزعيم الأوحد، فقد تصرّف مع

66) موقع حقائق أونلاين، **قراءة في كتاب «النظام البورقيبي... الصعود والانحدار»: بورقيبة.. الغائب الحاضر في الذاكرة التونسية**. تم الدخول يوم 2023/2/8 https://shorturl.at/kqyM0

67) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص74.

شعبه كأب حاكم بأمره ومربّ مستنير، وأنه من حرّر تونس وحكمها من أجل الإصلاح والتغيير وإلحاق الشعب التونسي بمستوى الشعوب المتقدّمة في ظلّ دولة قويّة ومنيعة، فما اكتسبه من نضاله ضد الاستعمار وقيادته للحركة الوطنيّة وانتخاب الشعب له بعد الاستقلال لتسيير الدولة؛ هو ما أعطاه الشرعية لحكم تونس وجعل له سلطة أشبه بسلطة الأب المربّي والمصلح على أبنائه كما يرى القلال[68]، ولذلك عاشت تونس طوال عقود في ظل أبوية سياسية في عهد بورقيبة»[69]، فلا غرابة أن نجده يماهي نفسه مع الدولة وتونس، ويرى أنه هو النظام، ففي حديث صحفي أجراه (جان دانيال)- رئيس تحرير جريدة إكسبرس الفرنسيّة في 1960/09/01م- مع الرئيس بورقيبة عند سؤاله ما هي طبيعة النظام الذي أقمته بتونس، أجاب بدون تردّد «عن أي نظام تسأل؟ النظام السياسي في تونس هو أنا»[70].

لهذا يرى طرشونه، أنه بالرغم من تحقق بعض المنجزات والتحولات في العهد البورقيبي؛ مثل بناء أسس الدولة الحديثة، وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، وتنمية الشعور بالانتماء المشترك، وتحديث وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، وبعث شبكة من المرافق العامة تغطي كل الدولة ومناطقها، وتحديد النسل، وتطوير وضع المرأة العام وإصدار مجلة الأحوال الشخصية، وإحداث طبقة وسطى واسعة تمثل قاعدة لاستقرار النظام السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي، لكن ذلك تم على حساب غلق فضاء المشاركة السياسية، والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام، وتعبئة المنظمات المهنية لخدمة النظام القائم، كما أسست الحقبة البورقيبية لظاهرة الحكم الفردي وشخصنة السلطة والرئاسة مدى الحياة[71].

---

68) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص77-78.

69) محمد سعدي، «**العنف البنيوي الماكر للأبوية السياسية: محاولة لفهم صيرورة الحراك الديمقراطي وآلاته**»، في: محمد جمال باروت وأحمد حسين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ج1، ص156.

70) القلال، **الحبيب بورقيبة**، ص78.

71) طرشونة، **منظومة التسلط**، ص36-37.

بعبارة أخرى، فإن النظام البورقيبي قد وضع مشروعا تحديثيا، لكنه عُدَّ مشروعا فوقيا، فموافقة المؤسسات الدستورية عليه كانت نتيجة طبيعية من خلال الدولة المسيطرة[72]، ولهذا نشر عدد من المؤرخين والسياسيين بحوثا وتحليلات تتعلق بشكل النظام الاستبدادي في تونس بعد الاستقلال، وما ترتّب على ذلك من خيارات سياسية آثرت الانغلاق واحتكار السلطة، الأمر الذي أدى على نحو أوتوماتيكي إلى إرساء منظومة قانونية وأمنية شرّعت إقصاء المعارضين وممارسة التعذيب بحقهم[73].

2.2. الإرث البورقيبي وصراعه مع الهوية العربية الإسلامية

إن ما أشرنا إليه من صراع بين بورقيبة وبن يوسف، وبالرغم من أنه صراع على نتائج اتفاقية بورقيبة مع فرنسا حول الاستقلال الذاتي، فإنه كان يعبر عن صراع بين توجهين؛ أحدهما توجه صالح بن يوسف العروبي الإسلامي المرجعية الذي يلتقي مع الثعالبي والزيتونيين، والآخر توجه الحبيب بورقيبة الذي يرى أن تونس ينبغي أن تقطع مع هذا الإرث العربي الإسلامي وتتوجه نحو أوروبا وفرنسا تحديدا.

ولعل صراع الزعامة بينه وبين الحزب القديم وبن يوسف جعله يعارض حتى مرجعياتهم، فتشكل عنده نفور من المرجعية العربية الإسلامية[74]، وبخاصة إذا علمنا صلته العميقة بفرنسا وثقافتها وشغفه بها، وزواجه من أرملة أحد ضباط الحرب العالمية الأولى الفرنسيين، ولهذا يمكن القول بأن ميزة هذا الإرث البورقيبي أنه محكوم بما خلّفته الصراعات السياسية التي

---

72) محمد العابدة، «**العنف والسياسة في مجتمعات دول المغرب العربي: دراسة تحليلية**»، في: محمد جمال باروت وأحمد حسين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ج1، ص219.

73) رحمة بن سليمان، «**القيمي والرمزي في عمليات تعذيب المساجين السياسيين داخل السجون التونسية: قراءة سوسيولوجية في شهادات بعض الضحايا**»، في: محمد جمال باروت وأحمد حسين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ج1، ص343.

74) عبد الجليل بوقرة، **فصول من تاريخ اليسار التونسي 1963–1981**، تونس: دار آفاق، ط2، 2019، ص25.

خاضها بورقيبة مع جماعة الحزب الدستوري التونسي بقيادة الثعالبي المعروف بالحزب القديم، ومع شيوخ جامع الزيتونة وطلبته، وبالخصوص مع الحركة اليوسفية، ولما كان هؤلاء يرمزون إلى العروبة والإسلام بشكل أو بآخر، ويمثلون المدافع عن الهوية التونسية بهذا المعنى، فقد وجد فيهم بورقيبة الخصم والعدو الذي يستوجب المقاومة، بل إن موقف بورقيبة من مقومات الهوية مجسدة في العروبة والإسلام وكافة أطر الانتماء وما ارتبط بها من مؤسسات؛ قد تَحَدَّدَ في ظل ذلك الصراع الذي تراوح بين أشكال سلمية وأخرى عنيفة. لقد جعل بورقيبة بوطنيته العلمانية[75] من التحديث شعاره المبجل في بناء الدولة، وفي ظل ذلك عمل على طمس كافة العلاقات والروابط التقليدية العائلية والعشائرية والقبلية والدينية والتخلص منها، فألغى المحاكم الشرعية، وأوقف التعليم في الجامع الأعظم، وحلّ الأوقاف، وأصدر مجلة الأحوال الشخصية التي تمنع تعدد الزوجات، وحوّل مقرات الزوايا والطرق الصوفية إلى مراكز للحزب الدستوري الجديد، وعمم التعليم الفرانكو-عربي ...إلخ[76].

إن بورقيبة نفسه يصرح بقوله: «إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وإن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وإن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق والقاهرة، وإن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية»[77]. ولعل هذا أحد أسباب خلافه مع وزيره الأول محمد مزالي، الذي اتهمه بأنه عروبي، فكان رد مزالي بقوله: «إن الإعجاب بما حققه الفكر الغربي، والإنسان عامة، في أي مجال من المجالات، يجب أن لا يصحبه احتقار ذاتي للثراء الحضاري العربي الإسلامي وإمكاناته لكسب المستقبل»[78].

---

75) Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service Report for Congress**, September 20, 2011, P.2.

76) سالم لبيض، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص43-44.

77) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، تونس: منشورات دار المعارف، ص155، نقلا عن لبيض، الهوية، ص44.

78) محمد مزالي، **رسالة مفتوحة إلى بورقيبة**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1409هـ/1988م، ص153.

إن هذا الإرث البورقيبي والموقف المضاد للانتماء العربي الإسلامي، لم يكن واضحا تماما في خطابات بورقيبة ومواقفه لدى مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، ولكن سادت في الأوساط الرسمية والمناهج التربوية منذ منتصف السبعينيات رؤية حاولت فصل تونس عن محيطها المغاربي والعربي وإدماجها ثقافيا في المجال المتوسطي والأوروبي. وبهذا الصدد، تكشف المناهج الرسمية في تدريس التاريخ أواخر الستينيات والسبعينيات التوجه الرسمي الذي همّش العمق العربي لتونس لمصلحة تمايزها وانفتاحها على المتوسط ومكانتها كجسر بين الشرق والغرب، وكما يرى وليد حدوق، أثر هذا التوجه البورقيبي والرسمي السائد فيما يتعلق بالهوية والموقع الجيوسياسي لتونس على القرار الاقتصادي وسياسة الانفتاح على أوروبا تحديداً[79].

2.3. بداية تفكك عصبية الحكم البورقيبي:

بدأت عصبة بورقيبة تواجه الملامح الأولى لمرحلة التفكك والتلاشي في 1967، ثم ظهر التفكك بقوة في 1976، ثم حصل الانقلاب على بورقيبة نفسه في 1987، حيث انتهت عصبته وانتهى شخصه وظيفيا، وانزوى في بيته إلى أن توفي في بداية القرن الواحد والعشرين.

› مظاهر صراع عصبة بورقيبة وأسبابه:

أخذ بوقرة على بورقيبة نرجسيته وحبه لمادحيه وتقريبه لهم، إذ لم يكن يكترث لشرط الكفاءة فيهم، فتراهم يبدعون ويتفننون في تضخيم صورته، مكرسين عن وعي وعن غير وعي نظرية عبادة الشخصية التي أسقطت بورقيبة في متاهات وخيلاء أخلّت بحكمه وأودت بالبلاد إلى تقهقر وأزمات خانقة ومتتالية، وكانت إحاطة بورقيبة نفسه بعصابة سياسية انتهازية من الأسباب التي أسهمت في تدهور حكمه، من حيث بحث هذه العصبة لنفسها عن شرعية من خلال سباقها في إثباتها الولاء للمجاهد الأكبر، مبتكرة فكرة الشرعية البورقيبية، صانعة بذلك لنفسها شرعية مكنتها من البقاء في السلطة، منتهكة الشرعية

79) وليد حدوق، «**الثورة التونسية: قراءات في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية**»، في احمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس ... الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص93-94.

الدستورية التي ما انفك بورقيبة يدعو إليها، وهذه الحاشية- حسب بوقرة- هي التي أفرزت نظاما أحاديا يحتضر، فكثرت الأطماع، وتتالت الصراعات من أجل خلافة بورقيبة العجوز المنتهية الصلاحية.

كما أن هذه العصبة أو الحاشية البورقيبية قد تفجر بين عناصرها الصراع على من يخلف بورقيبة، فقد كان هدفها الوحيد نيل رضا الزّعيم في العلن والتخطيط لكيفية الإطاحة به وخلافته في الخفاء، هذا ما أسهم في تكالب الجميع على حبك المؤامرات واللّجوء إلى الخداع للوصول للهدف، وهذه الحرب على الخلافة بدأت منذ "تعرّض بورقيبة إلى أوّل أزمة قلبيّة في مارس 1967[80]، و تفاقمت إثر التّعديل الدستوري المؤرّخ في 31 ديسمبر 1976 ..." فالوزير الأوّل هو نائب رئيس الجمهوريّة، وهذا ما أسهم في تأزّم الأوضاع بين المحيطين بالرئيس وبين الطامحين لتعويضه، وهو ما كان سببا أيضا في تتالي الأسماء من الأدغم إلى نويرة مرورا بمزالي وصولا إلى بن علي الذي ظفر بما حلم به جميع من سبقه إثر انقلاب 1987[81].

وهذا أدى إلى اضطرابات اجتماعية كثيرة، وقد تحدث محمد مزالي الوزير التونسي الأسبق عن الوضعية التي آل إليها نظام بورقيبة في السبعينيات (ابتداء من 1974) إلى قبيل الانقلاب عليه في 1987 من اضطرابات في النقابات، وفي الجامعات، وتصلّب جهاز الحزب الاشتراكي الدستوري، ونفور المناضلين المعتدلين من الحزب، وضعف الحزب وفقدانه قواعده[82].

ومن جهة أخرى، فإن هذه العصبة، وبسبب ميلها للانغلاق، وغلق الباب أمام أي عناصر أخرى وطنية في تونس تخالفها المصلحة أو الرأي، قد أوصلت تونس إلى نهج إقصائي تتهم كل من يخالف بورقيبة بالخيانة، وكما يرى مزالي مثلا، فإن حرب بورقيبة على التيار الإسلامي في تونس، بداية من 1981، واتهامه للتيار الإسلامي بالعنف والتخريب

80) عرفان نظام الدين، **ذكريات وأسرار 40 عاما في الإعلام والسياسة**، بيروت: دار الساقي، 2008، ص355.

81) بوسلمي، «**عبد الجليل بوقرّة: مسيرة بورقيبة**»، مرجع سابق.

82) محمد مزالي، **رسالة مفتوحة إلى بورقيبة**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص13.

والتآمر، كان بهدف القضاء عليه، وإلا فإن «ذنبهم الأكبر هو أنهم لا يرون رأيك»[83] كما قال مزالي، وكان ذلك بسبب تأثير حاشية بورقيبة المقربة التي «ترى في كل عمل فكري أو سياسي مستقل خطرًا يهدد مواقعها ومصالحها»[84].

لم تقف هذه العصبة البورقيبية عند تبني نهج إقصائي لخصومها أو من يخالفها الرأي، بل زادت عليه أنه نخبة ذات انتماءات غير وطنية، بل ومعادية للهوية العربية الإسلامية لتونس، بل ومتغربة تماما، ويذكر مزالي أن من المحيطين ببورقيبة المقربين منه كانوا ذوي جنسيات فرنسية وكانت مواقفهم ضد الشخصية العربية الإسلامية[85].

وتأكيدا لهذا الاختراق الخارجي لعصبة الحكم في عهد بورقيبة، يرى مزالي أن من بينهم من كان صهيونيا فاسدا يعمل ذنبا لإسرائيل، ففي فصل تحت عنوان «حاشية المفسدين وأذناب إسرائيل» يذكر مزالي كيف تتدخل ابنة أخت بورقيبة (سعيدة ساسي) في عمل بورقيبة ومواقفه، حتى أنها أمرت مزالي بحذف فقرة تندد بالغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحمام الشط بتونس- في أكتوبر 1985- من خطاب كان سيلقيه بورقيبة وقام بإعداده محمد مزالي والشاذلي القليبي والهادي قايد السبسي والسخيري، حيث أصرت على حذفها، وردت عليه بقولها: «إن مأساتك يا سي مزالي تكمن في إيمانك بالعروبة والتعاون مع العرب ونصرة القضية الفلسطينية، بينما لن تنفعنا إلا إسرائيل ...»[86]، وتكفّل بتغيير الخطاب كل من محمد الصياح وزير التجهيز حينها، وحسين المغربي الذي تمت مكافأته بإعطائه إدارة جريدة العمل، وعضوية مجلس النواب، وأُلقِيَ الخطاب بعد تغييره في 19 يونيو في مؤتمر الحزب[87].

---

83) المرجع نفسه، ص43.

84) المرجع نفسه، ص44.

85) المرجع نفسه، ص78.

86) المرجع نفسه، ص92-94.

87) مزالي، **رسالة مفتوحة**، ص94؛ عرفان نظام الدين، **ذكريات وأسرار 40 عاما في الإعلام والسياسة**، ط 2، بيروت، دار الساقي للنشر ولتوزيع، 2008، ص355-360.

› افتقاد الشرعية الشعبية وتدخل العامل الخارجي:

في تحليلها لوضع الدولة العربية الوطنية الحديثة، ترى ثناء عبد الله أن العامل الخارجي حاسم جدا في استمرار أو سقوط هذه الأنظمة الحاكمة، وأنها تفتقر إلى شرعية شعبية مستقرة، فالدولة العربية «دولة فاقدة لاستقلالها الحقيقي، لأنها مخترقة اختراقا سياسيا وحضاريا كاملا من قبل القوى الإمبريالية العالمية، وهي لذلك تعيش حالة المجابهة المستمرة مع هذه القوى، ولا تملك إزاء هذه الحالة استقلالية قرارها ومصيرها، لأنه ليس عليها إلا اتباع قواعد اللعبة السياسية التي تقررها القوى العالمية ضمن تحالفاتها وأهدافها المتبدلة»[88].

إن مسار اختزال الدولة في النظام، واختزال النظام في مجموعة مغلقة تقوم على المصالح الشخصية، ثم تمحورها حول شخص بورقيبة، أدت إلى افتقار الدولة للشرعية، فقد «امتدت أزمة الشرعية لتصيب الدولة ككيان سياسي، وذلك بسبب أنها لم تتطور ككيان مستقل عن شخص الحاكم، بل هي أداة في يد الحاكم لإحكام قبضته على المجتمع، وبذلك عرف الوطن العربي دولة الملك والأمير والسلطان ودولة الرئيس. كذلك لم تتطور الدولة باعتبارها تعبيرًا عن مجتمع له قيمه وأهدافه وطموحاته، بل الذي يحدث في الغالب أن فئات محدودة من النخب الاجتماعية تستطيع من خلال سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على الأجهزة وعلى مؤسسات الدولة أن تستغلها لتحقيق مصالحها الخاصة»[89].

وإن الناظر في كيفية تنصيب بورقيبة لنفسه زعيما مطلقا وحاكما مدى الحياة لتونس، يتبين له كيف تم اختزال الدولة في شخص واحد، ينطبق عليها ما وصفت به ثناء عبد الله الدولة العربية، في أنها «ليست دولة مؤسسات وقانون تعلو على إرادة الحكام، بل إن القوانين في كثير من الحالات تأتي تعبيرا عن إرادة الحكام وضمان استمرارهم وسلطتهم، وقد لا تمتلك بعض الدول العربية أطرًا قانونية بالمعنى الحديث، ناهيك عن شيوع العمل بقوانين

88) عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي**، ص288.

89) المرجع نفسه، ص290.

الطوارئ، والقوانين الاستثنائية وما يترتب على ذلك من توسيع لسلطات الحاكم وتقليص خضوعه للقانون»[90].

كانت السنوات الأخيرة لحكم بورقيبة فترة من عدم الاستقرار[91]، حيث كان المقربون والمتملقون يديرون القصر، وكان البلد في قبضة أزمتين متزامنتين، فعلى صعيد «السياسة العليا» كانت أكثر القضايا سخونة هي مسألة الخلافة، وعلى صعيد «السياسة الدنيا» كان البلد يعيش أسوأ سنوات بورقيبة في الحكم، فالسنوات الثلاث الأخيرة من حكم الرئيس المنتخب مدى الحياة كانت هي الأكثر قمعًا، حيث حُظِرَت جميع أشكال الاختلاف، واستخدمت قوات الشرطة بشكل كثيف، وكان الجنرال بن علي يقود جزءًا كبيرًا من تلك القوات الأمنية منذ عام 1984 إلى عام 1987 بصفته رئيسًا للأمن الوطني، ثم وزيرًا للداخلية، وقد استُهدِفَ الزعيم الإسلامي الغنوشي وزملاؤه في حركة الاتجاه الإسلامي آنذاك، وكانت أكبر حصة من قمع النظام تُوجه لهم، وبطريقة ما، صار الإسلاميون هدفًا مناسبا لتحويل الانتباه عن السياسة داخل القصر والمشاكل الاقتصادية، وخاصة البطالة العالية بين حملة الشهادات والشباب، وسادت علامات الشلل وتطرف المناخ السياسي في البلاد، وفي عام 1987 كان المزاج السياسي داخل البلاد متوترا ومتشائما، وبدا أن بورقيبة وأولئك الذين يديرون البلاد نيابة عنه قد فقدوا القدرة تماما على الإمساك بالأمور[92].

90) المرجع نفسه، ص290.

91) عرفان نظام الدين، **ذكريات وأسرار 40 عاما في الإعلام والسياسة**، ص355-357.

92) Sadiki, **Bin Ali's Tunisia**, p. 60.

الفصل الثالث: عصبية الحكم في تونس: فترة بن علي

لقد شكل بورقيبة شخصية محورية في تونس الحديثة قبل الاستقلال وبعده؛ غير أن السنوات الأخيرة من الحكم تبين تفكك عصبيته، خاصة بعد أن بلغ من الكبر عتيا، وبعد أن فقد القدرة على السيطرة والزعامة، وكيف انفض من حوله أكثر الذين كان يستند عليهم في الحكم، إما بسبب قراراته العشوائية، وإما لإدراك من حوله قرب نهايته.

وكان من المحيطين به في ذلك الوقت زين العابدين بن علي، الذي ترقى في المناصب الأمنية، ثم صار وزيرا للداخلية ثم وزيرا أول، ليعلن عن تنحية بورقيبة عن السلطة «لأسباب صحية» وينفرد بالحكم 23 سنة كاملة، حتى قيام «ثورة الياسمين» التي أطاحت به، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة من قبيل: من يكون بن علي؟ وكيف تشكلت عصبية حكمه؟ وما هي التحولات التي شهدها نظام حكمه، وتقلبات هذه العصبية الجديدة؟

3.1. بن علي وعوامل تشكل عصبته:

انضم زين العابدين بن علي في سن مبكرة إلى حركة المقاومة المناهضة للاستعمار بقيادة الحبيب بورقيبة، ولقد قُبِضَ على بن علي وسجن عدة مرات[93]، وكان قد تلقى دورة في أكاديمية (Saint-Cyr) العسكرية بالقرب من باريس، تلاها تدريب في مدرسة استخبارات الجيش الأمريكي في (Fort Holabird) في ماريلاند، وفي (Fort Bliss) بتكساس، ثم بعد عودته إلى تونس أصبح أول مدير عام للأمن العسكري في العام 1964 بعد أقل من ثماني سنوات من التحاقه بالخدمة[94]، ثم في عام 1974 عيّن ملحقًا

93) Nils Naumann and Julia Elvers-Guyot, "**The robber baron of Tunisia**". September 19, 2019. https://www.dw.com/en/zine-el-abidine-ben-ali-the-robber-baron-of-tunisia/a-50501648 Retrieved March 23, 2023.

94) شاران غريوال، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، **العلاقات المدنية–العسكرية في الدول العربية**، مركز كارنجي للشرق الأوسط. 24/ 2/ 2016. ص 10، تم الاسترجاع يوم 23/ 3/ 2023
https//:carnegieendowment.org/files/acmr_grewal_ar_final._pdf

عسكريًا في المغرب وإسبانيا، ثم مديرًا عامًا للأمن الوطني في ديسمبر 1977، ثم عيّن سفيرا لتونس في وارسو من 1980 إلى 1984، وبعد احتجاجات- على ارتفاع أسعار الخبز- هزت حكومة بورقيبة عام 1984 عين وزيرا للأمن الوطني، ثم عُيِّنَ وزيرا للداخلية من 1984 إلى 1986، ورئيسا للوزراء في أكتوبر 1987[95].

والناظر في تلك الحقبة التاريخية، يجد أن بن علي قد شكّل عصبته من عناصر عديدة؛ أولها أنه استخدم جهاز الحزب الدستوري الجديد الذي أسسه بورقيبة، وغير اسمه إلى الحزب الدستوري الديمقراطي، واستعمل بنية الدولة وأجهزتها نفسها التي أسسها بورقيبة[96]، وشبكة الولاء القديمة لبورقيبة تم استخدامها في العهد الجديد، ولذلك استمر بن علي في الاعتماد على سياسة بورقيبة في تطوير المناطق الساحلية التونسية من خلال التصنيع والخدمات منخفضة التكلفة للسوق الأوروبية، وتنمية السياح، ورفع شعار الحداثة والتحديث، وتسجيل نتائج اقتصادية إيجابية في مؤشرات البنك الدولي والمنظمات الأوروبية المنتفعة من الوضع، مما جعله يحصل على دعم النخب التي كانت متنفذة في زمن بورقيبة، لكن شرائح كبيرة من المجتمع، لا سيما في المناطق الداخلية الفقيرة من البلاد، ظلت فقيرة ومهمشة[97].

---

95) Reuters, Factbox - **Ben Ali's two-decade rule in Tunisia**. JUNE 20, 2011. https://www.reuters.com/article/uk-tunisia-benali-profile-iduktre75j4zt20110620 Retrieved March 23, 2023; Financial Times, **Zein al-Abidine Ben Ali**, **Tunisian dictator president**, **19362019–**. SEPTEMBER 20 2019. https://www.ft.com/content/1411c86e-daf6-11e98-f9b-77216ebe1f17 Retrived March 23, 2023.

96) Alexis Arieff, "**Political Transition in Tunisia**", p.2.

97) حماد القباج، «**النظام التونسي والإسلام: القسة الكاملة**»، مجلة البيان، عدد 284، ص44-47.

Financial Times, **Zein al-Abidine Ben Ali**, **Tunisian dictator president**, **19362019–**. SEPTEMBER 20 2019. https://www.ft.com/content/1411c86e-daf611-e98-f9b-77216ebe1f17 Retrived March 23, 2023.

العامل الثاني الذي شكل عصبة حكم بن علي هو عائلته، حيث كان لدى بن علي من زوجته الأولى ثلاث بنات، ومن زوجته الثانية ليلى الطرابلسي، كان لديه ابنتان أخريان وابن، وشكلت هذه العائلة من زوجته وأولاده وأصهاره ومقربيه دائرة تستأثر بحكم تونس، فالمصالح التجارية المتراكمة من قبل الأصهار، وأصهار الأزواج ومختلف أفراد عائلة زوجته، جعلت بن علي يترأس دولة تخضع فيها قطاعات كبيرة من الاقتصاد لسيطرة أسرة واحدة، من خلال الترهيب والفساد[98]، فكانت عشيرة الرئيس وزوجته الثانية ليلى الطرابلسي هم الأكثر استفادة من موجة الخصخصة في البلاد، لقد حصلوا على قروض رخيصة من البنوك التي تديرها الدولة، واشتروا بها الفنادق والعقارات وشبكات الهاتف وشركات الطيران، وأي شخص يريد القيام بأعمال تجارية في تونس كان عليه أن يضمن للعشيرة الرئاسية حصة 10-20%.[99]

العامل الثالث الذي شكل عصبة بن علي هو العامل الخارجي الذي كان له دور كبير في تثبيت أركان حكم بن علي، وفي استمرارية نظامه 23 سنة كاملة، إذ لا يمكن تجاهل الدعم الدولي[100] الذي تمثل في دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي؛ في التعمية على إخفاق النظام التونسي في عهد بن علي[101]، فقد ساهم خطاب

98) Financial Times, Zein al-Abidine Ben Ali, Tunisian dictator president, 19362019-. SEPTEMBER 20 2019. https://www.ft.com/content/1411c86e-daf611-e98-f9b-77216ebe1f17 Retrived March 23, 2023.

99) Michele Penner Angrist, "Understanding the Success of Mass Civic Protest in Tunisia", Middle East Journal, Vol. 67, No. 4 (Autumn 2013), pp. 547548-; Nils Naumann and Julia Elvers-Guyot, "The robber baron of Tunisia". September 19, 2019. https://www.dw.com/en/zine-el-abidine-ben-ali-the-robber-baron-of-tunisia/a-50501648 Retrieved March 23, 2023.

100) عرفان نظام الدين، **ذكريات وأسرار 40 عاما في الإعلام والسياسة** ، ص356.

101) باتريس إيبو وحمزة مدب ومحمد حمدي، **تونس بعد ال 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية**، كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، يونيو 2011، ص12-13.

الشركاء الماليين- وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة- في تعميم صورة «المعجزة الاقتصادية»، وكانت هذه الصورة عنصرا رئيسيا استخدمه نظام بن علي بمهارة في علاقاته مع الخارج وخاصة مع الأوروبيين[102]، وفي هذا السياق يذكر مروان بشارة إشادة حلفاء بن علي الغربيين وثناءهم الكبير عليه[103].

هذه الأسطورة التي روجت لها القوى المالية والسياسية الغربية، استغلها نظام بن علي أيما استغلال، وفي هذا السياق ترى الباحثة التونسية عائشة التايب أن «أسطورة المعجزة الاقتصادية ظلت وهما ونشيدا رسميا ما فتئت السلطة السياسية في تونس تتغنى به وتستثمره لتلميع صورة النظام ولتأكيد صواب الخيارات التنموية المتبعة في تونس في العقدين الأخيرين»[104]، غير أن هذه الأسطورة «وإن بدت مقنعة في بداية الأمر ويسيرة للتمرير فإنها سرعان ما فقدت بريقها عندما اصطدمت بواقع محلي ومعيشي يومي مختلف وداحض لها... وبقيت قصص الحرمان والفقر المدقع وصور البطالة طويلة الأمد وقصص قوارب الموت وأخبار غرق شباب الهجرة غير المشروعة وانتشار شركات السمسرة بالنفوذ وبيع الأحلام لطالبي العمل والهجرة أو الثراء غير المشروع، شواهد دامغة معبّرة بقوة عن واقع اقتصادي واجتماعي لم يطله أثر (المعجزة الاقتصادية)»[105]، وهذا كله لم يمنع نظام بن علي من استغلال الدعم الغربي لتلميع صورته[106]، وهذا ما جعل حدّوق يؤكد مفارقة الأرقام للواقع، فتقرير (دافوس) الدولي حول التنافسية «يضع تونس في مراتب متقدمة عربيًا وإفريقيًا، في حين يتفاجأ التونسيون بالفرق الشاسع بين ما يعيشونه واقعًا وما تقوله هذه التقارير»[107].

---

102) باتريس إيبو وآخرون، **تونس بعد 14 من يناير**، ص35.

103) مروان بشارة، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، ترجمة: موسى الحالول، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص76.

104) عائشة التايب، «**الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية**»، في محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص67.

105) التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس**، ص67-68.

106) بشارة، **العربي الخفي**، ص76.

107) حدوق، **الثورة التونسية قراءة في الخلفيات**، ص103.

كما أن هذه المؤسسات والقوى الغربية خاصة، لم تُعِر أي اهتمام للحريات والعدالة والديمقراطية، ولم تثرها حملات الحصار والتعذيب للمعارضين، ولا التضييق على الإعلام، فبن علي الذي أعلن في بداية عهده عن تعديل الدستور التونسي ومنح الحريات المدنية؛ ظلت وعوده فارغة[108]، ولم يسمح بن علي أبدًا بظهور معارضة سياسية حقيقية وتم التلاعب بالانتخابات: في عام 1989، وكذلك في عام 1994، وقد تعرض المعارضون السياسيون- ولا سيما الإسلاميون وكذلك النشطاء الديمقراطيون- للاضطهاد والتعذيب أو النفي، وفُرِضَت الرقابة على الصحافة التونسية، لكن الغرب لم يهتم أبدًا بأي من هذا، ففي عام 2008، أشاد الرئيس الفرنسي آنذاك- نيكولا ساركوزي- بالبلاد لإحرازها تقدمًا في مجال حقوق الإنسان[109]، رغم علم القوى الغربية بفساد بن علي وعائلته والمقربين منه، ويذكر بشارة أنه قبيل الثورة التونسية اشتد تداول وثائق ويكيليكس بين الشباب التونسي التي كشفت فساد بن علي «ولا سيما المعلومات والتقارير الدامغة عن جرائم الأسرة الحاكمة وتجاوزاتها، وهذه التقارير كتبها دبلوماسيون أمريكيون، وهم أقرب أصدقاء للنظام، ورغم استبداد النظام التونسي ومحسوبياته، رأت الولايات المتحدة فيه حليفا إقليميا وعميلا مهما، وهذه المعلومات أغضبت التونسيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين بين حاكم مستبد ومناصريه الغربيين المشككين»[110].

ومن جهة أخرى، تتأكد مسألة العامل الخارجي بأنه كان حاسما في دعم عصبة بن علي، ما علل به أحد الحقوقيين الفرنسيين تخاذل الحكومات الغربية عن إنكار القمع الوحشي الذي مارسه النظام ضد انتفاضة الشعب التونسي قائلا: (إن تونس قطعت شوطا في محاربة التطرف وتمتيع المرأة بحقوقها والانفتاح على الغرب)، وأكدت ذلك رشيدة داتي وزيرة

108) Sadiki, **Bin Ali's Tunisia**, p.58 .

109) Nils Naumann and Julia Elvers-Guyot, "**The robber baron of Tunisia**". September 19, 2019. https://www.dw.com/en/zine-el-abidine-ben-ali-the-robber-baron-of-tunisia/a-50501648 Retrieved March 23, 2023.

110) بشارة، **العربي الخفي**، ص88.

العدل السابقة في حكومة (ساركوزي) بقولها: (بن علي حمى أوروبا من التطرف). وقد استمر الدعم الفرنسي لهذا التوجه المستبد إلى آخر لحظة؛ حيث كشفت يومية (لوموند) الفرنسية في موقعها يوم الإثنين 12 صفر 1432هـ/ 17 يناير 2011م أن الحكومة الفرنسية حاولت تفادي سقوط النظام التونسي، وقدمت له الدعم (اللوجستيكي) لقمع ثورة الشعب، وهو الدعم الذي عرضته وزيرة الخارجية (إليوت ماري)، وبمجرد أن تأكد سقوط النظام الذي خدم فرنسا أكثر من نصف قرن؛ تنكرت له كأنها لا تعرفه، وكانت هي أول من رفض استقبال زعيمه، وأظهرت استنكار سياسته ونهب أسرته ومقربيه لثروات البلاد، وطالبت بتجميد أرصدته، ودعت ابنته للخروج من فرنسا، وسرعان ما حاولت التخندق في صف الشعب اتقاء أن يثور على ولائه لثقافتها ومبادئها ومصالحها الاقتصادية كما ثار على عميلها الوفي[111].

أما العامل الرابع الذي شكل عصبة بن علي، أنه كان رجل أمن منذ بداية حياته، تكوّن في الجيش ثم نُقِل إلى جهاز الأمن، وهو مؤسس جهاز الأمن العسكري في 1964، ومديره لمدة عشر سنوات، كما أن زوجته الأولى كانت ابنة ضابط، يضاف إلى ذلك أن سياسة بورقيبة التي كانت تستبعد الجيش، قد تغيرت مع بداية الهزات التي تعرض لها بورقيبة في المظاهرات التي شهدتها تونس في 1980 وفي 1984 وغيرها، مما زاد من اعتماد بورقيبة على الجيش في تحقيق الأمن، وعندها بدأ ضباط الجيش في الاضطلاع بدور سياسي أكبر، حيث تم نقل آمر اللواء زين العابدين بن علي، وهو عضو في الدفعة التي تكونت في فرنسا في مدرسة سان سير، وأعطاها بورقيبة أولوية بعدما تحرى عن ولائها له، وتسمى «ترقية بورقيبة»، حيث نُقل بن علي إلى وزارة الداخلية في 1977 مديرًا عامًا للأمن الوطني، وراح يصعد بسرعة في المناصب المدنية، بدءًا بمنصب سفير تونس لدى بولندا في العام 1980، فوزير دولة لشؤون الأمن الوطني في العام 1984، فوزيرًا للداخلية في العام 1986، وأخيراً رئيساً للوزراء في العام التالي. ومما ينبغي الانتباه له أن زميله ورفيقه في «ترقية بورقيبة» العقيد في الجيش الحبيب عمار، نقل في 1984 إلى قيادة قوات الحرس الوطني في وزارة الداخلية،

111) القباج، **النظام التونسي والإسلام**، ص44-47.

وصار فيما بعد رئيسا للحرس الوطني، وقد ساعد بن عمار صديقه وزميله بن علي على إحكام قبضته على الحكم عشية الانقلاب الأبيض على بورقيبة في 1987[112].

وبحكم خلفيته العسكرية والأمنية، فقد كان بن علي يعتمد كثيرا على ضباط الجيش الذين سرعان ما تمت ترقية أربعة منهم إلى رتبة جنرال، وغير تسمية «مجلس الدفاع الوطني» الذي أسسه بورقيبة، وصار يحمل اسم «مجلس الأمن القومي» وصار يضم اثنين من ضباط الجيش هما رئيس أركان القوات المسلحة والمدير العام للأمن العسكري، وتم تفويض مجلس الأمن القومي بالاجتماع الأسبوعي وبجمع المعلومات الخارجية والداخلية لحماية أمن الدولة، ثم شغل كبار الضباط مسؤوليات كانت حكرا على المدنيين في عهد بورقيبة، فتم تعيين الحبيب عمّار وزيرًا للداخلية في 1987، وعبد الحميد الشيخ وزيرًا للخارجية في 1988، ثم للداخلية في 1990، ومصطفى بوعزيز وزيرًا للعدل في 1989 ثم وزيرًا لأملاك الدولة في 1990، وعلي السرياطي مديرًا عامًا للأمن الوطني في 1991، وعددًا من ضباط الجيش الآخرين في الوظائف الأمنية العليا[113].

إن هذه التعيينات في المناصب العليا التي حظي بها ضباط الجيش، جلبت لهم المنافسة من جهاز الحزب وجهاز الشرطة، مما جعل ثقة بن علي تهتز بهم، وبدأ في استبعاد الجيش، وتقريب القوى الأمنية الأخرى ابتداء من 1991، وفي الوقت نفسه تولى بن علي القيادة بنفسه، وبدأ تهميش مجلس الأمن القومي، وكما عبر عن ذلك أحد ضباط الجيش المتقاعدين بقوله: «الحكم شخصيًا وليس حكم دولة» تعبيرا عن تركيز بن علي لسلطات الحكم في يديه، بما فيها قيادة الجيش، غير أن ما ينبغي التأكيد عليه أن بن علي كان يعين كبار ضباط القوات المسلحة الذين كان بن علي على معرفة بهم منذ أيام وجوده في الجيش أو من خلال

---

112) شاران غريوال، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، **العلاقات المدنية–العسكرية في الدول العربية**، مركز كارنجي للشرق الأوسط. 24/ 2/ 2016. ص2–3. تم الاسترجاع يوم 23/ 3/ 2023.
https//:carnegieendowment.org/files/acmr_grewal_ar_final._pdf

113) غريوال، **ثورة هادئة**، ص3–4.

العلاقات الشخصية، وكان في البداية يعين زملاءه من دفعة «ترقية بورقيبة»، ثم بعد ذلك بدأ بن علي يميز بين الضباط المتحدّرين من تونس العاصمة ومن الساحل الشرقي بما في ذلك سوسة والمنستير والمهدية التي يتحدّر منها بورقيبة وبن علي على حدّ سواء، حيث كان حوالي 40% ممن تمت ترقيتهم إلى المجلس الأعلى للجيوش في عهده من تلك المنطقة، فقد كان الجنرال رشيد عمار رئيس أركان الجيش 2002-2013، ينحدر من الساحل، وكلما كنت من الساحل كانت فرصة الترقية أسرع، بل في الوقت الذي كانت فيه الغالبية العظمى من الجنود وصغار الضباط من المناطق الداخلية، كان معظم كبار الضباط يتحدّرون من الساحل، وظل كبار الضباط يدينون بمناصبهم لمحسوبية بن علي، موالين له حتى النهاية[114].

وبهذا فقد أسس بن علي عصبة حكم تقوم على التسلط والاستبداد والاستناد على شراسة وبطش أجهزته الأمنية[115] وسياسة منْع الأحزاب وقمْع الحريات التي كان ينتهجها نظام بن علي[116]، وكذلك جهاز الحزب الذي أسسه بورقيبة، وعائلته وأصحاب الأموال المقربين، وكذلك السند الخارجي الذي كان حاسما يرافع عنه في المستوى الدولي بما كان يمثله بن علي من مصالح للقوى الغربية المتنفذة وأجندتها المالية والسياسية والأيديولوجية، وقد أطّر بن علي حكمه بالتمحور حول الرئيس وبمركزية الإدارة، وفي هذا السياق تناول لطفي طرشونة منظومة الحكم التونسي في زمن بن علي وسماها «منظومة التسلط»، التي تقوم على قاعدتين؛ النظام الرئاسي والمركزية الإدارية، وتعتمد آليات النظام التسلطي على مجموعة من الوسائل القانونية وغير القانونية مثل التحكم بمنظومة الإصلاح السياسي، والتحكم بمنظومة الانتخابات، وقد تلاعب نظام بن علي بالنصوص الدستورية والقانونية، بلجوئه إلى تعديل

---

114) غريوال، **ثورة هادئة**، ص3-4.

115) الأبيض، **دور الاغتيالات السياسية**، ج1، ص388.

116) الأبيض، **دور الاغتيالات السياسية**، ج1، ص390؛
Alexis Arieff, **Political Transition in Tunisia**, p.9.

الدستور للانقلاب على الدستور نفسه، وخرق الأحكام الدستورية[117]، فبن علي الذي كان رجل أمن أتى إلى السلطة وسط توتر اجتماعي واقتصادي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، واستغل الرغبة في التغيير لتمتين قبضته على الحكم، حيث وعد بتعديلات دستورية في سنوات 1989، 1997، 2002 من أجل إقامة «دولة القانون» والازدهار، ولكن هذه الوعود– كما سبق القول– تمركزت حول «رئاسة مغلقة» قوية تسيطر بالكامل على الأمة، تتبعها سلطة حكومية ضعيفة، أرست نظاما استبداديا[118] .

3.2. مسار تشكل وانهيار عصبية بن علي:

يبدو أن خلفية بن علي الساحلية، وخلفيته العسكرية والأمنية، وإحاطته نفسه بعائلته ومقربيه والمنتفعين بحكمه، ثم الدعم الخارجي الذي تلقاه وتلميع صورته من قبل بعض الهيئات الدولية والدول والمؤسسات؛ كل هذه العوامل شكلت عصبة متشابكة المصالح، استطاع من خلالها بن علي أن يستمر في الحكم 23 سنة[119]، فكل المصادر تجمع على أن بن علي مثله مثل بورقيبة استمر في الاعتماد في حكمه على شخصيات أغلبها من الساحل الشرقي– مسقط رأسه– وتركيز التنمية– في حال وجودها– على هذه المنطقة، أما خلفيته العسكرية والأمنية فهي لا تخفى على الملاحظ الذي يرى تكوين بن علي العسكري الأمني في مدارس أمنية وعسكرية فرنسية وأمريكية، وكيف أشرف على جهاز الأمن مدة عشر سنوات بفضل زواجه من ابنة قائد الأمن، وكيف ترقى بسرعة في سلم الرتب العسكرية، وبنى علاقات مع قيادات الجيش والأمن، مكنته من بسط سيطرته على الدولة، واستمرت تلك المجموعة المسماة «ترقية بورقيبة» معه إلى آخر أيامه، حيث أولاهم معظم الوظائف العسكرية والمدنية العليا في قيادات الجيش والشرطة والحرس الوطني، وكذلك

---

117) لطفي طرشونة، «**منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير**»، في امحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس ... الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص31–54.

118) بشارة، **العربي الخفي**، ص75–76.

119) طرشونة، **منظومة التسلط**، ص39، 53.

الوزارات الكبرى، وبالرغم من أنه عمل على إضعاف مكانة الجيش وتقوية قوى الأمن[120]، فإنه لم يتخلص من قيادات الجيش الكبرى التي تكونت معه، بل نقلهم إلى الحرس الوطني وأجهزة الأمن.

بينما ركز المال والاستثمار في عائلته ومقربيه وفي بعض المتنفذين القريبين منه، مما جعله يتحكم في كل قطاعات الاقتصاد والمال والاستثمار بناء على الثقة في أقاربه من جهة. أما من جهة أخرى، فلعل هذه القرابة هي التي تسببت أكثر في انتشار الفساد الإداري والمالي في منظومة حكمه، وأثارت عليه عامة القوى التونسية الأخرى، وبخاصة أن «الوساطة بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية وامتيازات الاستثمار الداخلية في هذه الفترة كانت محصورة في العائلات والأوساط المقربة من الرئيس»[121]، ليس ذلك فحسب، بل إن هذه العائلات المتنفذة سياسيا صارت تحتكر مقدرات البلاد و»تحمي نفسها بالأجهزة الأمنية»[122].

ورغم علم السفارات والأنظمة الغربية بفساد الأسرة ماليا، وتسلط بن علي[123] وكتابتها في ذلك تقارير عديدة، غير أنها استمرت في دعمه وتلميع صورته[124] لأسباب عديدة؛ مرة بسبب أنه وقف في وجه التيار الإسلامي، ومرة ثانية بسبب فتح قنوات الاستثمار لهم، ومرة ثالثة بسبب توجيه المنتجات إلى الأسواق الأوروبية[125]، وغيرها من الأسباب التي لم تجعل الدعم الأوروبي والغربي عموما يتوقف إلا بعد الأحداث المفاجئة التي وقعت في سيدي بوزيد مطلع 2011 وأطاحت بحكمه وسط تردد الداعم الخارجي واضطرابه في اتخاذ موقف واضح، إلا بعد أن اتجهت الأحداث إلى إسقاط نظام عائلة بن علي[126]، حينها فقط لم

120) Alexis Arieff, **Political Transition in Tunisia**, p.9.

121) حدوق، **الثورة التونسية قراءة في الخلفيات**، ص89.

122) حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات، ص89.

123) القباج، **النظام التونسي والإسلام**، ص44-47.

124) بشارة، **العربي الخفي**، ص76.

125) باتريس إيبو وآخرون، **تونس بعد 14 من يناير**، ص35.

126) بشارة، **العربي الخفي**، ص76.

يجد بن علي إمكانا حتى للجوء إلى فرنسا أو غيرها من الدول الغربية التي لطالما سكتت عن تسلطه وفساده، بل دعمته.

ويبدو أن القوى الغربية والمنظومة الدولية التي لا تريد بروز أي بديل من خارج منظومتها التقت أهدافها مع أهداف بن علي وبقية أنظمة الاستبداد والفساد في العالم العربي، حيث ركزوا في دعايتهم الموجهة للغرب لإقناعه بدعمهم أنهم حماة الديمقراطية والحداثة وحقوق الإنسان، وفي الجهة المقابلة لم يهتم الغربيون بهذه القضايا بقدر اهتمامهم بأن تكون هذه الأنظمة ضامنة لمنع أي خروج للشعوب عن طوق التحكم والتبعية، وبقائها مفرقة مشتتة.

لذلك نجد بن علي وغيره قد قضوا على أي معارضة حرة تقاوم التسلط، سواء في ذلك المعارضة الإسلامية أم العلمانية، ففيما يتعلق بالإسلاميين، فقد «اعتقد الحكام الديكتاتوريون العرب– على غرار العنصريين الغربيين المعادين للإسلام– أنه لا يوجد إسلامي معتدل أو جيد على الإطلاق، وفي الحقيقة، اعتقدوا أن الإسلاميين المعتدلين يشكلون خطرا أكبر على حكمهم من الجهاديين العنيفين والمتشددين، فبينما يشكل هؤلاء خطرا أمنيا، يشكل الإخوان المسلمون الأكثر شعبية تحديات سياسية للأنظمة، ولا سيما حين يتحدثون عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تلتف حولها الجماهير، ولكن الأنظمة استغلت التهديد الأمني الذي يشكله الجهاديون لكي يقمعوا كل الإسلاميين السياسيين ويروضوا مواقفهم الفلسفية والأيديولوجية»[127].

لقد استطاعت الأنظمة الاستبدادية ومنها نظام بن علي إحداث صراع بين قوى المعارضة وشغلها ببعضها البعض، فقد نجحت «في شق مجموعات المعارضة السياسية بالعزف على حساسيات الليبراليين ومخاوف اليساريين من أجندة الإسلاميين، رغم أن كل هؤلاء هم ضحايا لذات السياسات الدكتاتورية. والمحزن أن هذه السياسة كانت ناجحة في كثير من المناسبات حين غض كثير من العلمانيين الطرف عن حملات القمع ضد

127) بشارة، **العربي الخفي**، ص44-45.

الإسلاميين، كما في تونس والمغرب والجزائر، والإسلاميون بدورهم تغاضوا عن قمع الأنظمة لليساريين والقوميين كما في مصر واليمن والسودان»[128].

وكما أشرنا له سابقا في كيفية تشكل عصبية بن علي والعناصر المكونة لها، فقد مثلت حاملا قويا لحكمه، رغم الإخفاق في تحقيق الانتقال الديمقراطي كما وعد في بداية عهده، ورغم التعديلات الدستورية المتعاقبة التي حسنت الوضع شكليا، لكن ركزت السلطات كلها في يد الرئيس بن علي، وحولت نظام حكم بن علي إلى «نظام تسلطي» تجتمع كل السلطات في يده؛ نظام استبداد وقمع مارسه بن علي وزمرته، ورعاه خلال عقدين ونصف عقد من الزمن، حتى صار فيه التونسيون يعيشون تحت سلطة نظام استبدادي، قهرهم وأهانهم، وسرقهم طوال أكثر من عقدين من الزمن[129].

وقادت مرحلة الاستبداد والفساد–»استبداد بن علي السياسي وفساد عائلته وعائلة زوجته»[130]– الوضع التونسي إلى الانفجار المعروف بثورة الياسمين التي كانت بدايتها إحراق «محمد بوعزيزي» نفسه احتجاجا على ما تعرضت له كرامته من امتهان على أيدي شرطة بن علي، واحتجاجا على ضيق الحياة التي كانت تعيشها المناطق الداخلية خاصة[131]، التي استُبعِدت مما كانت تحظى به مناطق الساحل والجهات المتنفذة.

فالفترة الأخيرة في حكم بن علي وأيام قيام الثورة التونسية في يناير 2011 مثلت مرحلة قاتمة من الاستبداد، تندرج في سياق تفتت أو زوال العصبية إذا استعملنا تعبير ابن خلدون،

---

128) بشارة، **العربي الخفي**، ص45.

129) سامية صميدة، «**النار التي أحرقت البوعزيزي: مقاربة تحليلية نفسية**»، في أحمد خواجة وآخرون، إشراف: المولدي الأحمر، الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص331-332.

130) الهادي التيمومي، «**التشريع والتحديث في تونس**»، مجلة دراسات قانونية، جامعة صفاقس، عدد 22، 2015، صفحات 9-15، ص14. http://search.mandumah.com/Record/737181

131) Alexis Arieff, **Political Transition in Tunisia**, p.3.

ولذلك ذهب الباحثون في ثورات الربيع العربي إلى أن القمع والاستبداد أهم عوامل الثورات العربية، ومنها الثورة التونسية، حيث أن «معظم الدول العربية تملك سجلا سيئا في حقوق الإنسان، وذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بكراسي الحكم لعقود طويلة. إضافة لمجيئهم للحكم بطرق غير شرعية»[132]. وفي حالة تونس، فإن «حجم الانحطاط وانعدام القيم في أروقة السلطة»[133]، قد أدى إلى بداية تفكك عصبة بن علي التي سيطرت على كل شيء في الدولة على حساب الشعب التونسي.

وتشير الدراسة التي قام بها مروان بشارة إلى «خفايا عمل نظام قمعي مصمم على سلب ثروات البلاد لصالح الأسرة الحاكمة وشركائهم التجاريين المقربين، إذ تصف البرقيات كيف نجا النظام التونسي الوحشي الفاسد، وهو من أشد الأنظمة القمعية في محيط جائر إلى حد ما، من الغرق بفضل شبكة من العلاقات البدائية، فقد كان صخر الماطري، زوج ابنة الرئيس زين العابدين بن علي، والبالغ من العمر تسعة وعشرين عاما، صاحب بنك البلاد فعليا، فقد كان يمتلك من بين ما يمتلك خطا للشحن البحري، وامتيازات من شركات أودي، وفلوكسفاغن، وبورشه، ورينو، وشركة للصناعات الدوائية، وشركات عقارية...»[134]

ويورد مروان بشارة في كتابه برقية كتبها روبرت غودك السفير الأمريكي في تونس في شهر يوليو 2009 قوله: «تونس يحكمها الرئيس نفسه منذ اثنين وعشرين عاما، وليس له وريث. ورغم أن الرئيس بن علي له الفضل في مواصلة كثير من السياسات التقدمية للرئيس بورقيبة، إلا أنه هو ونظامه فقدا الصلة بالشعب التونسي، وهما لا يقبلان نصيحة ولا نقدا، لا من الداخل ولا من الخارج. وهما يعولان بشكل متزايد على الشرطة لضبط الأمور ويركزان على المحافظة على السلطة»[135]. هذا بشأن الاستبداد والقمع.

---

132) سيد إمام، **الثورة التونسية**، الجيزة: دار أقلام للنشر والتوزيع، 2012، ص10.

133) بشارة، **العربي الخفي**، ص24.

134) المرجع نفسه، ص24.

135) المرجع نفسه، ص25.

أما الفساد، فإن المحيطين بين علي بلغ بهم الفساد منتهاه. تقول البرقية: «فساد الدائرة المحيطة بالرئيس يتنامى، التونسيون يعون هذا الأمر الآن جيدًا، ونبرة التذمر ترتفع، وهم لا تعجبهم السيدة الأولى ليلى طرابلسي بل يكرهونها هي وعائلتها، ومعارضو النظام يسخرون منها في أحاديثهم الخاصة، وحتى المقربين من الحكومة يعربون عن استيائهم مما ينقل لهم عن سلوكها، وفي هذه الأثناء يتنامى الغضب من جراء نسبة البطالة المرتفعة وانعدام المساواة بين المناطق، وبالتالي، تتزايد المخاطر على استقرار النظام على المدى الطويل»[136].

إن الاستبداد والفساد والتبعية للقوى الغربية أدى إلى تدمير الدولة من الداخل في تونس وفي العالم العربي، ولم يخلف هذا التدمير الممنهج إلا الركود والاستقطاب والمرارة المقرونة بالتخلف والفقر، وفشلت العصب المستولية على السلطة في بناء دولة ناجحة وعصرية وديمقراطية، وفشلت دعاواها في التحديث والعصرنة، كما فشلت كل شعاراتها التي رفعتها؛ سواء القومية العربية والوحدة العربية دون أن تحقق شيئا لها[137]، أو شعارات «البلد أولاً»، أو غيرها من الشعارات التي رفعتها لكي تسوغ إخفاقاتها على الصعيد الإقليمي وخنوعها لسادتها الغربيين[138]، حتى أصيبت الدولة بالترهل والعجز عن الوفاء بأبسط مقومات الدولة في تحقيق التنمية والعدالة وحماية المواطن والحد الأدنى من الحقوق السياسية، وراحت قاعدتهم القائلة «أنا الدولة» تفقد وزنها.[139]

3.3. ثورة الجهة الغربية المهمشة وملامح تشكل العصبية الجديدة:

إن تلك الحالة من الاستبداد والفساد كانت تنذر بانفجار الوضع، ولكن لم يكن أحد يتوقع الجهة التي من الممكن أن تقود ذلك، ولا متى يتم الانفجار والخروج عن طوق الاستبداد ومواجهة فساد حكم بن علي، وبالرغم من أنه لا يمكن تفسير أسباب «ثورة

136) المرجع نفسه، ص25.

137) إمام، **الثورة التونسية**، ص31.

138) بشارة، **العربي الخفي**، ص60.

139) بشارة، **العربي الخفي**، ص64.

الياسمين» بحادثة البوعزيزي وحدها، ولكنها كانت الحادثة التي أخرجت أثقال الاحتقان الذي كان في صفوف المواطن التونسي، وبخاصة في الجهات الغربية الداخلية، فالبوعزيزي الذي احترق بنار البطالة والإقصاء والتهميش عبّر بحركته تلك عن قضية أفواج من الشباب في تونس، ومن أبناء المناطق الداخلية على وجه الخصوص[140]، بل يمكن القول أن هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت وقودا، وكانت محاولة إحراق محمد البوعزيزي لنفسه في سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010، هي الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات وأدت إلى نهاية حكم بن علي وعصبته[141].

إضافة إلى ذلك، قامت الثورة من خارج المناطق التي قام عليها نظام بن علي، أي خارج مناطق تونس العاصمة والساحل الشرقي، إذ انطلقت الثورة من الداخل التونسي المنسي تنمويا وسياسيا، حيث «تنتمي كل من ولايتي سيدي بوزيد والقصرين إلى إقليم الوسط الغربي التونسي، وهي جهة داخلية تصنفها أغلب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على أنها جهة محرومة تشكو نقصا فادحا في التنمية، وتعوزها الاستثمارات العمومية والخاصة القادرة على إخراجها من نمط اقتصادي تقليدي يغلب عليه النشاط الفلاحي»[142].

وترى التايب أن ولاية سيدي بوزيد من أقل مناطق البلاد تحضّرا حيث لا يتجاوز نسبة من يعيشون منها في الوسط الحضري 25.4%، وهي تقع في إقليم الوسط الغربي مع القصرين والقيروان، ويعد هذا الإقليم من أقل مناطق تونس حظا في مستوى الانتفاع بثروات البلاد بالرغم من أنه يعتبر من أبرز مناطقها الفلاحية، كما يشهد هذا الإقليم ارتفاعا في نسبة الأمية والبطالة، خاصة بطالة حاملي الشهادات العليا، وهي من أقل الأقاليم نسبة

---

140) محمد علي بن زينة، «**جيل الثورة: قراءة سوسيوديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية**»، في أحمد خواجة وآخرون، إشراف: المولدي الأحمر، الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص184.

141) Angrist, **Understanding the Success of Mass Civic Protest in Tunisia**, p. 548

142) بن زينة، **جيل الثورة**، ص152.

في المشاريع الاستثمارية الحكومية، مما يطرح إشكالية التفاوت وعدم التوازن التنموي بين المناطق في تونس في عهدَيْ بورقيبة وبن علي[143].

ويؤكد حدّوق أن «الانفتاح الاقتصادي» الذي طبقه نظام بن علي، كان له كلفته في اختلال التنمية في الجهات الداخلية وهشاشة آفاق التشغيل، حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة 5.7% من مجموع الاستثمارات الصناعية في البلاد، وكذلك التفاوت الكبير في معدل استهلاك الفرد بين محافظة تونس الكبرى مثلا وبين جهة الوسط الغربي، كما تركّز الفقر في الجهات الداخلية ولا سيما في الوسط الغربي والجنوب الغربي، مما أدى إلى اختلال التوازن التنموي بين الساحل والدّاخل، وتمثل ولاية سيدي بوزيد نموذجا لهذا الاختلال بين الجهات[144].

وهذا ما جعل «لدى أبناء سيدي بوزيد والقصرين إحساسًا مزدوجًا وعميقًا بالظلم»[145] حيث أن هذه المنطقة حسب الدارسين تتميز «بتجذر ثقافة الإحساس بالحيف واللاعدالة الاجتماعية بحكم وجود مؤشرات اجتماعية واقتصادية عدة تبين تأخر المنطقة اقتصاديا وعدم تجانسها بشريا واجتماعيا، ووجود ذهنية تمردية واحتجاجية على السلطة المركزية ترجع إلى انتفاضة علي بن غذاهم (أو ثورة العربان كما نعتها بعض المؤرخين) في عام 1864، التي انطلقت من تراب الفراشيش وماجر والهمامة، أي من ولايتي القصرين وسيدي بوزيد اليوم، كما نشأ الإحساس بالدونية و»الحقرة» من منطق التداخل أو التمفصل غير المكتمل بين الأرياف والمدن العريقة في البلاد، سواء أكان في المدن الداخلية منها (مثل القيروان) أم المدن الساحلية (مثل صفاقس وتونس)، وهي حالة أثرت كثيرا في علاقة السلطة المركزية ونخبها الفكرية...»[146].

---

143) التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس**، ص67.

144) حدّوق، **الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات**، ص95-96.

145) بن زينة، **جيل الصورة**، ص178.

146) بن زينة، **جيل الثورة**، ص196.

هذا الإحساس بالتهميش والدونية في الجهات الداخلية- وبخاصة سيدي بوزيد والقصرين- الذي بعضه متوارث منذ القرن التاسع عشر وبعضه نشأ بسبب هيمنة الساحل زمن بورقيبة ثم بن علي[147]، يضاف إليه ما أشار إليه بن زينة، وهو أنه «لا يمكن لمتابع ما حدث في سيدي بوزيد والقصرين في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2010 وبداية كانون الثاني/يناير 2011 أن يفوته مضمون التوصيف المحلي للوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الجهات كما تجلى في خطاب الفاعلين الاجتماعيين والثوريين آنذاك: غياب أو ضعف التنمية عمومًا والتنمية الصناعية خصوصًا. وفي الحقيقة لم تكن للدولة سياسة تنموية جدية نحو هذه الجهات ... كما أنها لم توفر للمهاجرين منهم إلى المناطق الأكثر تصنيعا في تونس العاصمة والساحل إمكانية العمل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي في هذه المدن»[148]. فالجهة الغربية إذا ما قورنت ببقية الولايات والجهات الأوفر حظا في البلاد (إقليم تونس الكبرى والوسط الشرقي وصفاقس) فإنها متأخرة عنها[149].

و«لم تتشكل ثقافة الحيف هذه دفاعا عن خصوصية محلية أو عن هوية التراب... بل كإحساس بالإقصاء والتهميش، تحول إلى اعتقاد في تصورات الأهالي بعدم الانتماء إلى الدولة والوطن... إن الثنائية القديمة سواحل/دواخل الموروثة منذ الفترة الاستعمارية تعمّقت بصورة لافتة مع حلول العولمة والاستقطاب الاقتصادي منذ تسعينيات القرن العشرين، إلى حد أنها تحولت إلى مثلث ضيّق يضم بعض المناطق ذات الحيوية الاقتصادية العالية جدا، مثل إقليم تونس الكبرى وبنزرت وسوسة وصفاقس ومدينة المهدية، ما همّش المناطق الداخلية التقليدية الواقعة في الوسط الغربي والجنوب الغربي والشمال الغربي للبلاد التونسية»[150]. فالشعور الجمعي بالحرمان والحيف الاجتماعيين جعل «مناطق الوسط الغربي

147) Alexis Arieff, **Political Transition in Tunisia**, p.18.

148) حمادي التيزاوي، «**الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكل**»، في أحمد خواجة وآخرون، إشراف: المولدي الأحمر، الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص242.

149) التيزاوي، **الحساسية الاجتماعية**، ص264.

150) بن زينة، **جيل الثورة**، ص197-198.

إلى جانب بعض المناطق الأخرى الأكثر تهيئا للهزات الاجتماعية ولعدم الاستقرار على مدى مساحات طبوغرافيا التمرد والانتفاضات الاجتماعية في تونس، وقد كان الاستعداد الحاضر للتمرد سنة مركزية في كل محافظات الوسط الغربي لتونس سواء في حوادث 26 كانون الثاني/يناير 1976 او في أحداث الخبز في كانون الثاني/يناير 1984 أو في أحداث كانون الثاني/ يناير 2011».[151]

وحسب مولدي الأحمر «حين اندلعت الاحتجاجات والتظاهرات بقوة في مناطق سيدي بوزيد ثم في القصرين، كانت الأغلبية الساحقة من الجماهير التي فجرتها تعمل خارج الأطر الحزبية كلها، وكان في مقدمة المتظاهرين- من حيث حجم الحضور- العاطلون من العمل والتلامذة والطلبة والمستخدمون والموظفون الصغار والمعلمون وربات البيوت اللاتي ليس لهن من عمل سوى شؤون المنزل، ثم عمال قطاع التجارة والصناعة»[152]. وهذا يدل على أن مختلف فئات المجتمع قد أسهمت في هذه الثورة، وبخاصة الطبقات العمالية والمهنية والتلاميذ والطلبة، ولكن ما يشير إليه الأحمر أيضا في دراسته أن «الفئات الاجتماعية التي استثارتها أكثر من غيرها حادثة البوعزيزي ودفعتها أكثر من غيرها إلى الاحتجاج ... هي الفئات الأكثر تعلما»[153].

فالمشاركة النشطة للنقابات العمالية المعبأة التي طالما استخدمها بورقيبة من قبل ثم همشها، واستخدمها بن علي ثم همشها واضطهدها، وانضمام منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة إلى الاحتجاجات، وكذلك روابط الأحياء وجمهور المصلين أيام الجمع ومشجعي كرة القدم والقبائل والحمولات ومجموع الجماهير[154]، كل ذلك أسهم في تأجيج

151) التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس**، ص75-76.

152) المولدي الأحمر، «**انهيار معادلات التبادل في سوق سياسية محلية مزيفة**»، في أحمد خواجة وآخرون، إشراف: المولدي الأحمر، الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص122.

153) الأحمر، **انهيار معادلات التبادل**، ص124.

154) بشارة، **العري الخفي**، ص91.

الثورة، وكسر حاجز الخوف في النفوس من نظام بن علي، فقد أطلق الشباب شرارة الثورة ليس فقط في الميادين العامة، بل أيضا في عقول الذين أذلهم القمع طويلا في قلوبهم، وكسرهم الاضطهاد، ودجنهم الترغيب، وردعهم الترهيب، لكن إن خنع هؤلاء القلقون القدامى، فإنهم لم ينطفئوا. فجأة، استيقظ الناس من كل الأصناف والأعمار على النداءات المطالبة بالتغيير، يشجعهم على ذلك إرادة الشباب في المضي إلى آخر مدى[155].

والملاحظ أن «ثورة الياسمين» كان الشباب وقودها الأولي، يتوزعون على فئات وشرائح اجتماعية ومهنية متنوعة[156]، وليست مجموعة متجانسة منظمة كما كانت في مجموعة بن علي؛ مجموعة «ترقية بورقيبة» أو غيرها. وكان الشعور بالتهميش والحيف والظلم الذي تعرضت له هذه الفئات دافعا قويا ووقودا لثورتها، ففي غضون أيام من موت محمد البوعزيزي في كانون الثاني/يناير 2011 في تونس، تحول الاحتجاج التضامني الذي نظمه باعة الشوارع والنقابيون المحليون ونشطاء المجتمع المدني إلى مظاهرات وطنية كبرى سيتردد صداها في المنطقة والعالم»[157].

غير أن المتابع لثورة الياسمين، يدرك أنها رغم التهميش الاقتصادي والتنموي، فإن هذين العاملين «تكمن خلفهما كل وجوه الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي الذي غذّته قصص استشراء الفساد والثراء غير المشروع والعبث بممتلكات الشعب والبذخ المعلن للمقربين من دوائر السلطان»[158]. ولهذا فإن الثورة «لم تقف عند مطالب التشغيل والعدالة بين الجهات فقط، إنما شملت مطلب تغيير النظام السياسي برمته»[159]، التي كان من الممكن أن تحصل في حال وجود عصبية جديدة متجانسة تطالب بالحكم، رغم التطور الحاصل

155) بشارة، **العربي الخفي**، ص92.

156) الأحمر، **انهيار معادلات التبادل**، ص135.

157) بشارة، **العربي الخفي**، ص76.

158) التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس**، ص83.

159) حدّوق، **الثورة التونسية**، ص87.

وتبدل عوامل شروط الاجتماع في المجتمع التونسي، ونعتقد أن مرد ضعف العصبيات في المطالبة بالحكم في المدن والقرى يرجع إلى امتداد نظم الاستعمار الفرنسي التي أفرغت هذه العصبيات من عزمها المشكل لقوتها المطالبة، بحيث لم تعد الأرياف والبوادي قادرة على الاستقلال اقتصاديا حتى تكون قوة سياسية ضاغطة.

ولعل هذا يشير إلى أن عصبيات المناطق المهمشة هي التي قادت ثورة الياسمين ضد تمركز قوى مدن الساحل واستئثارها بالسلطة، ولكن العامل الاستعماري الذي أشرنا إليه أضعف قدرة هذه العصبيات على الغلبة بعبارة ابن خلدون، مما يطرح تساؤلًا عن مدى تأثير العوامل الاستعمارية في عمل المقولة الخلدونية.

لا شك أن الجمهورية التونسية التي تأسست في عهد الرئيس بورقيبة، ثم قويت أركانها في عهد الرئيس بن علي قد سقطت سقوطها الأخير بفعل ثورة الياسمين (2011) التي صارت بداية لما عرف بثورات الربيع في العالم العربي، غير أن النظام الثوري الجديد لم يستطع- رغم إعلائه من شأن الحريات العامة وحقوق الإنسان- أن يتفادى العقبات الداخلية (السياسية والاقتصادية)، أو ينجو من الضغوط الإقليمية والدولية. فهل سيستطيع- والحالة هذه- أن يستولد نمطًا في الحكم مغايرًا لما كان سائدًا؟ وهل سينجح في تعزيز قيم الحرية والكرامة التي كان يتنادى بها الثوار؟ أم أنه سيسير في اتجاه صناعة ديكتاتور جديد، كما هو معهود في التاريخ المعاصر لتونس وغيرها من الدول العربية؟ وإلى أي مدى سيتطابق (أو يتضارب) النظام الجديد مع مقولات النموذج الخلدوني؟ إن هذه الأسئلة تجعلنا نلقي نظرة خاطفة- قبل نهاية هذا البحث- على طبيعة الحراك السياسي الذي تشكل في أعقاب ثورة الياسمين، وعلى أهم الفاعلين الذين صعدوا إلى دفة القيادة في تونس.

3.4. صعود «الأكاديمي المستقل» قيس سعيّد للحكم:

متكئًا على استقلاليته الحزبية، وجّه الأستاذ الجامعي في القانون الدستوريّ قيس سعيّد أنظاره إلى الشباب الثائر في ثورة الياسمين، والفئات الهشة الفقيرة في تونس، زاهدًا بذلك في الدعم الحزبي والسياسي والمؤسسي للوصول إلى سدة الحكم.

قبل ترشحه للرئاسة كان سعيّد أحد الوجوه المألوفة على الشاشات التونسية، وظهوره الواسع على التلفزيون وتفسيره الخلافات الدستورية الجارية في البلد منحه بحسب أمينة الزياني «هالة من النزاهة»[160]، عززتها فصاحته اللغوية، واستقلاليته السياسية والحزبية. عمَد سعيّد في سيرهِ نحو السلطة على تأسيس شرعية قائمة على الآتي: رفض التطبيع مع إسرائيل، ومعارضة المساواة في الميراث، ومكافحة الفساد، والتنمية الاقتصادية؛ الأمر الذي كان من شأنه خلق قاعدة شعبية من الناخبين الشباب والمحافظين الاجتماعيين الذين رأوا فيه نموذجًا مغايرًا للسياسيين التونسيين التقليديين والمتحزبين. واستطاع بذلك أن يحقق فوزًا كاسحًا في الجولة الثانية من الانتخابات، وخاصة بعد دعم حزب النهضة له في الجولة الثانية ضد غريمه في الانتخابات، حيث نال ما يعادل 72% من أصوات الناخبين، وأعلن في 14 أكتوبر 2019 رئيسًا جديدًا لتونس. وفي أعقاب فوزه أكدّ سعيّد على استقلاليته الحزبية التامة، وعبّر عن رغبته بدعم المسار الثوري عبر تفعيل المجالس المحلية لتكون أقرب إلى مطالب الشعب مقارنة بالبرلمان.

في الخامس عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 كلّف سعيّد السياسي المستقل حبيب الجملي[161]– بتوصية من حركة النهضة بتشكيل حكومة جديدة في غضون شهر ونيل ثقة البرلمان في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، عملًا بالفصل 89 من دستور الجمهورية التونسية.[162] لم يتمكن الجملي من نيل ثقة البرلمان فكلّف سعيّد من بعده إلياس الفخفاخ– الذي عمل سابقًا وزيرًا للسياحة ووزيرًا للمالية – ليكون رئيسًا للحكومة، إلا أنّه لم يتمكن من إدارة البرلمان المتشظي بين المستقلين من جهة والممثلين للأحزاب الخمسة المتباينة من

160) أمينة الزياني، «**قيس سعيّد: رجل الظل نحو أضواء الرئاسة**»، العربي الجديد، 13 أكتوبر، 2019، تم الاسترجاع في 1 يناير 2024. https://shorturl.at/FMw7D

161) عمل سابقًا ككاتب لوزير الفلاحة التونسي.

162) ينظر: الفصل 89 من دستور الجمهورية التونسية.

جهة أخرى[163]. وفي الخامس عشر من يوليو/ تموز 2020 أعلن الفخفاخ استقالته إثر اتهامات له بتضارب المصالح واستغلال صفته لعقد صفقات غير مشروعة[164]. وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه عيّن سعيّد هشام المشيشي[165] رئيسًا للحكومة. في البداية تقارب المشيشي مع سعيّد في مسألة الانتقال من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفتح الباب أمام إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لذلك الانتقال؛ إلا أن ذلك أثار حفيظة الأحزاب وعلى رأسها حزب النهضة والتيار الديمقراطي وائتلاف الكرامة وقلب تونس. ولأن سعيّد كان يبتغي منذ البداية السير بتونس بعيدًا عن النظام البرلماني ّ ناحية النظام الرئاسي؛ فقد عكف على استغلال الخلاف بين المشيشي والأحزاب تفاديًا لمنحه الثقة من قبل البرلمان، إلا أن المشيشي شيئًا فشيئًا صار في صف الأحزاب وتمكّن في مطلع سبتمبر/ أيلول 2020 من نيل الثقة.

كان المشيشي قد قدّم 32 وعدًا في جلسة أمام البرلمان لمنحه الثقة، مثّلت تلك الوعود برنامجه الحكومي، وتراوح نطاق هذه الوعود بين المالية والاقتصاد، والتنمية والتشغيل، والاستثمار، والحوكمة ومكافحة الفساد، والمجال الاجتماعي والصحي. ولأن المشيشي لم يوف بأيّ من هذه الوعود خصوصًا تلك المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى المنظومة الصحية والتعليمية؛ خرج المتظاهرون إلى الشارع احتجاجًا على البطالة والتضخم

163) وحدة الدراسات السياسية، «**حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (24 فبراير 2020). ص3. تم الاسترجاع في 2 يناير 2024.
https://shorturl.at/1d4nJ

164) وحدة الدراسات السياسية، «**حكومة المشيشي: سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها**». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (7 سبتمبر 2020). تم الاسترجاع في 3 يناير 2024.
https://shorturl.at/PYdko

165) تولى المشيشي منصب رئاسة الديوان في وزارة النقل، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والمرأة. كما عمل خبير تدقيق في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وكان مديرًا للوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات.

والتدهور الواضح للمنظومة الصحية والتعليمية[166]. وفي 25 يوليو/ تموز 2021 عزل سعيّد المشيشي وأعلن «التدابير الاستثنائية»- عملًا بالفصل 80 من الدستور[167]- التي تضمنت تجميد البرلمان وسحب الحصانة عن أعضائه[168]، لاقى هذا القرار نقدًا واسعًا بين الأحزاب التونسية التي وصفته بالانقلاب على الثورة. ومنذ ذلك الحين استأثر سعيّد بالسلطة وباشر استخدام أجهزة الدولة القضائية والإدارية والعسكرية لقمع منافسيه ومعارضيه. فعلى سبيل المثال، ألقت قوات الأمن في إبريل 2023 القبض على رئيس البرلمان وزعيم حزب حركة النهضة راشد الغنوشي بعد استجوابات قضائية متكررة إثر اتهامات له بالتحريض والتآمر ضد الدولة، فيما عُرف بـ(قضية الطواغيت).[169] كما ألقت أجهزته القبض على عبير موسي زعيمة الحزب الدستوري الحر، إثر تهم لها بالاعتداء الهادف إلى إثارة الهرج بالتراب التونسي، ومعالجة معطيات شخصية دون إذن صاحبها، وتعطيل حرية العمل.

---

166) وحدة الدراسات السياسية، «**احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها**». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (25 يناير 2021). تم الاسترجاع في 5 يناير 2024.

https//:www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/tunisian-protests-motives-and-repercussions.aspx

167) يشير عياض بن عاشور – القانوني التونسي – أن ما حدث في تونس هو انقلاب بأتم معنى للكلمة. وأن لجوء سعيّد إلى الفصل 80 للدستور لا معنى له بل هو يخالف تماما مقتضيات الدستور...ويبدو بحسب رأيه أن يعبر عن مخطط لتوقيف الدستور والانقلاب عليه. على اعتبار أن الفصل 80 يحتوي شروط جوهرية وأخرى شكلية. أما الجوهرية فهو اشتراط وجود «خطر داهم مهدد لكيان الوطن» أو «تعطل دواليب الدولة»، وأما الشكلية فهي ضرورة استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الدستورية. وبالنظر بالشروط الجوهرية فلا يوجد خطر يهدد أمن الدولة ودواليب الدولة لم تصل بعد لحالة التعطل. أما الشروط الشكلية فعدم وجود رئيس محكمة دستورية يعني انتفاء شرط استشارته. ينظر: «عياض بن عاشور: ما حدث هو انقلاب بأتم معنى الكلمة»، يوتيوب، 2021/7/26، تم الاسترجاع في 2024/3/19.

https://www.youtube.com/watch?v=q-o9jratlfy

168) رئاسة الجمهورية التونسية، بلاغ، 26 يوليو 2021، يُنظر:

https//:www.facebook.com/Presidence.tn/posts?4462752577116098/ref=embed_post

169) هي اتهام راشد الغنوشي بالتحريض على الأمنيين من خلال استخدامه كلمة طاغوت في خطابه الذي ألقاه لتأبين أحد أعضاء حزب النهضة. حيث أشار قائلا: « ...كان شجاعا لا يخشى حاكما ولا طاغوت...».

مع ذلك، رغم انقلابه «الرئاسي» على الديمقراطية[170]، وتوظيفه الدستور للاستيلاء على السلطة فإن كثيرا من التونسيين رأوا في أول الأمر في التدابير الاستثنائية كسرًا للجمود السياسي ووسيلة لمكافحة فساد من وصفوهم بـ«الخونة/ العملاء/ اللصوص»، فقد أشارت بعض الإحصائيات –التي تؤخذ بتحفظ– مثل إحصائيات الباروميتر العربي 2021–2022 إلى أنّ 76% من الشعب التونسي يدعم قرار تجميد البرلمان بقوة، إضافة إلى أن 83% من التونسيين يثقون بالرئيس سعيّد. جزء من ذلك يعود إلى أن الغالبية العظمى (8 من أصل 10) تونسيين قد فقدوا ثقتهم بالأحزاب وبالنظام السياسي، ويرون ضرورة إحداث تغييرات جذرية به، على اعتبار أن تونس بحاجة إلى رئيس أكثر قوة يؤدي المطلوب «حتى وإن تطلب ذلك ثني القواعد والقوانين».[171]

لم يقف سعيّد عند هذا الحد، فبعد أن عقد البرلمان المجمّد جلسة افتراضيه تهدف إلى وقف العمل بالتدابير الاستثنائية التي كان قد فرضها؛ أعلن سعيد في 30 مارس/ آذار 2022 حل البرلمان مشيرًا إلى أنه يأتي في سياق إنقاذ الوطن و«...الحفاظ على الدولة، والحفاظ على مؤسساتها، والحفاظ على الشعب التونسي...من المحاولة الفاشلة للانقلاب...والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي...»[172]

إن المتأمل في حالة الرئيس قيس السعيد، وفي قدرته على تحريك هذه الأحداث الدرامية الكبرى في المشهد السياسي التونسي، سيجد نفسه أمام ما يشبه «الحالة الناشزة» التي

---

170) أنس الملع، «**الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب**». المعهد المصري للدراسات (4 أكتوبر 2021). تم الاسترجاع في 8 يناير 2024. https://shorturl.at/ollgm

171) الباروميتر العربي – الدورة السابعة، «**تونس: تقرير استطلاعات الرأي العام**». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020–2021) تم الاسترجاع في 11 يناير 2024.
https//:www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ab7-tunisia-report-ar.pdf

172) صدى البلد، «**الرئيس التونسي قيس سعيد يعلن حل البرلمان ويوجه رسالة قوية للشعب التونسي**»، يوتيوب (30 مارس 2022). شوهد في 11 يناير 2024.
https//:www.youtube.com/watch?v=x6fuxbjdz5k.

يصعب تفسيرها في إطار النموذج الخلدوني الذي نسير عليه. إذ أن مقايسة صعوده إلى الحكم بالمنطق الخلدونيّ القائل بدور رابطة القرابة أو النسب أو ما في معناه؛ يشكّل صدمة لكل من توقع فوز مرشح مدعوم بعصبية ما. فعلى الرغم من أن منافسه نبيل القروي رجل الأعمال ومؤسس حزب قلب تونس كان مدعومًا بعصبيته الحزبية والاقتصادية؛ إلا أنّ سعيّد حقق فوزًا ساحقًا بنسبة 72.7% بمشاركة شعبية عريضة وغير مسبوقة اكتسحها شباب الجامعات –من الانتماءات المتباينة– في المدن الكبرى[173]، في حين حصد القروي 27% فقط من الأصوات.

ولكن إذا تأملنا في ظاهرة الرئيس سعيّد من زاوية أخرى فسنرى أن صعوده للرئاسة كان بدعم من الشباب الذين ثاروا على النظام القديم وأسقطوه، ثم تحولوا– لأسباب شتى– إلى مجموعات ناقمة على المنظومة الديموقراطية– الحزبية التي أعقبت الثورة. فما كان في مقدور سعيّد– والحالة هذه– أن يعود إلى الوراء ليرتبط بعصبيات حزبية يرفضها الجمهور المؤيد له ويتهمها بالعجز والفساد، كما لم يكن في مقدوره– من ناحية أخرى– أن يبقى في الحكم دون الاعتماد على عصبية بديلة قوية ومتماسكة يحتمي بها؛ خاصة وأن العصبيات الحزبية لن تدعه ينفرد بالسلطة أمدًا طويلًا. على أنه لا توجد عصبية بديلة أفضل من المؤسسة العسكرية والتي صار بحكم الدستور قائدًا أعلى لها. يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية ظلت تتمتع بشعبية كبيرة نسبيًا لأسباب تتعلق بامتناع قياداتها عن قمع الثوار، وبمواقفها المتباعدة عن المجموعات الحزبية. وبناء على هذه التقديرات للمواقف أصدر الرئيس سعيّد قراراته الاستثنائية (25 يوليو 2021)، ولكنه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد أن ضمن تأييدًا واضحًا من قبل القيادات الأمنية والعسكرية، حيث ظهرت على التلفاز وهي تحيط به من كل جانب.[174]

173) وحدة الدراسات السياسية، «تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (17 أكتوبر 2019). تم الاسترجاع في 2 يناير 2024.
https//:www.dohainstitute.org/ar/lists/acrps-pdfdocumentlibrary/a-reading-of-the-legislative-and-presidential-electoral-results.pdf

174) يُنظر الصورة في الرابط التالي: https://shorturl.at/pRm35

وهكذا فإن الرئيس سعيّد قد صعد إلى الحكم بتأييد من «أهل القاصية»[175] كما في المصطلح الخلدوني، ولكن بقاءه في الحكم لم يتعزز إلا بعد أن حظي- على المستوى المحلي- بدعم المؤسسة العسكرية، كما حظي على المستوى الإقليمي والدولي بدعم من قوى الثورة المضادة (خاصة من بعض الدول العربية ومن فوقها فرنسا)، وهي القوى التي تقف في الصف المعادي لثورات الربيع العربي ولتيار ما يعرف لديها بالإسلام السياسي. فإذا شئنا أن نقترب من النموذج الخلدوني فيمكننا أن نقول إن الرئيس سعيّد لم يصعد لموقع الرئاسة لاستقلاليته التامة عن كل العصبيات وحسب، وإنما صعد لأن هناك «عصبية عسكرية» صامتة تقف من خلفه، وهي عصبية مستقلة عن الأحزاب في الداخل التونسي، ولكن لها ارتباطات مع «ذوي السلطان الأكبر» في الخارج سواء عن طريق التسليح أو الدعم المالي والمخابراتي ونحوها. فدولة سعيّد هي من نمط الدول التي يشير إليها ابن خلدون بعبارة «الدول الحادثة» التي تنشأ- في نظره- حينما تبدأ الدولة المستقرة في الهرم والانتقاص. ولا شك أن النظام «البورقيبي» قد وصل مرحلة الهرم والانتقاص، ولا شك أن الدولة التي يترأسها قيس سعيّد هي «دولة حادثة» جاءت في أعقاب الهرم والعجز، ولكي تسد فراغ ما بعد السقوط فهي تسعى للاتكاء على عصبية عسكرية في الداخل وقوة دولية في الخارج، مع الإقصاء الكامل لكل عصبية حزبية أو عشائرية مناوئة.

175) يستخدم ابن خلدون (الفصل الثامن والأربعون من المقدمة) مفهوم «القاصية» ويعنى بذلك الفئات الاجتماعية- السياسية التي توجد في الأطراف الجغرافية البعيدة للدولة، والتي عادة ما يستعين بها بعض الولاة فيستبدوا على الدولة المركزية المستقرة حين يصيبها الهرم. ويمكن أن يتسع هذا المفهوم ليشمل الفئات التي تعيش على الأطراف السياسية والحزبية (كحالة الشباب التونسيين الذين تباعدوا عن المنظومات الحزبية التقليدية وانخرطوا في المد الشعبي الذي صعد به قيس السعيد الى الرئاسة).

خاتمة البحث:

نخلص إذن، إلى أن اعتمادنا على نموذج ابن خلدون في قراءة أحوال عصبية الحكم في تونس لم يكن من باب الصدفة، وإنما لما لهذا النموذج من قدرة على تفسير كيفية تشكل السلطة وتفكك عصبية الدولة. فالعصبية في النموذج الخلدوني ليست مجرد مفهوم لغوي، بل أداة تحليلية تشمل أي رابطة موجهة لجماعة ما باتجاه السلطة، فتوفر لها التضامن والتعاون والعمل على استمرار الحكم، باعتماد رابطة القرابة والنسب والحلف وما في معناه؛ باعتبار هذه الأخيرة تفتح المجال لاستدراك أنواع أخرى على نموذج العصبية الخلدوني قد تشمل الانتماء الجهوي، أو الأيديولوجي، أو التنظيم الحزبي ... والتي باتت تظهر في مجموعها قدرة كبيرة على تقوية حظوظ أي تنظيم سياسي لبلوغ سدة الحكم؛ ففي المشهد السياسي الحالي لا يمكن استبعاد تأثير الجهة والأيديولوجية والتنظيم الحزبي في تشكيل كتلة عصبية أي حاكم، والتي بفضلها يصل إلى رئاسة الدولة، وإن كان النموذج التونسي نفسه يكشف كيف أنه بمجرد وصول رأس تلك العصبية إلى الحكم، سواء بفعل قوة عصبيته أو بفساد العصبية التي قبلها، يعمل على التخلص من أقوى رؤوس العصبيات المتفرعة عن عصبيته، لما يمكن أن تشكله من تهديد لرئاسته للدولة، لتكون هذه الخطوة وما يتلوها من إجراءات هي أول علامة على بداية تفكك وفساد نظام الحكم؛ فبعد استقلال الدولة التونسية لاحظنا كيف عمل بورقيبة على بناء عصبيته التي حكم بها تونس طيلة عقود من الزمن، وكيف دب الضعف والخلاف على هذه العصبية، وكيف حاول بورقيبة (رأس العصبية) استبعاد العناصر الأولى التي شكلت عصبيته، والاستعاضة عنها بقوى أخرى، وانتهى به الأمر إلى أن ظهرت عصبية بن علي من داخل العصبية المترهلة لبورقيبة، ثم حلت محلها.

يمكن أيضا الاستدراك على النموذج الخلدوني من خلال رصد تأثير العامل الخارجي في الحالة التونسية؛ إذ استمر بورقيبة في الحكم حتى بعد تخلصه من التعالبي وحاشيته التي رافقته في الوصول إلى الرئاسة، وهو ما يؤكد أن قوة العصبية لم تعد نابعة من الداخل بقدر ما باتت قوة استمرار الحاكم في الرئاسة مرتبطة بالدعم الخارجي (ذوي السلطان الأكبر بتعبير

ابن خلدون) أكثر من الدعم الداخلي؛ فمع التدخل الفرنسي في تونس، وتحديدا في بداية الحماية الفرنسية تم العمل على تغيير بنية عصبية الحكم في تونس، وصياغة القوى السياسية والاجتماعية بما يحقق النفوذ الفرنسي، والتي نشأ في ظلها نموذج الحزب الحر الدستوري الجديد القائم على النضال التحرري الوطني ولكن بمضامين وطنية تقوم على المفهوم الغربي الحديث للقومية والوطنية، مما جعله يستبعد مفهوم الأمة بمعناه الذي قامت عليه تونس قبل الحماية أو تلك التي قام عليها الحزب الدستوري الحر بزعامة الثعالبي، وأن الصراع الذي انفجر بين النخبتين (العربية الإسلامية، والقومية الحداثية) أدى إلى سيطرة النخبة الثانية على مقاليد الحكم، وتأسيس عصبية تقوم على عناصر تنتمي إلى الساحل في أغلبها وتستبعد الجهات الداخلية والغربية، كما تستند على مضمون أيديولوجي حداثي علماني، يستبعد الدين والمؤسسات التقليدية للمجتمع التونسي، أو يوظفها لتحقيق دعاياته في التحديث والتقدم. بينما عانى الجنوب والغرب والجهات الداخلية من التهميش.

وهكذا تمكنا بفعل نموذج العصبية من بيان مدى قوة وتأثير العامل الخارجي في الحالة التونسية، الذي يتجاوز مرحلة دعم العصبية في الوصول إلى الحكم إلى درجة الحفاظ على استمرارها في الحكم لأطول مدة ممكنة؛ خاصة وأن استنطاق سيرة بورقيبة تبين أنه بعد إتمام دراسته وتكوينه في فرنسا عاد إلى تونس وانضم إلى حزب الدستور بشكل مباشر قبل أن ينشق عنه رفقة من لهم ذات التوجه ويشكل حزبا سياسيا مستقلا (حزب الدستور الحر الجديد) سرعان ما تزعمه وتصدر المشهد السياسي، ليوقّع بعد ذلك اتفاقية الاستقلال مع نفس الدولة التي تكوّن فيها وتزوج منها. وبدءا من هذه المرحلة انقلبت المعادلة، وأصبحت قوة الحزب الحاكم في استناده إلى مضمون ايديولوجي حداثي علماني، بدعم وترويج من القوى الدولية وبخاصة في أمريكا وفرنسا تحديدا. بل إن رأس العصبية نفسه تشكل وعيه وفلسفته في الحكم وعلاقاته ومجموعته في فرنسا، في عهد بورقيبة، وفي أمريكا خاصة ثم فرنسا، وكذلك الأمر بالنسبة لابن علي، الذي كانت المؤسسات المالية الدولية توفر له سندا قويا لاستمراره في الحكم، في مقابل ما يوفره لها ومجموعته من حماية للدول الغربية

من انتشار المد الإسلامي، كما هو موجود في الأدبيات التي أوردناها في الدراسة، مما جعل القوى الكبرى تروج للمعجزة الاقتصادية لتونس بن علي، رغم زيفها في الواقع كما تفيد التقارير التي ذكرناها.

سبق لابن خلدون أن أشار إلى أن غاية الحكم في الدولة العربية (وتونس دولة عربية) غير معنية بمحاربة الفساد، وأن دعم أبناء العصبية لبعضهم في الوصول إلى الحكم أو الحفاظ على كرسي الرئاسة في أيديهم رهين بما يحصلون من مكاسب وغنائم، ولا حد لأهوائهم في ذلك. غير أن تونس لم تعد مجتمعا قبليا متنقلا بحثا عن الكلأ كما عاينه ابن خلدون، بل أصبحت دولة مستقرة في عمرانها وفق ثقافة واقتصاد خاصين، دونما انفكاك عن قوة عامل الدين؛ والذي بموجبه يُشترط في الحاكم ضمنيا أن يكون مسلما لتسليم الحكم له. لكن استقراء التاريخ يبين أن رأس عصبية الحكم في تونس اعتمد الدين كعامل للشرعية وليس مصدرا لإلزامية الحاكم بقواعد الدين الإسلامي في الحكم واتصافه بها، فرغم أن بورقيبة كان مسلما وكذلك بن علي، إلا أن سياستهما سرعان ما استعاضت عن الدين بأيديولوجيا حداثية علمانية تنظر للدولة بمنظور الوطنيات القومية الأوروبية وتتبنى مضامينها وآليات عملها توافقا مع الإصلاحات التي نادى بها صندوق النقد الدولي، والذي اتبع نفس الإجراءات التي اعتمدتها فرنسا في استعمارها لتونس؛ من إثقال كاهل الدولة بالديون وإعادة تشكيل عصبيتها بما يتوافق مع الحفاظ على مصالحها السياسية ومكاسبها الاقتصادية.

لكن ما ينبغي الانتباه إليه أيضا، هو اشتراط بن خلدون للبداوة في العصبية للمطالبة بالحكم، بينما لا نكاد نثبت أو ننفي هذا الشرط في الحالة التونسية إلا بنسب تتفاوت بحسب انتماء الحاكم وتأثير العامل الخارجي والترويج الإعلامي له؛ فالعصبية التي تشكلت في عهدي بورقيبة وبن علي هي عصبيات لا تقوم على القبيلة بمعناها التقليدي ولكن تقوم على الانتماء إلى جهة الساحل التونسي، وتشترك في تخرجها في دفعات تكوينية عسكرية أو أمنية أو أكاديمية. مما دفع إلى تقديم مزيد من الدعم لأبناء هذه الجهة في الأجهزة الأمنية

وتهيئة المجال لها، المترافق مع تهميش الجنوب والغرب والجهات الداخلية؛ وهي ذات الجهات التي كانت مفصلية في ثورة الياسمين وإسقاط نظام بن علي. وهذا ما يجدد مصداقية نموذج العصبية الخلدوني؛ بحيث أن العصبيات المهمشة سرعان ما تتكتل وتشكل عصبية مقاومة لهيمنة العصبية الحاكمة، وتعمل على الحلول محلها. وفي الحالة التونسية، فإن مناطق الجنوب والداخل والغرب هي التي قامت بالثورة على نظام بن علي، ولكن يبدو أنها لم تحقق التمكين وتتولى الحكم، بل ربما نشهد عودة عصبية الساحل بطريقة جديدة، بفعل عوامل متعددة، ربما هي خارج نطاق هذا البحث.

المراجع العربية

الكتب:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. **ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. بيروت، دار الفكر، 2010. ج1.
2. أحمد خواجة وآخرون، **الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
3. إمام، سيد. **الثورة التونسية**، الجيزة: دار أقلام للنشر والتوزيع، 2012.
4. إيبو، باتريس ومدب، حمزة وحمدي، حمزة. **تونس بعد الـ 14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية**، كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، يونيو 2011.
5. باروت، محمد جمال وآخرون. **العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ج1.
6. بشارة، مروان. **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، ترجمة: موسى الحالول، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
7. البلهوان، علي. **تونس الثائرة**، وندسور: مؤسسة هنداوي، 2018.
8. بوقرة، عبد الجليل. **فصول من تاريخ اليسار التونسي 1963–1981**، ط2، تونس: دار آفاق، 2019،
9. ثامر، الحبيب. **هذه تونس**، المغرب: مطبعة الرسالة، 2014.
10. الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة: دراسات ومناقشات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
11. الجابري، محمد عابد. **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
12. الحصري، ساطع. **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، يورك هاوس، مؤسسة هنداوي، 2021.
13. الحماص، محمد. **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية (1881–1950)**، ط 3، تونس: مركز النشر الجامعي، 2014.
14. حوراني، ألبرت. **تاريخ الشعوب العربية**، ترجمة أسعد صقر، دمشق: دار طلاس، 1998.

15. الشريف، محمد الهادي. **تاريخ تونس منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش والهادي جينة، ط3، تونس: دار سراس للنشر، 1993.

16. الطويلي، أحمد. **بناء الدولة التونسية الحديثة**، تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2019.

17. عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة**، تونس: دار المعارف للطباعة، 1976.

18. العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، الموصل: جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986.

19. فؤاد عبد الله، ثناء. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

20. القلال، عبد السلام. **الحبيب بورقيبة زعيم أمة ورئيس دولة**، تونس: شركة أوميقا للنشر، 2021.

21. لبيض، سالم. **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

22. مالكي، امحمد. وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

23. المحجوبي، علي. **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تونس: سراس للنشر، 1986.

24. محروس، حلمي إسماعيل. **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2004، ج1.

25. مزالي، محمد. **رسالة مفتوحة إلى بورقيبة**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

26. نظام الدين، عرفان. **ذكريات وأسرار 40 عاما في الإعلام والسياسة**، بيروت: دار الساقي، 2008.

27. هنية، عبد الحميد. **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال**، تونس: منشورات تبر الزمان، 2016.

28. اليوزبكي، توفيق سلطان وتوفيق، يحيى الدين وأمين، صلاح الدين. **دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية**، ط3، الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

المقالات:

1. بن لحسن، بدران. «مراجعة كتاب «تطبيق ابن خلدون: إحياء تقليد مهجور في علم الاجتماع»للسيد فريد العطاس»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 536، (تشرين الأول/أكتوبر) 2023، ص 133-146.

2. التيمومي، الهادي. « التشريع والتحديث في تونس»، **مجلة دراسات قانونية**، جامعة صفاقس، عدد 22،

،15-9 ،2015

3. الحياني، رائد والمهداوي، ضرار وصبار، آمنة. «اتجاهات الفكر السياسي القومي في تونس 1945-1981 الحركة اليوسفية نموذجا»، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، مجلد 29، مجلد 2، عدد 10، 2022.

4. الزبير، يوسف الزبير عبد الله. «تطور الحركة الوطنية التونسية: 1939 – 1956»، **دورية كان التاريخية**، مجلد 14، عدد 53، سبتمبر 2021، ص 196-202.

5. القباج، حماد. «النظام التونسي والإسلام: القسة الكاملة»، مجلة البيان، عدد 284، 2011.

المواقع الإلكترونية:

1. بن عاشور، عياض. ما حدث هو انقلاب بأتم معنى الكلمة»، يوتيوب، 26/7/2021، تم الاسترجاع في 19/3/2024، https://www.youtube.com/watch?v=q-o9jratlfy

2. الباروميتر العربي – الدورة السابعة، «تونس: تقرير استطلاعات الرأي العام». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020-2021) تم الاسترجاع في 11 يناير 2024. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ab7-tunisia-report-ar.pdf

3. بوسلمي، ضياء. «عبد الجليل بوقرّة: مسيرة بورقيبة من الاستقلال إلى الانقلاب»، 25 جوان 2016. https://nawaat.org/2016/06/25/%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8

4. الزياني، أمينة. «**قيس سعيّد: رجل الظل نحو أضواء الرئاسة**»، العربي الجديد، 13 أكتوبر، 2019، تم الاسترجاع في 1 يناير 2024، https://www.alaraby.co.uk/%d9%82%d9%8a%d8%b3-

5. رئاسة الجمهورية التونسية، بلاغ، 26 يوليو 2021. https://www.facebook.com/presidence.tn/posts/4462752577116098?ref=embed_post

6. غريوال، شاران. «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية، **مركز كارنجي للشرق الأوسط**. 24/ 2/ 2016. تم الاسترجاع يوم 23/ 3/ 2023. https://carn-egieendowment.org/files/acmr_grewal_ar_final_.pdf

7. الملع، أنس. «الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب». **المعهد المصري للدراسات** (4 أكتوبر 2021). تم الاسترجاع في 8 يناير 2024. https://eipss-eg.org/wpcontent/uploads/2021/10/%d8%a7%d9%84.pdf

8. من بودكاست: بعد أمس، «أي دور للجيش التونسي في السياسة؟ ما حدود تصاعد دور الجيش في المرحلة المقبلة؟»، الجزيرة نت، 2022/9/14، تم استرجاعه في 28/ 2024/4. https://www.aljazeera.

net/podcasts/

9. موقع حقائق أونلاين، قراءة في كتاب «النظام البورقيبي... الصعود والانحدار»: بورقيبة.. الغائب الحاضر في الذاكرة التونسية. تم الدخول يوم 2023/2/8 https://shorturl.at/kqym0

10. صدى البلد، «الرئيس التونسي قيس سعيد يعلن حل البرلمان ويوجه رسالة قوية للشعب التونسي»، يوتيوب (30 مارس 2022). شوهد في 11 يناير 2024. https://www.youtube.com/watch?v=x6fuxbjdz5k

11. وحدة الدراسات السياسية، « تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (17 أكتوبر 2019). تم الاسترجاع في 2 يناير 2024. https://www.dohainstitute.org/ar/lists/acrps-pdfdocumentlibrary/a-reading-of-the-legislative-and-presidential-electoral-results.pdf

12. وحدة الدراسات السياسية، «**حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (24 فبراير 2020). تم الاسترجاع في 2 يناير 2024. https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/fakhfakh-government-aspx.from-difficulty-in-formation-to-governance-challenges

13. وحدة الدراسات السياسية، «**حكومة المشيشي: سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها**». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (7 سبتمبر 2020). تم الاسترجاع في 3 يناير 2024. https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/the-machichi-government-context-of-its-formation-and-the-challenges-it-faces.aspx

14. وحدة الدراسات السياسية، «**احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها**». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (25 يناير 2021). تم الاسترجاع في 5 يناير 2024. https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/tunisian-protests-motives-and-repercussions.aspx

المراجع الأجنبية

المقالات:

1. Arieff, Alexis. "Political Transition in Tunisia", **Congressional Research Service Report for Congress**, September 20, 2011.
2. Angrist, Michele Penner. "Understanding the Success of Mass Civic Protest in Tunisia", Middle East Journal, Vol. 67, No. 4, Autumn 2013.

المواقع الإلكترونية:

1. Naumann, Nils and Elvers-Guyot, Julia. "**The robber baron of Tunisia**", September 19, 2019. https://www.dw.com/en/zine-el-abidine-ben-ali-the-robber-baron-of-tunisia/a-50501648 Retrieved March 23, 2023.
2. Reuters. Factbox - **Ben Ali's two-decade rule in Tunisia**, JUNE 20, 2011. https://www.reuters.com/article/idustre75j4zt/ March 23. 2023.
3. Financial Times, **Zein al-Abidine Ben Ali**, **Tunisian dictator president**, **1936–2019**. SEPTEMBER 20 2019. https://www.ft.com/content/1411c86e-daf6-11e9-8f9b-77216ebe1f17 March 23. 2023.